

کتابخانه  
شورای  
استانی



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: *عشیر برستقل*

مؤلف: ..... (خطی) اهدائی

جلد: ..... (۹۹۷) از کتب

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

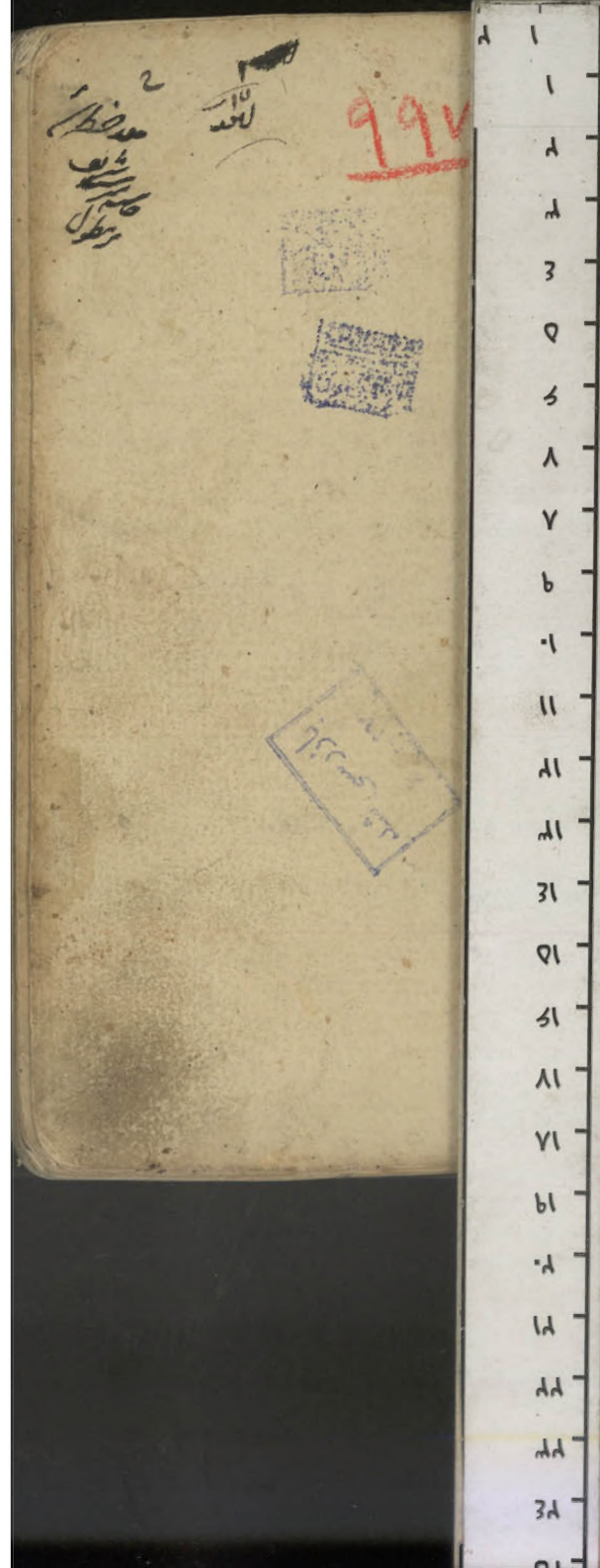
شماره ثبت کتاب: ۴۰۵۷ / ۴۱۷۰۲

۱۳۹۴

خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۹۹۷



۲  
۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰



۹۹۷

۲  
۱  
۱۵  
۱۴  
۱۳  
۱۲  
۱۱  
۱۰  
۹  
۸  
۷  
۶  
۵  
۴  
۳  
۲  
۱



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: حشیربخت

مؤلف: (خط)

جلد: (۹۹۷) از کتب (خط)

آقای سید محمدصادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

در تیرت کتاب: ۳۱۷۰

۱۲۹۷

خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۹۹۷









الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيد المرسلين محمد وآله  
**المصدر** فهذا حراش على الفرج المشهور بالخوض المفتاح كمن قد  
 قدتها عليه بحمل حال قراء على بعض جتنى في الوفاء بعداته ان  
 انصلها وانقد ففعلنا ذلك مستعينا بالله ومن كماله عليه  
 بحمد الله تعالى من غير ان يذنبها ما هو توضع لمقاصده وتنتج  
 ومنها ما هو نفسه على مرآة وتبيين لوجوه اختلافها ومنها ما هو  
 متعلقة بذلك المقام ولنه لم يكن تمام ساق اليه الكلام وع  
 اذا تأملت فيها من كمال الانصاف متبعيا عن سائر  
 الاعتراف وظفرت بما تستعين على تحقيق اصول الفرج البلية  
 في مواضع شتى وتسلق الافروها كما في نرفه وانكف ذلك  
 مطالب جليله من عبارات العلوم قدرا عن اذنا من اقام <sup>الرواية</sup> تامها  
 فيها خصوصا في مباحث التعريفات وتحقيق اقسام الوضع  
 ومعنى الحرف والنوع والدلالات وفي الكشف عن زبدة النفيض

الامة الحرة والاسلم والكرام  
بوراثة من

از حق و السبب را ندی  
سفره را ندی

وصف

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom right of the page.

7

وحقق الاستغفار وأبانه العفة والتوفيق **قوله** وهذا  
 يظهر من ما ذهب إليه من لزوم اللام في الحمد لتعريف الحمد ومن  
 الاستغفار في آخره يدل على اختصاص الحمد بآبانه تعالى  
 يستلزم اختصاص جميع المحامد به بل لا يأخذ إلا من حيث على  
 ذلك التقدير وفي الحمد لغيره تعالى كان جنسها تالياً لجنسها  
 الحمد مختصاً به والمقدور خلافه فصاحب الكثرة في صحتها  
 الحمد بآبانه فذلك اختصاص المحامد كلها وكيف يصدر  
 لتعني الاستغفار في بناء على أنه قال لا اعلم من لم يخلو فيه  
 فلا يكون جميع المحامد راجعة إليه فأنزل جعل المحامد  
 مختصة به تعالى في هذه القاعدة المشهورة من الاعتقاد الكف  
 في ذلك اليوم مع تكملة من ذهب إليه **قلت** هو لا يعنى له يمكن البناء  
 واقدمهم على أقوالهم الحسنة ليحقق الحمد من الله تعالى في هذا  
 الوجه يمكن جعل ذلك الحمد راجعاً إليه تعالى أيضاً في ذكر المحامد  
 في المفسر في قوله سرور النبى قدم الظرف في كيد  
 تقدمهم ما على اختصاص الملك والمجد لله ثم قال وأما غيره  
 فاعتدوا بأن نعم الله جرت عليه من ذلك علاجاً للحس  
 وجعله في المقام الخطأ بجو على الكمال من أفراد ربنا المجد  
 قال اختصاص الحمد على هذا الوجه ليكون مثلاً للاختصاص  
 الأفراد **قلت** يمكن اختار الاستغفار في بناء على أن تنزيل

[illegible]

فانما هو في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين



فاعدا في امره بغير منزلة العدم اذا لم يتجدد بغيره القياس الى  
 وزنه فيقبل ان قيل في امره فلا فرق بين اختصاص الجنس والاستغراق فيهما في  
 الظاهر فاعلة خلق الافعال على طريقهم فيكون في ذلك  
 ترجيح لا اختيار احد على الآخر في وجودها فيكون في ذلك  
 محصورا في ذكره الثاني في قوله كلام الكثرة في قوله ايضا  
 لغير صاحب كذا في جميع كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 على الاستغراق في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 الذي يتوهم كونه في الناس هم منهم فلما لم يتوهم في هذه  
 العبارة لغير كونه في الناس يتوهم في الاستغراق هو معنى تعريف  
 المحمد في قوله فان قيل فلو كان التعريف الذي في المحمد في قوله  
 استغراقه لجميع المحمد في المقام كما هو منه في المجموع المرفوع  
 بلام الجنس فيصح عن ذلك نص في كونه في مواضع عديدة واما في كلام  
 من قوله في بيان حلق العدل لادالة على اختصاص المحمد في قوله  
 هذا الاختصاص حاصل على تقدير الجنس والاستغراق في الادالة فيه  
 على تعيين احد في قوله الآخر وان لم يكن في قوله ليس سلف هو تعريف  
 الجنس في قوله عليه السلام لعريف مدخولها فاعدا في ذلك على  
 ما دل على الجنس لم يكن هناك لا تعريف الجنس ثم الجنس كونه في  
 من حيث هو في قوله قصد اليه من حيث انه في قوله جاز في قوله ابن  
 وعلى التعريف بغير كونه التعريف للجنس في قوله ذلك من الاستغراق ايضا

في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله

فان لم يكن في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 فان لم يكن في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله

في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله

فالتر في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 انه في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 الاعمال في معرض الاختصاص الاستغراق في قوله كونه كونه في هذا المقام  
 في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 على اختصاص المحمد في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 بالجنس في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 لا يحتاج فيها الى اسعافه المقام مع الاختصاص في قوله كونه كونه في هذا المقام  
 اختصاص جميع الافراد في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 استغراق المحمد في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 استغراق في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 اختصاص في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 معهم فاختصنا فالاول في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 مثلا زمان فان كان المقام اختصاص المحمد في قوله كونه كونه في هذا المقام  
 الافراد في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 ان المتبادر في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 خفا في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 المعروف في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 سواء كان مصدر او غيره والمقام الخطا في المقصود للمعاني

عدم التعرض لادالة في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله

في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله  
 في قوله كونه كونه في هذا المقام على الاستغراق في قوله



والله اعلم



[illegible]

میرزا

فتبين التلخيص ما رتب بالمقاصد من

مقدمة العلم مقدمة في تعريف العلم وغاية وموضوعه فانه لو لم يثبت العلم  
مقدمة العلم لم يكن العلم طريقا لفائدة هذه الامور عن مقدمة العلم  
فاذا جعل مقدمة العلم طريقا لمقدمة الكتاب يرفع الاشكال الثالث  
فلم يستغن عن بيان موقوفه على العلم الثالث كما ذكره المصنف  
في هذه المقدمة من بيان الغرض والبلague ويتصل به من العلم كما  
اورد في آخر علم الغرض والبيان واذا حمل هذه المقدمة على مقدمة  
الكتاب بالمعنى الذي مر من ان وجه العلم بحجج البيان التوفيقية  
صحة التقديم والاختصار في علم الغرض كما ذكر في شرحه للمصنف  
مقدمة الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع في المقصود لما طرأ به من هذا  
نظارة احد علماء الحاجة الى التبريل الخ في العلم او ما ذهب اليه في  
منه في المراءاة المقدمة في حق علم الغرض في فقهنا في المكان الشروع  
بدون هذه الامور ما ذكره من العبد فليس المقصود باليقين  
علماء ذكره وبها الخلاصة ويظهر ان العلم في هذا الكتاب مقدمة  
العلم في الموضوع والغاية جعله في شرحه لمقدمة الكتاب  
بالمعنى الذي ذكره من هنا فلو توقف الشروع في العلم على هذه الامور  
في ما يثبت عنده الامم مقدمة الكتاب فقط ويحتاج في توجيه قولهم  
المقدمة في حد العلم وغاية وموضوعه الى تكليف لانه في الامور  
مقدمة الكتاب بالمعنى الذي ذكره كما اصبحت الية في مقدمة العلم  
فقط علمها بنفسه وليس مستغنى زباده في توجيه الحق اذ لم يسمع

[illegible]

فان ليس علم  
بلز لظالمه بلز علم  
بهم المدلول فليس  
معدوم الكسب الفاضل  
معدوم الكسب الفاضل

القصص والملاحق كقولهم وقيل ارجع الى الكرام  
والسبحان في الظاهر والوجه وطوفان الملاحق  
ارجع الى اللفظ وكذا في مراتب  
ومعنى الملاحق

على مقدمة الكتاب المسمى بالمراد القاطن  
 في شرحه وبيان ما فيه من فوائد  
 على مقدمة الكتاب المسمى بالمراد القاطن  
 في شرحه وبيان ما فيه من فوائد

فإنه لا يتم الكلام في هذه المسألة إلا بالقرينة  
على ما لا يورثها من تلك القواعد عليها لا يتم  
منه كغيرها من القواعد التي لا يتم  
القول بها إلا بالقرينة



وحد الزمان والزمكان فاما العلم فهو  
العلم بالشيء المخصوص بالعلوه  
وقد يقال العلم بالشيء المخصوص  
المسما بالعلوه

يتبع عليك في المفاصل القول في اسم العلم المقرون كالنحو والصرف والمقادير  
قد يطلق على معلوم مخصوص وقد يطلق على ادراكها كما ثبت عنهما  
مواضع استعمالهم في النظم علمهما بالمعنى والاعراض ومواع  
مخصوصة تصويرية وتصديقية والشروع في تحصيل الحكم المعنى  
ولادراكها على بصيرة سوف كما هو المشهور على ادراك معاني اخرى  
نصورية وتصديقية فاذا اردنا تعقيب الالفاظ على المعاني الاولى  
والثانية تعقبها وتبنيها وجب تقديم الالفاظ الدالة على المعاني الثانية  
الموقوف عليها على الالفاظ الدالة على المعاني الاولى المعصورة بينهما  
الموقوف عليها اولاً وبشيء في ادراك المقاصد ثانياً وكذا اذا اردنا  
الدلالة عليها بالتعقبات الدالة على المعاني من وسط العبارة اعز  
الكتاب كان تقديم ما يراه الموقوف عليها واجبا واما تقديمها  
فقول الكتاب المؤلف كالمعتاد خلافاً لما يكره في مقدمه  
والاقام اننا نكسر عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على المعاني  
المخصوصة وبها هو الظاهر من التعقبات الدالة على علمها بيسر طالع  
لك الالفاظ والاعراض المعاني المخصوصة من حيث انها مدلولات لتلك  
العبارة <sup>والمعقبات</sup> الالفاظ والاعراض المركبة <sup>من الكلام</sup> او اثنين منها فان كان عبارة  
عن الالفاظ والتعقبات او المركبة منها فلا شك في قول السالك  
القسم الثالث من الكتاب في علم المعاني والبيان او مقننه  
لشبه الالفاظ وهذه التعقبات اعمومها بيان تلك المعاني

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, starting with 'و اما' (And then).

[illegible][illegible]

المحرم

الارض

المختص به ولا قولهم المقدم في باح العلم والعرفه وهو موصوف  
لاجتماعه على ما سلكه في العبارات في بيان المعاني المذكورة وبكلام  
قولهم الكتابي بالعلم في علمه والاوليه وموصوله كذا وكذا فكذا  
الكتابي من غير غيره عبارة عن الالفاظ المعينه وانما يستحق تلك الالفاظ  
القديم والتسميه من حيث انها في بيان علمه فله العلم والاطلاق  
للمقدم على هذه الالفاظ لا يخرج الى اصطلاح جديد ولا يخرج عبارة  
عن المعاني من حيث انها موله ان تلك الالفاظ والنقود قد يوج قولهم  
مقدمه كذا بانها مع مقدم ما يتوقف على الشروع على بصيرة  
وهذا هو المقدم على غيره مما ذكر من الامور الثلاثة والاربعه اذ العلم  
مباحثها الالفاظ فكما في قوله العلم من حيث هو الحر وكذا العلم هو  
العلم الثالث على منحصر علمه في العلم والبيان وبكلامه في قوله  
والاخبار في كونه كذا وفيلو في انضباط مقدمه العلم في صورة  
بشره والتصديق في موضوعه بموضوعه وعنايه على ان موضوع  
وعنايه ليس هو المذكور في مقدمه هذه الالفاظ بل هي في حصول  
بها اليها في قوله في المعاني في حصول تلك الالفاظ وكذا العلم  
عبارة في الحقيقه عن التصديق في العلم المقدمه جعلها في موضوعه  
والعلم المذكور في العلم الذي في التصديق بها بل في حصول  
المصدق في كونه قبل هذه المعاني في حصول التصديق في العلم  
وقد يوج نظاير في العلم الذي في الكتاب في علمه في العلم

اوالتوس اوتموئها ۱۰

هذا النسخة لمولانا من الدين الموروث  
بقية الدوام الموروث  
في النسخة الموروث  
انما هو دركها في النسخة الموروث  
في النسخة الموروث  
في النسخة الموروث

هو السيد الجليل النفس  
هو السيد الماهر زعيم المخلص والعرو  
فان على ما لا يسمي من العار والدين

نوحیه مولانا سیف الدین علی صاحب











عقرب

فوله الخ المصنف الا ان لا يمكن  
ان يقال المبدأ من غير المطابق  
في المحرر فان من غير المطابق  
مطلقا ومطابقا لا اعتبار  
مطلقا في قوله لا اعتبار  
مطابقا في الارتفاع وكذا  
العموم مطلقا والعموم مخرج  
حواشي







قد صرح في كثره مصنف بخلافه فان شئت الشيء ثبت المشت ولا  
 يظهر لك هذا الكلام الباطل بما فائدة ليس شيء من مقدمات المطلوب  
 موقوف على فانه لا يخلو بحصول مجرد الفرق بين القولين مولانا محمد

صحيح ما على قولنا مكمل  
 صادق معناه صادق كلامه  
 او موقوف على الموصف  
 الكلام صحح

بناء على التمهيد معناه كقولنا المكمل تحت كونه كلامه صادقاً والرد  
 لازم وجوابه اما على الاول فهو لئلا يصدق والكدر لئلا يتخذ  
 في التعريف على ذلك البعيد لكن الخبر معد فيهما كما ذكره  
 فلا دور في كون لئلا يتخذ الاخبار بالانسان بالجرع والرد واج  
 في قولنا وجه آخر واما على الثاني فهو لئلا يصدق المكمل  
 على هذا التفسير يتوقف على معرفة الكلام وصحته وليس  
 منها سقفة على معرفة الخبر مع الاخبار ولا محذور فيه  
 ولزم كسر مع الاخبار بالجرع لئلا يصدق في توقف صدق  
 المنكح على الخبر المتوقف على صدق الكلام ولا على فلا دور  
**قوله** للفرق الظاهر قولنا العام حاصل زيد في الخارج  
 وحصول العام له امر متحقق موجود في الخارج لا خفاء  
 انك اقلت زيد موجود في الخارج قولنا مطابقا للواقع  
 كما قولك في الخارج طرفا لوجود زيد لا زيد في لا ارباب  
 ايضا للموجود في الخارج هو زيد لوجود زيد فظهر ان الموجود  
 الخارج ما كان الخارج طرفا لوجود كزيد لا طرفا لصفة كوجوده  
 فان صدق قولنا زيد موجود في الخارج لا يستلزم صدق  
 قولنا وجود زيد موجود في الخارج فكذا نقول الخارج  
 في قولك العام حاصل زيد في الخارج طرفا لحصول  
 القيام لزيد  
 في كونه العام امرا

على صدق المكمل وان  
 صدق المكمل بالخبر  
 الشيخ على انه يتوقف  
 صحح

موجود في الخارج وموجود في لزيد واما حصول التقاد  
 له فليس موجودا خارجا لان الخارج طرفا لحصول  
 لا الحقيقة ووجوده كما عرفت فالفرق في الخارج  
 القول الاول طرفا لحصول لزيد ولا يستلزم ذلك وجوده  
 فيه وفي الثاني طرفا لوجود الحصول وحققه هو غير  
 كونه موجودا خارجا ونحوه اذا قلنا سبب خارجية اربابها  
 ما كان الخارج طرفا لصفة ما كان لوجود الخارج لا ما كان  
 الخارج طرفا لصفة ما وحصولها كما لوجود الخارج  
 وقد عرفت لئلا يصدق الاول لا يستلزم صدق الثاني فافهم  
 الحال فانه في الاشكال واما قوله فانما لو قطعنا النظر عن  
 فستدرك في البيان الا لئلا يتوقف وفيما معناه لئلا يحصل  
 القيام لزيد في الخارج امر محرم به قطعا ولا شك فيه  
 اصلا بخلاف كونه حصول القيام له امر متحققا في الخارج  
 فانه لا يجرم به فكيف يشك في اجمالية ما فصلناه من الفرق  
 وربما يجاب عن اصل السؤال ان لئلا يتوقف في الخارج هي  
 ما يراد في الاعمال لئلا يتوقف لئلا يتوقف لئلا يتوقف  
 خارجي بل المراد بالخارج هي خارج الشيء الذي هو الزوال  
 عليها الكلام **قوله** وفيه نظر لانه مثل ما ذكره في كتابه في  
 نسبة الاخبار شهادة تنصير الاخبار كونه من الشهادة











**قوله** ويحكم في الخبر لا يلزم فائدة الخبر في لا يفار  
 لعل الحكم قد يراى في الخبر في حين غفلة من غير قصد المعناه  
 وتصوره ولا يتحقق صورة الحكم في ذممه لا يقول الحكم  
 هو مصدر الاضمار والاعلام لا يتلفظ بالخبر في الكلام  
 ونشير اليه بقوله وهذا ضروري على ما قل قصد الاخبار  
 ومنها تحت آخر وانما خبر فائدة الخبر ولا يلزمها ولا بالحكم  
 وكلم الخبر على ما به مواظما في المفسح وذكر خبر من اللزوم اليه  
 افاد الحكم افاد انه علم به من غير عكس فاللزم بينهما انما هو  
 استفادته الخاطبة اليها وعلم بهما من الخبر نفسه لا ما عساه يخففها  
 في انفسهما ثم قل العلم والاصالة جعلها القابدة و  
 لازمها علم الخاطبة بالحكم وانما يكون الحكم عالما به وعلى هذا  
 في اللزوم ظهروا في كل ما تحقق العلم الا في الخبر في تحقق  
 العلم العلم الثاني من كافر به المصدر فاعلم ان جميع الخ  
 ثم قالوا هذا ويحكم في خبر فائدة الخبر هو كونه الخبر عالما  
 بالحكم فقد جعل اللزوم عبارة عن المعلوم فاما الخبر ففائدة  
 الخبر ايضا عبارة عن المعلوم الآخر اعلم الحكم لبيان صحة  
 في تفسيرهما ولزومهما الي ما ذكره او لا وقد سلم مهمنا  
 بقوله لا يلزم ان لا يلزم فيهما ذلك المعول ان لا يعلم  
 السامع من الخبر في الخبر عالما بالحكم وقد علم منه الحكم لم

المراد من الخبر  
 العلم به  
 من الخبر

علم الخاطبة والاعلام حاله الذي  
 مع علمه انما هو العلم به من غير قصد المعناه  
 كذا في ادعاء العلم به من غير قصد المعناه  
 فاما ما ذكره في ادعاء العلم به من غير قصد المعناه  
 في الادعاء لاختصاصه بالخبر في الادعاء لاختصاصه بالخبر  
 في خبره ذلك فادبه به بل لا يلزم من ادعاء العلم به من غير قصد المعناه  
 راجع الى ثبوت خبره لا الى ثبوت علمه

واعلم ان العلم بالخبر لا يلزم من ادعاء العلم به من غير قصد المعناه  
 بالتقدير ان لا فائدة من خبره في الادعاء لاختصاصه بالخبر  
 الحكم بالخبر لا يلزم من ادعاء العلم به من غير قصد المعناه  
 الخبر وانما اخباره من ادعاء العلم به من غير قصد المعناه  
 اعلم ان اخباره من ادعاء العلم به من غير قصد المعناه  
 العلم بالخبر لا يلزم من ادعاء العلم به من غير قصد المعناه











لعلهم كانوا احقر واعجب على ما يقبلونه بنسب رسالتهم اليه ما لطف  
 في انكاره ونفي ذلك الاستماع والتقليد ليس يوجب حجة وخدم  
 سلطان حكمه الراسخ فيه في رددهم احكام البحر على اذنيها  
 فيقول على يدكم **قوله** يجعل على السالكين انما اذا قدم  
 على السالكين مع احواله الدنيا واليه والذكر والعالم  
 والنفس هو الاول لا بعد الملقح انما يعتبر القياس في الخلق  
 ولا تنسب العالم منزلة السائل في راجع البحر بل يوجب كما في تنبيه  
 منزلة الخلق الا انه يعتبر من اظهر علامات التردد والسؤال  
 وسبغ الكلام في تنبيه المنكر منزلة السائل **قوله** استنواف  
 المتردد الطالب لم يرد ذلك في الخطاب بل في الموضع صاف  
 ومتردد الفعل والالكان لتاكيد ترجمه اخرج الكلام على مقتضى  
 الظاهر بل اريد بالملوح من شيء من جعل متردد اها بالواو انصافا  
 كذا لم لا يعمر من ظهور اليه وغفر له وصار المقام ليزيد في الخاطبة  
 قوله حزن النفس السعطة والعزم الملبس كما يتروك في شدة  
 الى هذا الموضع **قوله** ومغلبه ما يترقى نفسه الى المشاورة بالسوء  
 فان قلت لم اكدنا كذا وكذا بكنهه احد ما قبله احد بما يقدم  
 ذلك الملوح والآخر كونه هذا الغيرة نفسه والاي قبله العزم بل يرد  
 او ينكره تراحم النفس على العزم فلان العزم يستبعد ذلك  
 الحكم الكلي لا يخرج عن واحدة من النفوس انما يقدر العزم فلان

كلامه في تنبيه المنكر منزلة السائل  
 في الموضع صاف  
 ومتردد الفعل والالكان لتاكيد ترجمه اخرج الكلام على مقتضى  
 الظاهر بل اريد بالملوح من شيء من جعل متردد اها بالواو انصافا

فما به حاله في كذا بعض طرما تتما مع العزم في الحار الحكم والرد  
**قوله** ويجعل المنكر كما ينكر اذا لا ح عليه شيء من امارا انكار  
 اريد به المنكر الخالي والسائل والعالم جميعا لا يوجب التنبيه انما  
 الانكار مشترك بين الكل والظاهر منه المنان من العالم منزلة  
 المنكر **قوله** ويجعل كغير المنكر اذا كان معه ما ينسب اليه اريد به فان  
 منزلة الخلق لم يتركه بل يوجب الاتصال ونزول منزلة السائل الذي لا يتركه  
 دون كونه ويكون في رتبة الخلق اللطيف الى عالمه لا يتوقف على كونه  
 بل يارب يصور منه ليزيد في ولا معشر المنكر منزلة العالم في القا  
 الخ لا يرضى بظرف قدره ولا يحسار حول الخاطبة بل يترقى في العلم  
 والخلق والسؤال والالكان لا يتصور مع اخرج الكلام على مقتضى  
 الظاهر لا يقتضاه الا يوجب على ما يعلم في اخيه في مقتضى رتبة  
 والنزول واخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وكما في الخلق والسائل  
 والمنكر يتصور مع العزم بل يوجب في خطابه الى حاله في نفسه  
 القاء الخلق الى اخرج الى مقتضى الظاهر في ذلك من احد  
 الاخر اذا معشر المنكر في الخطاب بمنزلة العالم كما اخرج على خلاف  
 مقتضاه فاختصر اخرج الكلام في الشئ من شأنه من اخرج  
 الكلام على مقتضى الظاهر في نفسه على خلاف منه في العالم ومنه في غيره  
**قوله** ومعه متعفف منها الرضا في مع الخلق مع العزم بل يترقى  
 الى لائل التواضع المنكر لا يرضع ومنها الخ عبارة عن العمل ارجع

المنكر

لعلهم كانوا احقر واعجب على ما يقبلونه بنسب رسالتهم اليه ما لطف  
 في انكاره ونفي ذلك الاستماع والتقليد ليس يوجب حجة وخدم  
 سلطان حكمه الراسخ فيه في رددهم احكام البحر على اذنيها  
 فيقول على يدكم **قوله** يجعل على السالكين انما اذا قدم  
 على السالكين مع احواله الدنيا واليه والذكر والعالم  
 والنفس هو الاول لا بعد الملقح انما يعتبر القياس في الخلق  
 ولا تنسب العالم منزلة السائل في راجع البحر بل يوجب كما في تنبيه  
 منزلة الخلق الا انه يعتبر من اظهر علامات التردد والسؤال  
 وسبغ الكلام في تنبيه المنكر منزلة السائل **قوله** استنواف  
 المتردد الطالب لم يرد ذلك في الخطاب بل في الموضع صاف  
 ومتردد الفعل والالكان لتاكيد ترجمه اخرج الكلام على مقتضى  
 الظاهر بل اريد بالملوح من شيء من جعل متردد اها بالواو انصافا  
 كذا لم لا يعمر من ظهور اليه وغفر له وصار المقام ليزيد في الخاطبة  
 قوله حزن النفس السعطة والعزم الملبس كما يتروك في شدة  
 الى هذا الموضع **قوله** ومغلبه ما يترقى نفسه الى المشاورة بالسوء  
 فان قلت لم اكدنا كذا وكذا بكنهه احد ما قبله احد بما يقدم  
 ذلك الملوح والآخر كونه هذا الغيرة نفسه والاي قبله العزم بل يرد  
 او ينكره تراحم النفس على العزم فلان العزم يستبعد ذلك  
 الحكم الكلي لا يخرج عن واحدة من النفوس انما يقدر العزم فلان











۲۲

طاهر السلف وادعاه من ذلك الموضع  
منه ومن الذي رآه العرف عامه  
مخصوصاً به من كل الناس فإين  
فإن القيد على عبد المكمل بعد كونه  
الملك والى الملك المقيد  
الواقع في العقد  
خاصة بالنسبة  
للمنفعة

بما ذكرناه من أن هذا هو الأصل  
في هذه المسألة كما هو ظاهر  
من كلامنا في المحققين  
والمحققين في هذه المسألة  
والصواب في هذه المسألة

والمعروف حكيم العلامة في جميع العلوم  
غير أني عرفت من دولتي إلى السور  
الحمل بالانذار بالعدو على الدائم  
قد عرفت من قبل الغافل الغشبي  
إلى السور وما قبل الغشبي الغشبي  
الرفيع

16







**قال** والاستناد الى المستند اعني ليس محقق ولا مجاز  
**اقول** اطلاقا سواء كان مستندا وحال او مستقنا او جامدا  
 ولعل المصاحد هذا القول صراطا في عبارة الكثر في حيث  
 قالوا لا تفسير في الفعل ثلاث شئ من الفعل  
 والمفعول والمصدر والزمان والمكان والسبب سناد  
 الى الفاعل حقيق وقد يستند الفعل الى هذه الاشياء على  
 طريق المجاز وفي انساب الاستناد الى المجاز يستند الفعل الى  
 شئ يتلوه في قوله حقيق فان المصادر في الموضعين  
 على ذكر الفعل يوم لم يخرجه من المجاز حقيق سناد  
 الفعل فالجواب معناه لانه حكمه بقطع على ما خارجا عنها  
 وقد وجه هذا المذهب بان الفعل مشتمل على النسبة فانما  
 النسبة في مكانها فحقيق او في غير مكانها في مجاز  
 واما المشتق في نحو زيد صار رب فتسببه الى ضميره توصف  
 بها بخلاف تسببه الى المستند لكونها خارجا عنه وكذا الجملة  
 الفعلية في نحو زيد يقرب فان النسبة بين اجزائها توصف  
 بها دون نسبة الى المستند لما ذكر والمصدر لقوة  
 النسبة صار حكم ما دخل النسبة في مفهومه والاعلية  
 في الافعال وما في معناها ملحقة بالاستنادية ولا يستخرج  
 عن كونها ولا يخفى ان تعف **قوله** ليس في النسبة

بما كان الكاوفي ذلك لا النسبة للمفاد كان والكاوفي مفهوم  
 من الكلام والنسبة في نحو انبت الربيع مصحح لما في المعصوم  
 وليس منه **قوله** والمعبر عند اصحابك في النسبة  
 الى الفعل فاعله الحقيق لانه في المجاز الفعل السيد الفعل  
 الى شئ يتلوه بالذم في الحقيق لانه في المجاز في كثر  
 فان هذا الكلام وقد يستند الفعل الى هذه الاشياء على طريق المجاز  
 المستند سنادا وفي المحضا بانها الفاعل في ملابسة الفعل  
 كما يصار الرجل الى كذا حرا في يستعار له اسف قد صرح  
 بان المعبر مضماية هذه الامور للفاعل في ملابسة الفعل  
 فيحمل ان اطلق التلبس بالفاعل تاثيرا عما اذا علم ما سبق  
 وكيفية ملابسة الفعل عنده ايضا ان لم يكن في واسطة  
 حرف او لا ويحمل ان اطلق في التعريف بناء على المعبر  
 عنده التلبس بالفاعل الحقيق مطلقا سواء كان في ملابسة  
 الفعل او لا وفي الاحتياج الى مؤنة تعميم اللابسة واتنا  
 قدير بناء على شئ وكثرة استعماله فان قلت لا يعلق الفعل  
 لانه في ولا واسطة حرف في بعد سناده اليه بحرف تلبس  
 ولا الكفاء مطلق التلبس بالفاعل الحقيق يقتضي جواز ذلك  
 وقد يكون في ذلك كراهية في تعريف عما اذا علم ما سبق في بعد  
 ايضا فكذا في كبر **قوله** ولما في الفعل مفهوم قولنا



ما حصل عنده وثبت وهذا لما كان اعراض المضاد  
على السكاكة في بطلان عكس التعريف فيتنا على القولنا  
ما عند العقل معناه ما يقتضيه ويرضيه وهو يعنى  
ما نفس الامر لان العقل لا يقصر ولا يترفع ما به خلاف  
نفس الامر وانه الشرح ما به مفهوم ما عند العقل على  
قانون اللغة ما حصل عنده وثبت وهذا لما في  
نفس الامر لا مكان او اكر الكواكب يكون الخاوب حاصل  
ثابتا عنده ما عند العقل بلنا ولا في نفس الامر وما هو  
خلافه فلا يجوز ليراد به في التعريف ما في نفس الامر وانه  
فانفع قوله ولا يمتد بطلان عكس ما ذكر لان المراد بخلاف  
ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر وبحكم الحقيقة الكعنه  
حلا وما في نفس الامر وروى على هذا الجواب انه منافي الكلام  
السكاكة فطعا لا يمتد عند العقل هذا المعنى بل هو الامور  
الكاذبه كما صرح به المجيب فقول الدهر ان ثبت الربيع  
العقل كعنه سدرجا مما عند العقل لان حصل عنده وثبت  
ولان كان كاذبا فيجب عكس تعريف الجواز فله حلا وما عند العقل  
ولا يمتد بطرده كما زعم حيث قالوا بما قلت حلا وما عندكم  
دون ما عند العقل لئلا يمتد طرده مثل قول الدهر ان ثبت  
العقل والطره عبارة المتفاج ليراد بما عند العقل لا لا يمتد

عنده وخلافه ما عكس عنده لانه في الاول في العقل امتناع  
لكونه الحقيقه مع العكس ولا امتناع ليرى بهم الا في حده  
للحده وعلى هذا بطل السؤال عليه بطلان العكس صحيح ايضا  
ما ذكر عليه صرح كلامه في قولنا حلا وما عند العقل بنا ولا  
قول الدهر ان ثبت الربيع العقل لان ما في الربيع لنفعل عكس  
عند العقل لا يقال لولا امتناع عنده لما اعتقده الدهر والعقل  
لانا نقول ما يمتد عنده فسيان احدهما ما يمتد عنده ما به  
ولا يصور ما عند العقل بل يعنى في نفسه والثاني ما يمتد عنده  
ما في نظر الصحيح ويجوز ان يعطيه واسات الربيع وهذا  
القبيل ولعل السكاكة ان رايها المعترض فان كان  
لا يمتد كلام ذلك غارا ولا مكان بخلاف العقل في نفس الامر  
او لم يكن محالفا في نفس الامر للعقل فمتنعا عنده ولا يمتد  
العقل سدرجه محالفا لانه فقولنا في نفس الامر وطرده للحل  
وكان المعنى انما يمتد بما عند العقل على قوله خلاف  
العقل معناه خلاف ما عند العقل كما يقتضيه وكلامه  
فانترض عليه في بطلان العكس هذا وما الجواب عن الجواز  
على بطلان الطردي او صحيح في الشرح فاما ما به على ما عند  
العقل لانه اذا فسر ما حصل عنده وثبت كان جوابه خلاف  
ما عند العقل شرحا لغير الجاهل كما مر فلا يصح ان يقول ان ثبت



خلاقا عند العقل الصحيح حول الجاهل فما ملأ **قوله** والجمل الذي  
 عن موله في نفس الامر بعد صرح عن تعريفه في قوله في الظ  
**قوله** ان يصير على يدين المعيين ولم يذكر موله عند المتكلم  
 في الحقيقة ان موله اذا اطلق ينشأ من موله في نفس  
 الامر والوحط منها يعرف المجاز مذكور في مقابلة  
 تعريف الحقيقة في سلم راد باموله عند المتكلم في الظ  
 لا تمضج بهما كمالا موله عند المتكلم في الحقيقة فلس  
 منها در عند الاطلاق ولا في بعضه فلم يذكره في غيره  
 واسار في اعدا له ان يخرج عن تعريف المجاز نحو قول الموصد انت  
 الله العقل عند احفاء حاكف الذي **قوله** ارادنا كسنا في غير موله  
 مفهوم الظ لا **قوله** في دليله في اننا موله او اطلق ينشأ  
 موله في نفس الامر كما ان موله لا موله اعم منه في تناول  
 للاف ام المذكور واصلح في تفسيره اليها فلا يصح له راد  
 العرف وقد سبق بحقه واقف من المجاز العقل الرفع  
 هذه الاقسام الاربع حاربه في الحقيقة واشتراكها مذكور  
 المجاز عينه لكر او اصد رت على الدهر بناء على اعتقاده  
**قوله** والمطلعي من السكك فقيهه شكك **قوله** او ذلك لان  
 الكلام المشتمل على اسناد جملة المسند بوصفه عند وجه  
 موثقل على ذلك الاسناد والمجاز والحقيقة العقليين

كوهن المحل محسوس من جملة ما رغبوا وحقق لغوي عند شكك  
 لاد صرح في تعريفها بالحكم ولم يصرح بالمجاز العقل اللغوي  
 اصده مفرد والاخر كونه مثل في الاسماء الزمير مجاز  
 لغوي عما هو كونه في ذلك اراكب تقدم رجلا وتؤخر اخر  
 فان نظر الى ما يقصده يعرفه في حصار المجاز والحقيقة  
 في المفردات لم يتجسس المجاز والحقيقة العقليتان في هذا  
 الرابع ولا ينظر الى معضتيه كان الا حصار فيها كالمرا  
 على من يدبر ايضا فان قلت اذ كان بعض حصر المحل حقيقة لغوية  
 وبعضها مجاز لغوي فالجميع هو حقيقة ولا يوصف شي  
 منها ولا يصح الا حصار على من يدبر اصلا قلب بل وصف  
 بالمجاز لغوي لان المعنى الحقيقة للجميع هو مجموع المعاني الحقيقة  
 المفردات فالمعنى المذكور بعضها هو خارج معاني الحقيقة  
**قوله** كما سألته فقام المسند المذكور عقلا ارجحة العقل  
 او عاده ارجحة العادة **قوله** في شعرا بان انتصاب  
 عقلا وعادة على التميز وليس هناك مفرد يميز بهما فان  
 الاسمى الى العقلي والعادة يوجب رها في صفته بالان  
 فيهما ولا نسب عما ج اليه فالاسمى الى الازمة والمستحيل  
 القيام بالعقل ان جعلت متعدية على معنى الحكم يسمى الاشياء  
 وعنده لا كما في قوله مما يستحيل العقل كانت مصدرا



مضافا الى معنوها فلا يصح ان يجعل فاعلها غير تلك النسبة  
 الاضافة لان التميز بالنسبة الى المعنوي لا يميز  
 عن النسبة الى الفاعل فاعل وكذا تلك النسبة في الحقيقة  
 انما هي الى المميز وانما صرف في الطر الى غيره قصد الى طريقة  
 الاجزاء والفصل والصحيح ان التصانيف على المصدرية  
 ارجح من العارية او عقلية او على الطريقة المقدره ارجح  
 العقل والعادة وتفسيرهما بهما سان لحاصل المعنى  
 اللغوي لظهوره **قال** ارضى الله سببها كونه  
 الخالة في تزييفه في المثال فذلك في محنت **قال** ارضى الله  
 على الاول قوله وفيه متوسط بين ما هو في المعنى  
 ارضى الله في خبره ارضى الله لصوق بينهما كما  
 الواو المتوسط بين الموصوفين والصفة لذلك على ما  
 صاحب الكافي في وصفه بظاهره في قوله ارضى الله  
 في خبره الوعيد اذا حمل كان على الناقصة وقيل الواو يعطف  
 احد الطرفين على الاخر في خبره هو ارضى الله في خبره  
 الا ان قدم المعطوف وكذا قوله عليك ورحمة الله السلام وقيل  
 الواو للمجاز والمحرر محذوف ارضى الله في الخبر  
 في المثال فذلك في خبره حواله الواو وعلى المضارع المبتدأ في ذلك  
 والاقدر مستداه ارضى الله **قال** وقال الامام في خبره

اوله  
 اليا غلظه من ان عزق  
 سبعة  
 زجيرة

نظرا الى العمل لا بد من كونه فاعلا في الحقيقة **قال** في محصر  
 هذا الشرح في صاحب المعاني في خبره الامام في خبره  
 هذه الافعال هو الله تعالى في خبره لم يعرف حقيقة الخفاء  
 فعله المصروف في خبره هذا الكلب والحسن ما ذكره الشيخ ونقل  
 عنه في توجيهه في خبره الامام في خبره في خبره في خبره  
 لكننا نعلم قطعا في الموجود في امثال هذه الصور افعال الله  
 كالقدوم والبرادة والصيرورة والبرورة والافعال متعدية  
 كالاقدام والسرقة ونحو ذلك في خبره في خبره في خبره  
 ح حقيقة لعدم تحقق معناه وقد صحت في خبره في خبره  
 صحيحا فلم ينسب له عارا فاعله في الخبره الامام في خبره  
 لعدم تحقق المعنى لا ينافي كونه اللفظ حقيقة ولا يستلزم  
 مجازا في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 لا يكون ثانيا ولا يلزم الكذب ايضا لان المعنى في خبره في خبره  
 والمرجع كالعديم مثلا في خبره في خبره في خبره في خبره  
 وان لم يكن في الخبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 بقيد انما يصح في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 الصور المذكورة في الخبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 لغوي في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره  
 ما حدها في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره في خبره



لما تقولوا قد رمت يدها فاطبقت لاجل حقك عليه ثم قلنا قد  
 بلذكر حقك لعلك قد صدقنا فعل هو القدوم لاجل ادع  
 هو الحق كذلك بينت في القدوم باب الافعال واسدته الى  
 الحق فاذا اردت بالاقلام المحل على القدوم كان محار الغويا  
 والاسناد حقيقته والاردت به معناه الحقيقه وشبه الحق  
 بتقديم حقهم في الصورة وكان المقصود الكلام هو الذي يقدر  
 نسبة الاقدام اليه فهو استعارة بالكناية واذا نظرت الى  
 مناسبتة الحق للقدم على تقدير وجوده منك في هذا الفعل  
 وجعل المقصود الكلام هو اسناد والتشبيه محلي كان اسناد  
 الاقدام الى الحق محار عقليا وليس كذلك فاعل حقيقته هو  
 اليه كان حقيقته فان قلت اذا كان القدوم ناشيا عن الاقدام  
 وكل منكر مقدم محقق فاريث شبه الحق بذلك المقدم وبنظر  
 في صورته على طريقة الاستعارة بالكناية واريد بقول اسناد  
 الاقدام منه الى الحق على طريقة المجاز العقلي ما لم يكن  
 للفعل كان عرضا صحيحا ٢ وهو صحيح واما اذا كان الوجود  
 هو القدوم دون الاقدام ولم يكن من اسناد مقدم محقق فكيف  
 يشبه الحق وكيف يقل الاسناد منه اليه وارجاه في ذلك  
 قلنا كان الشئ شئ ما محقق وبرز في صورة لغرض  
 على الاعراض المتعلقة بالتشبيه كذلك شئ ما موهوم

ويز في صورته لذلك كما يشبه النص الاسناد القول وطلع الزمزم وروشن  
 فلا اشكال في الاستعارة بالكناية واما نقل الاسناد فالمقصود من الاستعارة  
 ٢ ملاسمة الفعل فاذا وجد اللزوم وحده لدفع واريد بالمبالغة  
 ملاسمة للقدم يتوهم له هناك اقدام ومقدم ويقل اسناد  
 الاقدام منه الى الداع فان نقل الاسناد من المتوهم كقولهم  
 المحقق في تحصيل العرض بالمبالغة والملاسة فطر العظم الاقدام  
 مستوف انما هو معناه حقيقته لانه الذي ذلك المعروض  
 موهوم قد يتعلق بعرضه من صحيح وفائدة جليله وليس فاعل  
 حقيقته لو اسند اليه كان حقيقته فان قلت الفاعل الحقيقي  
 للاقدام المتوهم هو ذلك المقدم المتوهم فاذا اسند اليه كان  
 حقيقته قطعان ذلك المعروض اسناده الى الفاعل المتوهم محال  
 نقله الى الداع فانزب ونقل اسناد الفعل للمحقق من  
 الفاعل المحقق في تحصيل العرض لمط كاهر وبنظر اسناد  
 مجاز ليس له حقيقة كما حقيقته كادعاء الشئ وبطلان  
 تكلف السكاك كونه الفاعل الحقيقي للاقدام هو النفس  
 او من غير الشئ فاعل السرور والنصر الزيادة حقيقته هو الله  
**قال** وفي الرابع ان التوقيف انما هو موهوم من العطف السكاك  
 في منحور اطلاق الاسم على الله تعالى غير توقيف **قال** اول  
 ان ما جاور الاطلاق لا يتوقف صحيح منه اطلاق الربح ونحوه على الله



اذ ليس الكلام في تركيب الكلمة واطلاقه بل في انما يجوز ذلك  
 فالظاهر ان عقد في البلغة السليمة في الاسلام والجاهلية  
 انهم على الجور حكم على اركانهم بصرفات على حسب عقاده  
 فلا يصح الزام بالتوقف على السمع في محال الربيع البقل  
 فيجوز بدونه عنه فالورود في حيزه لا يوضح ذلك لوجوب  
 عند القائلين بالتوقف في توقف صحة مثل هذا التركيب  
 على السمع اذ لا يمكن ان السكالك يلزم ان لا يوضح مدعيه توقف  
 البلغة القائلون بالتوقف في صحة على السمع فانه لم يتقدم  
 نسبة ارباب البلاغة المذكورين من حيث التوقيف فلا  
 الزام الا بان ليس مطلقا ان عقاده ذلك ولقد تم في  
 اليقين واما القائلون بالتوقف في صحة فلا اعدادهم فانما يجب  
 عليهم الاقضاء باولئك وربما يفتوا بعض وجوه تصرفهم  
 في كلامهم **قال** وهو مقدم على الاسان لتأخر وجود  
 الحادث عن عدمه **قال** الانسب بهذا القول ان يقال ان يكون  
 اصلا لا يستدعي وجوبه زيادة على كونه اصلا ولا الخذف  
 في الفتح الاصل وجوبه كونه غير معدا من الحذف والفرق  
 في توقف القضاء المعان الزيادة على المعنى الاصل في المقصود  
 في علم المعاني فقد علم اول **قال** وجوابه عن عدم الدارادة  
 التخصيص تفصيل الاسماء في حيز الخذف **قال** في حيز

المراد من الكلام في تركيب الكلمة واطلاقه بل في انما يجوز ذلك  
 فالظاهر ان عقد في البلغة السليمة في الاسلام والجاهلية  
 انهم على الجور حكم على اركانهم بصرفات على حسب عقاده  
 فلا يصح الزام بالتوقف على السمع في محال الربيع البقل  
 فيجوز بدونه عنه فالورود في حيزه لا يوضح ذلك لوجوب  
 عند القائلين بالتوقف في توقف صحة مثل هذا التركيب  
 على السمع اذ لا يمكن ان السكالك يلزم ان لا يوضح مدعيه توقف  
 البلغة القائلون بالتوقف في صحة على السمع فانه لم يتقدم  
 نسبة ارباب البلاغة المذكورين من حيث التوقيف فلا  
 الزام الا بان ليس مطلقا ان عقاده ذلك ولقد تم في  
 اليقين واما القائلون بالتوقف في صحة فلا اعدادهم فانما يجب  
 عليهم الاقضاء باولئك وربما يفتوا بعض وجوه تصرفهم  
 في كلامهم **قال** وهو مقدم على الاسان لتأخر وجود  
 الحادث عن عدمه **قال** الانسب بهذا القول ان يقال ان يكون  
 اصلا لا يستدعي وجوبه زيادة على كونه اصلا ولا الخذف  
 في الفتح الاصل وجوبه كونه غير معدا من الحذف والفرق  
 في توقف القضاء المعان الزيادة على المعنى الاصل في المقصود  
 في علم المعاني فقد علم اول **قال** وجوابه عن عدم الدارادة  
 التخصيص تفصيل الاسماء في حيز الخذف **قال** في حيز

للكو السمع عام اعرصا لجمه في عصر الامور في خصوص  
 حاصله اختصارا لسنه في معنى فلو حذف المسند اليه  
 فهم احصاء المسند اليه المعصية كما في قوله تعالى  
 فاعلم ما يريد وكذلك هو السمع عام اعرصا لجمه في عصر  
 ارادة التخصيص في عصر مخصوصه والى على المسند اليه جميع  
 ما يصلح له النسبة كما في قولك جبر في هذا الفاسق فكيف تكفر  
 اشقاء في حق القريظين التخصيص صواب تفصيلا لاشياء القصر  
 مطلقا مع انه لها افراد اخر كقيد في الذكر في السؤال وغيره قبل  
 لم يذكر كونه عام في صلوحه في عصره لعددها فمهم المصنف  
 تبعه بل اراد صلوحه في ذلك المقام المذكور في الاصل فخرج عن  
 متعدد اما معا على البدل فلا يكون متاخر في عصره فمهم  
 معين اصلا لا باعتبار عصره ولا باعتبار اخره فانما  
 اراد تخصيصه بعين التخصيص في عصره فلا بد من ذكره اولا  
 قوله في القياس في عصره والامور المعينة المانزلة عليه عمومها  
 له فلا حاجة الى ذكره لان صلوحه الخبز مع عدم النقص  
 في عصره التخصيصات كما في عصرهم اسناده الى الجميع  
 وعلى ذلك كونه عموم السمع مع ارادة التخصيص بالاسماء  
 من التخصيصات في مقام القضاء المعين فلا يجوز حذفه  
 اصلا لاسفاء قومه **قال** وهو ما وضع ليعمل في شئ

المراد من الكلام في تركيب الكلمة واطلاقه بل في انما يجوز ذلك  
 فالظاهر ان عقد في البلغة السليمة في الاسلام والجاهلية  
 انهم على الجور حكم على اركانهم بصرفات على حسب عقاده  
 فلا يصح الزام بالتوقف على السمع في محال الربيع البقل  
 فيجوز بدونه عنه فالورود في حيزه لا يوضح ذلك لوجوب  
 عند القائلين بالتوقف في توقف صحة مثل هذا التركيب  
 على السمع اذ لا يمكن ان السكالك يلزم ان لا يوضح مدعيه توقف  
 البلغة القائلون بالتوقف في صحة على السمع فانه لم يتقدم  
 نسبة ارباب البلاغة المذكورين من حيث التوقيف فلا  
 الزام الا بان ليس مطلقا ان عقاده ذلك ولقد تم في  
 اليقين واما القائلون بالتوقف في صحة فلا اعدادهم فانما يجب  
 عليهم الاقضاء باولئك وربما يفتوا بعض وجوه تصرفهم  
 في كلامهم **قال** وهو مقدم على الاسان لتأخر وجود  
 الحادث عن عدمه **قال** الانسب بهذا القول ان يقال ان يكون  
 اصلا لا يستدعي وجوبه زيادة على كونه اصلا ولا الخذف  
 في الفتح الاصل وجوبه كونه غير معدا من الحذف والفرق  
 في توقف القضاء المعان الزيادة على المعنى الاصل في المقصود  
 في علم المعاني فقد علم اول **قال** وجوابه عن عدم الدارادة  
 التخصيص تفصيل الاسماء في حيز الخذف **قال** في حيز



معنى الشخص في معرفة المصنفات والمهمات وسير المعارف فالعلم  
**أول** المعرفة المعرفة هو المعين عند الاستعمال والوضع  
 ليندرج فيها العلم النحوي وغيره من المعارف والمهمات والمعارف  
 فالعلم كالمثل لا يستعمل إلا في أشخاص معينة ولا يصح في غير  
 انفراد متكامل لا يعمد ولا يعمد موضوع واحد منها والآخر  
 كانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والآخر كانت شركة  
 موضوعا او ضاعا فحسب بعد افراد المتكامل فوجب ان يكون  
 موضوعه معروفا كذا من تلك الافراد وكذا الغرض من  
 وضعها استعمال في افراد معينة وانه ما تسمى حكمة  
 والحق في افاده بعض الغرض لا من موضوعها كالمعنى  
 وضعا واحدا فلا يلزم كونها في شيء منها ولا في شيء  
 وبعد الاوضاع ولو صح ما توهمه كانت انما كانت بهذا  
 مجازا لا حقا لانه لم يستعمل في موضوع واحد بل في موضوعات  
 الكلية بل لا يصح فيها اصلا وهذا مستبعد جدا وكيف لا  
 ولو كان كذلك لما اختلفت ائمة اللغة في عدم استعمال المجاز  
 المحقق ولما اختلفت في استعماله في الاستلزام الى التمسك  
 في ذلك ما مثله بآخرة **قال** وحسبنا العرف جعل  
 الذي يشار اليه في خارج **قوله** هذه العادة موجودة  
 في النسخ المتواترة

والعلم انما هو العلم بالشيء كعلمك انك تعلم انك تعلم  
 العلم انما هو العلم بالشيء كعلمك انك تعلم انك تعلم  
 العلم انما هو العلم بالشيء كعلمك انك تعلم انك تعلم

معرفة العلم انما هو العلم بالشيء كعلمك انك تعلم انك تعلم

وحذفها اوله وانما هي اذ هي من غير ان يتوصل اليها الى معرفة  
 ولا يدرك من غير ان يتوصل اليها الى معرفة  
 بل العلم واصل الامر الرضائي المستعمل في معرفة الله  
 وصف النكرة بالعلمية التجربة كنه احاسانها على ما ذكره في  
 المعرفة والنكرة ثم قال انما والاصح في رسم المعرفة  
 انه يقال من كذا خبر الى خارج محضات رة وضعيه ثم  
 يتبين مقصوده من كلامه ذلك بتوضيح واظن ان كلامه  
 رآه وحاصلها للمعارف كما انشئت في اشياءها على  
 اشارة وتخص منها اسماء الاشياء كعلم الاشياء  
 منها حصة وانما قلنا الخارج لان كل علم موضوع للدلالة  
 على شيء علم الخاطي يكون ذلك العلم والاعرف من العلم على طلب  
 بل انما هو من معرفة ذلك العلم فاعلم هذا العلم هو  
 اشارة الى ما ثبت في فهم الخاطي في ذلك العلم موضوع  
 فلو لم ينقل الى خارج لدخل في جميع الاستعمالات فيكون  
 وانما قلنا محض اجتناب اراء الضمائر العائدة الى الحاصل  
 قبل جوارق اعم به وانظر ان ملك ام حمار ونحوه جارا  
 به رة وانما قلنا قصد ورب جارا خيبة فان هذه الضمائر  
 تكررت في السابق احصاء الرجوع اليه كما ولو قلت  
 جارا كرم وان خيبة ورب شاة سوداء وسخلة لم يحل ان

اوله فانك لا تتعلم بعد ذلك

فانك لا تتعلم بعد ذلك



طوبى للذين آمنوا وعملوا الصالحات

الغير معروف رجوعه الى كونه محض صفة وانما اشارة  
وصوله الى الكمال المعينة على ان لا يكون له  
او رجوعه الى ان جعل الموضع للاشارة المختص  
يخرج عن المحل ولا يدخل في المحل الا ان كان  
لا وضعا ولا استعمالا فاليدخل في الحد الاعلام حاشا  
اذا ثبت رجوع واحد منها الى مخصوص في الموضع ويدخل  
فيها ايضا الضمان للعايدة الى تكرات مخصوصه في الحكم  
وكذا المعروف باللام العبدية اذا كان المعهود كونه مخصوص  
لانها لا يربطها الى خارج هذا الموضع كلام طويل على غيرة  
ادلاجه بناء على الصحيح وبطلان المقصد التبيين  
على ما اريد بتلك العبارة العربية والشرائح لو بدلت  
بالاسم كان اربح ما ذكره ذلك المفاضل في رسم المعروف  
واظهر في افادة قصيدته وانما احتار ذلك المفاضل ذكر  
الذات في مساحت الصف ليحكم على الجملة انها لا توصف  
بالتعريف والتشكيك بناء على انها غوارض الذات والجملة  
ليست **فانما** بل زينة الكرم البراءة الى محرمه في صورة  
الخطا بغير العلم **اول** اخرج في صورة الخطا  
المباينة تادية المقصد كانت احقر من كل واحد من تلك  
الخطا في وضاحتها ذلك شرب اللوم وتنبه بها سوء

الغير معروف رجوعه الى كونه محض صفة وانما اشارة  
وصوله الى الكمال المعينة على ان لا يكون له  
او رجوعه الى ان جعل الموضع للاشارة المختص  
يخرج عن المحل ولا يدخل في المحل الا ان كان  
لا وضعا ولا استعمالا فاليدخل في الحد الاعلام حاشا  
اذا ثبت رجوع واحد منها الى مخصوص في الموضع ويدخل  
فيها ايضا الضمان للعايدة الى تكرات مخصوصه في الحكم  
وكذا المعروف باللام العبدية اذا كان المعهود كونه مخصوص  
لانها لا يربطها الى خارج هذا الموضع كلام طويل على غيرة  
ادلاجه بناء على الصحيح وبطلان المقصد التبيين  
على ما اريد بتلك العبارة العربية والشرائح لو بدلت  
بالاسم كان اربح ما ذكره ذلك المفاضل في رسم المعروف  
واظهر في افادة قصيدته وانما احتار ذلك المفاضل ذكر  
الذات في مساحت الصف ليحكم على الجملة انها لا توصف  
بالتعريف والتشكيك بناء على انها غوارض الذات والجملة  
ليست **فانما** بل زينة الكرم البراءة الى محرمه في صورة  
الخطا بغير العلم **اول** اخرج في صورة الخطا  
المباينة تادية المقصد كانت احقر من كل واحد من تلك  
الخطا في وضاحتها ذلك شرب اللوم وتنبه بها سوء

الذات

طوبى للذين آمنوا وعملوا الصالحات

معاملته **فان** ونحو وضع لشيء مع جميع شخوص **الجميع** عنده  
العرف لا اعلام الجند والاعيان بها موضوع للمناجاة مع جميع  
المشخصات التي من شأنها امتناع اطلاقها على الافراد  
الخارجية بل انما علمها بالقدرة والصورة الاحكام والقضا  
يعرف للاعلام الحقيقية **فان** اشارة الى اربعة واحترز بها  
ثابتا بالقيمة الغاية **فان** الظاهر المعروف للاعلام العبدية الخارج  
كما انهم العابدات الاحصاء ثانيا لتوقف كل منهما على تقدم  
الآخر حقيقة او تقدير اخرج من هذا القيد في الخبرين بعد  
فالاول في احتراز هذا القيد ايضا ولا يرد انما اخرج الى  
ما بعده كما فعله ومنه فزعم في قول الله امر ازعم ووج  
العلم المشترك في ان يقتضيه احصاء المسند اليه بمعنى فخرج  
السبع بعد التكرار كقوله يقتضيه ابتداء ارجح وضعه  
فانه يجب على واحد من وضعه يقتضيه احصاء ومعناه عينه  
واما بحسبهما معا فلا فلو لم يقتضيه الضابط فبطل لا ابتداء  
لخرج عن الاعلام المشتركة ويحتل لان الاحصاء المذكور  
ان لم يكن فغيره اولا والعلم المشترك يقتضيه احصاء  
يعني بوسط ورمعيه لانه وايضا الاحصاء فعل المكنى  
وقاية لما يراى من المسند اليه علما وانما يقتضيه جعل فعل العلم  
الاحصاء العلم المسند اليه في السبع ابتداء وغير

ولا يرد انما اخرج الى ما بعده  
كما انهم العابدات الاحصاء ثانيا  
لتوقف كل منهما على تقدم  
الآخر حقيقة او تقدير اخرج  
من هذا القيد في الخبرين بعد  
فالاول في احتراز هذا القيد  
ايضا ولا يرد انما اخرج الى  
ما بعده كما فعله ومنه فزعم  
في قول الله امر ازعم ووج  
العلم المشترك في ان يقتضيه  
احصاء المسند اليه بمعنى فخرج  
السبع بعد التكرار كقوله  
يقتضيه ابتداء ارجح وضعه  
فانه يجب على واحد من وضعه  
يقتضيه احصاء ومعناه عينه  
واما بحسبهما معا فلا فلو لم  
يقتضيه الضابط فبطل لا ابتداء  
لخرج عن الاعلام المشتركة  
ويحتل لان الاحصاء المذكور  
ان لم يكن فغيره اولا والعلم  
المشترك يقتضيه احصاء  
يعني بوسط ورمعيه لانه  
وايضا الاحصاء فعل المكنى  
وقاية لما يراى من المسند  
اليه علما وانما يقتضيه جعل  
فعل العلم الاحصاء العلم  
المسند اليه في السبع ابتداء  
وغير

معاملته



هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير  
وهو الذي لا يوصف ولا يحصى  
وهو الذي لا يحد ولا يقي  
وهو الذي لا يزل ولا يزل

تولى بمختص من المستند اليه **فقال** بحث لا يطلق عليه **اول**  
اراد ان يختص بحصص واحد لا يطلق عليه بذلك  
الوضع مساو للاعلام المشتركة **قال** قلنا بعد التمسك  
ذكر العيون **اول** اشار الى اننا لم نذكر الا المختص  
في العلم الكون القيد الاخر مغيثا للاولين في هذا المنع انما يجزى  
اذا خرج باحد القديس الاولين ٣٢ مختص غير علم الخارج  
بالاول هو المذكور وبالنظر الضمير القادح كما ذكره وليس  
منها ما يختص بخرج القيد الاخر جميع ما يخرج القيد فلا  
يجب اليها وبكل ما يخرج من القيد انما يخرج في شخص كان  
اسم مختص به الظاهر ولا يخصه بعينه الخفيف ففد  
القيد الاول لا يخرج الاخر وخرج ما بناه المقصود القيد  
بحقيق مقام المعاني والاصار تابع كما ان المقصود في  
التعريفات شرح المعاني والاصارات تابعة  
فلا بأس بتبع في قيد الضوابط والتعريفات ما يصح  
الاصار في جميع المخزرات لكن المناسب في هذا يخرج  
القيد عما عداه ولا يخرج ما لا يخرج بغيره كما في هذا يخرج  
**قال** وبعد المساو والتزاول بشرهما الى بعد الاستدعاء  
ما ذكره من القائل في جرين بقده في الشرح احدهما للعلم  
في لفظ الاستدعاء لا يلزم نفس التنازل ان يلزم اتحاد مع

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير  
وهو الذي لا يوصف ولا يحصى  
وهو الذي لا يحد ولا يقي  
وهو الذي لا يزل ولا يزل

القيد

المعد لا يخرج للوجود **قال** فينبغي ان لا يجعل في القيد احدا من  
المعارف فليدبر ما هو سبب مفهومه لا اصله ليرى واحد البعد  
خروج المسمى فيكون هو ما عمل القيد على غير ما سبب لذلك التزم  
الارغام ولا يكون على ما سبب بحيث المسمى ويكون التزم الارغام  
مخالفا للقاسم ثم جعلنا **قال** قل جعله كما انظر في الوضع  
استدعاء وانظر في العلم القديس في الاستدعاء كما في العلم والضمير  
الغالب عليه قدرته وذلك لانه في احصاء ٣٢ اسم والرجوع  
واما **قال** وما يدبر على ان الكساية ما هو الا اعتبار في قوله الكساية  
في الكساية في **قال** لعل الرسول لما كان في ذلك الشخص هو الكساية  
وملزمه الكساية ما صار كونه جنسيا ما فهم من هذا الاسم فجاز  
لم يكونوا عنه بخلاف ذلك في الرجل فاذ لا يفهم منه ذلك المعنى  
والرجوع في ذلك الشخص فلا بعد في ذلك فانه جاز انما اذا العلق  
منهم من كونه حواء او اذ اعين عنه هذا الرجل منهم وضوح  
الانصاف فيما يدين الوصفين اما الوصف في صفة اشهر  
على ذلك من كونه حواء عليه ما هو حواء حيث انها مدلولها  
الاسم جعلوا الاسلام لهدى في صفة جاز لم يكونوا كساية  
عنهما ولو كان لهما السما احرام في الاسماء لكانا مقامهما  
الكساية عنهما وولاهما **قال** لعل لهما اسم لهما في الشخص  
المستند اليه ليرى انهما في العلم لهما في الكساية ما عمل في الوضع

الرجوع لما جاز ليرى على ما كان اطلق ثم يعلقه الى الله  
على سبيل التعليل كما في قوله الغلب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير  
وهو الذي لا يوصف ولا يحصى  
وهو الذي لا يحد ولا يقي  
وهو الذي لا يزل ولا يزل

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير  
وهو الذي لا يوصف ولا يحصى  
وهو الذي لا يحد ولا يقي  
وهو الذي لا يزل ولا يزل

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير  
وهو الذي لا يوصف ولا يحصى  
وهو الذي لا يحد ولا يقي  
وهو الذي لا يزل ولا يزل



هذا هو الوجه الثاني في بيان  
أنه لا يخلو من كونها  
موصولة بالمتن

هذا هو الوجه الثالث في بيان  
أنه لا يخلو من كونها  
موصولة بالمتن

الشأن العارض للاول والاضا والوجه الثاني في بيان  
واما الاول فادركه من انهم صنفوه في الكمال والاصل  
علمه بعض الكثرة نادر في الكمال الفصيل **قوله** لان الخطاب  
مدلوله بالفتحة والعين **قوله** لان وضع الموصول على اللفظ  
الاقول فلذلك الموصولات معارفه بشرط كونه ما بالفتح  
لما هو معرفة الخطاب لانه العلم بمدلول اللفظ وحضوه  
في ذمته ولذا قالوا بالاعراب العرفه ما يعرفه فاطمك وشايتك من  
نوصيحه لانهما استقبل **قوله** لفتحة من جزمه والاسم موصولة  
**قوله** فرق بين الموصولة والموصوفة المحضة واحد  
وضم دور الثاني والموصولة في الموصولة في ان العلم  
الخطابيتين محض مومعين عنده بخلاف الموصوفة فان  
وجوب علم الموصوفه لا يقتضي بعين الموصوف عنده وايضا  
الموصولة مسهله في ذلك المعين لانها موصوفة للمعنيان وصفا  
عاه والانا موصوفة لمفهوم كل اسم في حريته للمعنيان  
مسهله ومفهوم كل واحد من مخرجها معين فلو فرضنا  
تعدد مصروب على طبعك اسم الموصولة كما قصدك  
الى معين فلان دور معين بها موصوفه فان صاحب الخطاب  
ليس يفسد الفهم عليه كما في ذلك يفسد راع المعين المذموم  
المقصود من اسم الموصولة كما مفسود كمفهومها كليا

هذا هو الوجه الرابع في بيان  
أنه لا يخلو من كونها  
موصولة بالمتن

هذا هو الوجه الخامس في بيان  
أنه لا يخلو من كونها  
موصولة بالمتن

والوجه الثاني في بيان  
بما في قوله لا يخلو من كونها  
موصولة بالمتن  
وجوبه الجواز لانه لا يخلو من كونها  
موصولة بالمتن  
**قوله** لان الخطاب  
مدلوله بالفتحة والعين  
الاقول فلذلك الموصولات  
معارفه بشرط كونه ما بالفتح  
لما هو معرفة الخطاب  
لانه العلم بمدلول اللفظ  
وحضوه في ذمته  
ولذا قالوا بالاعراب  
العرفه ما يعرفه فاطمك  
وشايتك من نوصيحه  
لانهما استقبل  
**قوله** لفتحة من جزمه  
والاسم موصولة  
**قوله** فرق بين الموصولة  
والموصوفة المحضة  
واحد  
وضم دور الثاني  
والموصولة في الموصولة  
في ان العلم  
الخطابيتين محض مومعين  
عنده بخلاف الموصوفة  
فان وجوب علم الموصوفه  
لا يقتضي بعين الموصوف  
عنده وايضا الموصولة  
مسهله في ذلك المعين  
لانها موصوفة للمعنيان  
وصفا عاه والانا موصوفة  
لمفهوم كل اسم في حريته  
للمعنيان مسهله ومفهوم  
كل واحد من مخرجها معين  
فلو فرضنا تعدد مصروب  
على طبعك اسم الموصولة  
كما قصدك الى معين فلان  
دور معين بها موصوفه  
فان صاحب الخطاب ليس  
يفسد الفهم عليه كما في  
ذلك يفسد راع المعين المذموم  
المقصود من اسم الموصولة  
كما مفسود كمفهومها كليا

هذا هو الوجه السادس في بيان  
أنه لا يخلو من كونها  
موصولة بالمتن

هذا هو الوجه السابع في بيان  
أنه لا يخلو من كونها  
موصولة بالمتن



22

٧٠  
 الذين يستكروا عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين قال  
 على الدخول في نفس الامر وسبب جمل او على ما يشاء للمحكم على  
 اليهم وسائر عليهم وقد يكون مفعول له كما في قوله تعالى  
 يتنابها جرة فان الحرب المذكورة مفعول الزوال المحقق مع ان  
 ما عطف على ربطه والوجه ما وساء عليها وقد يكون غيرهما  
 لموقع ارتباطه بالمجانسة كما في قوله تعالى في الذكر استكروا  
 ولم يكن على المحرك المذكور ولا مفعول لا الكسر محاربان وعمله  
 للمحكم على ربطه ذلك الخبر وما بالاضافة كما في قوله تعالى  
 ثروهم اخوانكم فانهم ظنوا اخوتهم ليس على الصريح شفاغليلهم  
 ولا مفعول لا هو مناف له بحال الظاهر وسبب لبنائه عليهم  
 بهم ثم لم يذكر على البناء وقد جعلوا ربيعة العظيم والامانة  
 والتحقيق والتنبية على خطاء ما شككوا فيه لم يشرط في البناء  
 المبني على ما جعل الربط وجعل الخبر المستدرك البيان فثنا ولا  
 للجمل الاسمي ولا بشرط كان المقصود بيان حال الجمل الاسمي يعرف  
 حال الفعلية المقابلة كونه في تلك الاحوال المستدرك بهما فان  
 اصل الاشياء الثلاثة لشرارها الا ما يهدم محسوسا هكذا  
 ووجه عبارة الجمع الائمة والاولى لشرارها الى محسوس يهدم محسوس  
 المفعول في ما يهدم هو ادراك ما بعد الفعل ما يدرك المحسوس  
 وما يشاء له من ادراك ما بعد الفعل كالمحسوس كالمفعول لعدم حضوره















العارف بنفسه من حيث انه والملاحظ فيها بعد ان كان مباحا  
 في نفسه كبره بمصاحبه العيين وملاحظه من وجهه ومقدرة تصور  
 ذلك مقدرة وهو من المعاني في العاط معونه الوضع والعلم فلا  
 يكون المعاني متصورة عما في بعضها فبعضها ليس بالمتصور  
 بهم على معانيها كقولهم لا اعلم ان كونه المعنى عند السامع  
 متغير في ذاته ملحوظا مع اوله والاول ليس بمورد والثاني  
 كونه ثم فالاشارة الى العيين المعروضه في كونه اللفظ  
 بسبب علمها اجنب السامع المعهود المتأخر بها او ما كانت  
 والاشخصية التي في رايها كبره واكثر كما بين علمها للجليل  
 كونه للفظ فلا بد من امر خارج عنه يشار به الى الاشياء  
 في اشياء الاشارة وكفره النكح والخطاب والغيبة الصارو كما  
 في المعهود حركاته كانت في حركاته الموصولات والمصاف  
 لا المعارف وكيفية اللام والدناء في المعوقات بهما فظهر التعريف  
 مطلقا في المعهود في المعقود لكن جعل افعالها في حركات  
 ما في فادته وسبب كل منهما باسم مخصوص في الاعلام  
 للتعريف في كل الاعلام حقيقة كالاتي في الاعلام  
 اشارة بحرف اللفظ المحصور في المعقود الذي هو سبب ادا  
 فله سبب فكل ذلك في الغرض الذي هو سبب كنه وذو  
 العرف في امثاله اذا كان موضوعا للجنس من حيث هو

والاشارة في حركاته  
 في اشياء الاشارة وكفره النكح والخطاب والغيبة الصارو كما  
 في المعهود حركاته كانت في حركاته الموصولات والمصاف  
 لا المعارف وكيفية اللام والدناء في المعوقات بهما فظهر التعريف  
 مطلقا في المعهود في المعقود لكن جعل افعالها في حركات  
 ما في فادته وسبب كل منهما باسم مخصوص في الاعلام  
 للتعريف في كل الاعلام حقيقة كالاتي في الاعلام  
 اشارة بحرف اللفظ المحصور في المعقود الذي هو سبب ادا  
 فله سبب فكل ذلك في الغرض الذي هو سبب كنه وذو  
 العرف في امثاله اذا كان موضوعا للجنس من حيث هو

بالحال من وجهه من حيث انه والملاحظ فيها بعد ان كان مباحا  
 في نفسه كبره بمصاحبه العيين وملاحظه من وجهه ومقدرة تصور  
 ذلك مقدرة وهو من المعاني في العاط معونه الوضع والعلم فلا  
 يكون المعاني متصورة عما في بعضها فبعضها ليس بالمتصور  
 بهم على معانيها كقولهم لا اعلم ان كونه المعنى عند السامع  
 متغير في ذاته ملحوظا مع اوله والاول ليس بمورد والثاني  
 كونه ثم فالاشارة الى العيين المعروضه في كونه اللفظ  
 بسبب علمها اجنب السامع المعهود المتأخر بها او ما كانت  
 والاشخصية التي في رايها كبره واكثر كما بين علمها للجليل  
 كونه للفظ فلا بد من امر خارج عنه يشار به الى الاشياء  
 في اشياء الاشارة وكفره النكح والخطاب والغيبة الصارو كما  
 في المعهود حركاته كانت في حركاته الموصولات والمصاف  
 لا المعارف وكيفية اللام والدناء في المعوقات بهما فظهر التعريف  
 مطلقا في المعهود في المعقود لكن جعل افعالها في حركات  
 ما في فادته وسبب كل منهما باسم مخصوص في الاعلام  
 للتعريف في كل الاعلام حقيقة كالاتي في الاعلام  
 اشارة بحرف اللفظ المحصور في المعقود الذي هو سبب ادا  
 فله سبب فكل ذلك في الغرض الذي هو سبب كنه وذو  
 العرف في امثاله اذا كان موضوعا للجنس من حيث هو

بالحال من وجهه من حيث انه والملاحظ فيها بعد ان كان مباحا  
 في نفسه كبره بمصاحبه العيين وملاحظه من وجهه ومقدرة تصور  
 ذلك مقدرة وهو من المعاني في العاط معونه الوضع والعلم فلا  
 يكون المعاني متصورة عما في بعضها فبعضها ليس بالمتصور  
 بهم على معانيها كقولهم لا اعلم ان كونه المعنى عند السامع  
 متغير في ذاته ملحوظا مع اوله والاول ليس بمورد والثاني  
 كونه ثم فالاشارة الى العيين المعروضه في كونه اللفظ  
 بسبب علمها اجنب السامع المعهود المتأخر بها او ما كانت  
 والاشخصية التي في رايها كبره واكثر كما بين علمها للجليل  
 كونه للفظ فلا بد من امر خارج عنه يشار به الى الاشياء  
 في اشياء الاشارة وكفره النكح والخطاب والغيبة الصارو كما  
 في المعهود حركاته كانت في حركاته الموصولات والمصاف  
 لا المعارف وكيفية اللام والدناء في المعوقات بهما فظهر التعريف  
 مطلقا في المعهود في المعقود لكن جعل افعالها في حركات  
 ما في فادته وسبب كل منهما باسم مخصوص في الاعلام  
 للتعريف في كل الاعلام حقيقة كالاتي في الاعلام  
 اشارة بحرف اللفظ المحصور في المعقود الذي هو سبب ادا  
 فله سبب فكل ذلك في الغرض الذي هو سبب كنه وذو  
 العرف في امثاله اذا كان موضوعا للجنس من حيث هو



والشخص حال ايضا في غيره من الوجوه بالطريق الاول فاصح ذلك  
 هو للمدعي فان لم يكن كونه لا جارا لصا في الاستغراق مع جوار  
 خروج واحد او اثنين منه والذكر من التصويص في الشرح فلعله  
 محصور في الكثرة المفردة لا جارا لصا في استغراق افراد مدلوله  
 فلا يخرج من شئ من افراد مدلوله واحد او اثنين من افراد البقيع  
 في تلك التصويصة في ليس اسما في افراد مدلوله وحال كلامه على محض  
 التصويص في المفرد لا ما ذكره من السان مشرك في شئ من الوجوه فان  
 قلب الاحفاء في صحة قولنا لا جارا في الدار لا يزيد ولا جارا فيها  
 الا الزيدون فلا يكون شئ منها لصا في استغراق واحد مدلوله  
 فلا الاستثناء لا يوجب تخصيصا ولا افساح في كونه اللفظ  
 لحياته واما العدد مع كونها نصوصا في معانيها وفدقيق  
 ذلك في موضع فان قلنا قلنا في الدار جارا لرجلان  
 او رجلا لقلنا ليس جارا لرجل او رجلا في قد خرج كل  
 منهما بعض الاحاد فافرق بينهما من انهما في العرف ليس جارا  
 في هذه الصورة باق على استغراق افراد مدلوله والعلية لا يطابق  
 الظهور دون التصويص كما لا جارا وقد خرج عن ليس افراد  
 مدلوله واما ليس جارا وقد سئل عن وجهي جدي الميراث في واحد  
 لا ينفقني او كل واحد من الاحاد مطلقا في كان الواحد  
 في عدم العدد ام لا سا ولا غاير انما كان لا جارا والثاني لا ينفق

فمن جملة ما يتكلم  
 لا ينفق في شئ من استغراق  
 افراد مدلوله في شئ من  
 شئ من جملة ما يتكلم

والشخص حال ايضا في غيره من الوجوه بالطريق الاول فاصح ذلك  
 هو للمدعي فان لم يكن كونه لا جارا لصا في الاستغراق مع جوار  
 خروج واحد او اثنين منه والذكر من التصويص في الشرح فلعله  
 محصور في الكثرة المفردة لا جارا لصا في استغراق افراد مدلوله  
 فلا يخرج من شئ من افراد مدلوله واحد او اثنين من افراد البقيع  
 في تلك التصويصة في ليس اسما في افراد مدلوله وحال كلامه على محض  
 التصويص في المفرد لا ما ذكره من السان مشرك في شئ من الوجوه فان  
 قلب الاحفاء في صحة قولنا لا جارا في الدار لا يزيد ولا جارا فيها  
 الا الزيدون فلا يكون شئ منها لصا في استغراق واحد مدلوله  
 فلا الاستثناء لا يوجب تخصيصا ولا افساح في كونه اللفظ  
 لحياته واما العدد مع كونها نصوصا في معانيها وفدقيق  
 ذلك في موضع فان قلنا قلنا في الدار جارا لرجلان  
 او رجلا لقلنا ليس جارا لرجل او رجلا في قد خرج كل  
 منهما بعض الاحاد فافرق بينهما من انهما في العرف ليس جارا  
 في هذه الصورة باق على استغراق افراد مدلوله والعلية لا يطابق  
 الظهور دون التصويص كما لا جارا وقد خرج عن ليس افراد  
 مدلوله واما ليس جارا وقد سئل عن وجهي جدي الميراث في واحد  
 لا ينفقني او كل واحد من الاحاد مطلقا في كان الواحد  
 في عدم العدد ام لا سا ولا غاير انما كان لا جارا والثاني لا ينفق

الواحد من شئ هو واحد ارجو اليه القيد لوجوده كما في قولك  
 ليس في الدار جارا لرجلان او رجلا وليس في الغوم شئ واما  
 الوجه الاول في سرعة اشتمال اسعراق ليس جارا في مساو كل  
 واحد من الاحاد فاذا اخرج شئ منها كان محصيا لما هو عام  
 ادل من حال ما يدنا والواحد والاشين لا يوصف ولا يظهر  
 فخرجها عنه لا يكون محصيا ولا اخرج عن شئ كان تخصصا  
 بالجمع على كلام الاسعراق اشتمال الافراد كلها مثل المفرد  
**فان** افراد اسم الجنس ان كان مفردا وعرف بالاسم الجدير  
 على الاسعراق اشتمال الافراد وكان يعرف شئ من الافراد مسماة  
 الاحاد فاذا رتب اليه حكم كان الظاهر انك الى كل واحد من الجمع  
 فلما ادا على الجنس في المعرفة فلو اخرج جاريه في استغراق على ليس جارا  
 المفرد كان معناه كل جماعة لا كل واحد واحد فاذا رتب اليه  
 حكم كان الظاهر انك الى كل جماعة فان كان على الاحكام التكون  
 ثوبها للجماعة مسلما لكل واحد منها فهم في التثنية لكل واحد  
 والاحكام الاحاد فاقسم على الاحوال بما يقتضيه قياسه على المفرد  
 في اسعراق كل واحد من سائر افراد مفهوم الجمع لان الكلام  
 مثلا عام فيندرج فيه نفسها جردا في الاربعة والواحدة فترها  
 فيندرج فيها ايضا في ضمنها فيقول الخارج في ثوبها جماعة فكون  
 معتبرا في الجمع المسروق واما هذه الجماعات مندرجة في حكم

والشخص حال ايضا في غيره من الوجوه بالطريق الاول فاصح ذلك  
 هو للمدعي فان لم يكن كونه لا جارا لصا في الاستغراق مع جوار  
 خروج واحد او اثنين منه والذكر من التصويص في الشرح فلعله  
 محصور في الكثرة المفردة لا جارا لصا في استغراق افراد مدلوله  
 فلا يخرج من شئ من افراد مدلوله واحد او اثنين من افراد البقيع  
 في تلك التصويصة في ليس اسما في افراد مدلوله وحال كلامه على محض  
 التصويص في المفرد لا ما ذكره من السان مشرك في شئ من الوجوه فان  
 قلب الاحفاء في صحة قولنا لا جارا في الدار لا يزيد ولا جارا فيها  
 الا الزيدون فلا يكون شئ منها لصا في استغراق واحد مدلوله  
 فلا الاستثناء لا يوجب تخصيصا ولا افساح في كونه اللفظ  
 لحياته واما العدد مع كونها نصوصا في معانيها وفدقيق  
 ذلك في موضع فان قلنا قلنا في الدار جارا لرجلان  
 او رجلا لقلنا ليس جارا لرجل او رجلا في قد خرج كل  
 منهما بعض الاحاد فافرق بينهما من انهما في العرف ليس جارا  
 في هذه الصورة باق على استغراق افراد مدلوله والعلية لا يطابق  
 الظهور دون التصويص كما لا جارا وقد خرج عن ليس افراد  
 مدلوله واما ليس جارا وقد سئل عن وجهي جدي الميراث في واحد  
 لا ينفقني او كل واحد من الاحاد مطلقا في كان الواحد  
 في عدم العدد ام لا سا ولا غاير انما كان لا جارا والثاني لا ينفق

والشخص حال ايضا في غيره من الوجوه بالطريق الاول فاصح ذلك  
 هو للمدعي فان لم يكن كونه لا جارا لصا في الاستغراق مع جوار  
 خروج واحد او اثنين منه والذكر من التصويص في الشرح فلعله  
 محصور في الكثرة المفردة لا جارا لصا في استغراق افراد مدلوله  
 فلا يخرج من شئ من افراد مدلوله واحد او اثنين من افراد البقيع  
 في تلك التصويصة في ليس اسما في افراد مدلوله وحال كلامه على محض  
 التصويص في المفرد لا ما ذكره من السان مشرك في شئ من الوجوه فان  
 قلب الاحفاء في صحة قولنا لا جارا في الدار لا يزيد ولا جارا فيها  
 الا الزيدون فلا يكون شئ منها لصا في استغراق واحد مدلوله  
 فلا الاستثناء لا يوجب تخصيصا ولا افساح في كونه اللفظ  
 لحياته واما العدد مع كونها نصوصا في معانيها وفدقيق  
 ذلك في موضع فان قلنا قلنا في الدار جارا لرجلان  
 او رجلا لقلنا ليس جارا لرجل او رجلا في قد خرج كل  
 منهما بعض الاحاد فافرق بينهما من انهما في العرف ليس جارا  
 في هذه الصورة باق على استغراق افراد مدلوله والعلية لا يطابق  
 الظهور دون التصويص كما لا جارا وقد خرج عن ليس افراد  
 مدلوله واما ليس جارا وقد سئل عن وجهي جدي الميراث في واحد  
 لا ينفقني او كل واحد من الاحاد مطلقا في كان الواحد  
 في عدم العدد ام لا سا ولا غاير انما كان لا جارا والثاني لا ينفق







في قول الدين للعظام فداها رايهم وبهم العظام وبهم العظم  
**قوله** وانما لا دلالة لقوله ليشمل كل واحد من هذه المعنى  
**قوله** والذات قول ليشمل كل واحد من هذه المعنى  
 المنفرد على الجميع فهو كل واحد من هذه المعنى  
 هذا القول قاله المدعي على ما سمعنا من اجابته محله ولا يلزم  
 انما المعنى على اجابته محله لانه لا يجمع على ذلك معقفا  
 لا يثبت انما هو المفرد سواء كان اجناسا **قوله** لان هذه السقفة  
 لا يثبت عقلا ولا نقلا لان مجموع الجمع يتناول الافراد المشتركة  
 معهم مفردة وهذا هو الذي اورد في الجدة المعصرة في تعريف  
 واما تلك الافراد ما هي محض او امور معقولة فلا اعتبار  
 باصلا ولا بالجمع والمفرد اذا استغفر فالتبنا لان الاحاطة  
 في التبنا لان الاحاطة محض **قوله** لان الحرف الدال على الاستغراق  
 الى قوله على معز الوجه **قوله** اذا قيل ان اسم الجنس موضوع للمادة  
 مع وحدة غير معصية كان مجرد مع الوحدة واطلا على  
 المادية حيث علم على سبيل المجاز لانها اسم اللفظ  
 في جرد ما وضع له الا لا يبرر ضرورة حقيقة غير محذورة  
 اذ لم يكن الوحدة داخل في مفهوم لا يتصور جرده عنها  
 والاعتراض لما يتوجه على القول القول الاول والثاني قلت  
 بل انما يقال انما الاحكام كثيرة لما يعمل في التركيبات التي

في قول الدين للعظام فداها رايهم وبهم العظام وبهم العظم  
 وانما لا دلالة لقوله ليشمل كل واحد من هذه المعنى  
 والذات قول ليشمل كل واحد من هذه المعنى  
 المنفرد على الجميع فهو كل واحد من هذه المعنى  
 هذا القول قاله المدعي على ما سمعنا من اجابته محله ولا يلزم  
 انما المعنى على اجابته محله لانه لا يجمع على ذلك معقفا  
 لا يثبت انما هو المفرد سواء كان اجناسا  
 لان هذه السقفة لا يثبت عقلا ولا نقلا لان مجموع الجمع يتناول الافراد المشتركة  
 معهم مفردة وهذا هو الذي اورد في الجدة المعصرة في تعريف  
 واما تلك الافراد ما هي محض او امور معقولة فلا اعتبار  
 باصلا ولا بالجمع والمفرد اذا استغفر فالتبنا لان الاحاطة  
 في التبنا لان الاحاطة محض  
 لان الحرف الدال على الاستغراق الى قوله على معز الوجه  
 اذا قيل ان اسم الجنس موضوع للمادة مع وحدة غير معصية كان مجرد مع الوحدة واطلا على  
 المادية حيث علم على سبيل المجاز لانها اسم اللفظ في جرد ما وضع له  
 الا لا يبرر ضرورة حقيقة غير محذورة اذ لم يكن الوحدة داخل في مفهوم لا يتصور جرده عنها  
 والاعتراض لما يتوجه على القول القول الاول والثاني قلت بل انما يقال انما الاحكام كثيرة لما يعمل في التركيبات التي

والاحكام وما كان اكثر الاحكام المستعمل في العرف والعبارة  
 على ما يثبت من حيث انها صريحة في اعليناها حيث هي من  
 لغوية تلك الاحكام مع انما الاحكام في تلك المعنى  
 وصار اسم الجنس اطلاقا وحدها يتبادر من الفرد الى الذم  
 لان النفس لا حصة مع ذلك الاسم كما ان على معز الوجه  
 فاذا دخل على حرف الاستغراق جرد هذه العارضة للذم  
 هو منشا الاعراض **قوله** ولما ان المفرد داخل على حرف  
 الاستغراق فغسل ولا يجمع الافراد **قوله** لان الاستغراق  
 للمادة لا افراد الاسم فهو مجموع حيث مجموع المر  
 في ملاحظة وحده وقرير باصلا بخلاف قولهم  
 فانه لا ساقية لان افراد الاسم يقتضي اعتبار الفرد مع  
 لم يكن مأكلا اخر اقتصر على ما قبل المراد من فردية وحدة  
 فانه وجد ما يقتضي اعتبار ما يورث كاداة الاستغراق عمل  
 مقتضاه ولم يكن مما يقتضي الاولاد لا يقتضي اعتبار  
 الفردية ولا يجمع واعتبار فردية مع اخر ولا يبرر عليك  
 ان الجواب الاول هو المناسب لمحو لا جبر في الدار والثنائية  
 هو المناسب لمحو لا جبر في **قوله** وهذا المنع وصفه في مجموع  
 عند الجمهور **قوله** اذا اردنا الرجل مثلا كل فرد اسمع وصفه الطول  
 والالوان كل رجل طوله الالوان والديار الصفر والدرهم السبض  
 هذه اذ لم يكن حرف الاستغراق في الطول

في قول الدين للعظام فداها رايهم وبهم العظام وبهم العظم  
 وانما لا دلالة لقوله ليشمل كل واحد من هذه المعنى  
 والذات قول ليشمل كل واحد من هذه المعنى  
 المنفرد على الجميع فهو كل واحد من هذه المعنى  
 هذا القول قاله المدعي على ما سمعنا من اجابته محله ولا يلزم  
 انما المعنى على اجابته محله لانه لا يجمع على ذلك معقفا  
 لا يثبت انما هو المفرد سواء كان اجناسا  
 لان هذه السقفة لا يثبت عقلا ولا نقلا لان مجموع الجمع يتناول الافراد المشتركة  
 معهم مفردة وهذا هو الذي اورد في الجدة المعصرة في تعريف  
 واما تلك الافراد ما هي محض او امور معقولة فلا اعتبار  
 باصلا ولا بالجمع والمفرد اذا استغفر فالتبنا لان الاحاطة  
 في التبنا لان الاحاطة محض  
 لان الحرف الدال على الاستغراق الى قوله على معز الوجه  
 اذا قيل ان اسم الجنس موضوع للمادة مع وحدة غير معصية كان مجرد مع الوحدة واطلا على  
 المادية حيث علم على سبيل المجاز لانها اسم اللفظ في جرد ما وضع له  
 الا لا يبرر ضرورة حقيقة غير محذورة اذ لم يكن الوحدة داخل في مفهوم لا يتصور جرده عنها  
 والاعتراض لما يتوجه على القول القول الاول والثاني قلت بل انما يقال انما الاحكام كثيرة لما يعمل في التركيبات التي

في قول الدين للعظام فداها رايهم وبهم العظام وبهم العظم  
 وانما لا دلالة لقوله ليشمل كل واحد من هذه المعنى  
 والذات قول ليشمل كل واحد من هذه المعنى  
 المنفرد على الجميع فهو كل واحد من هذه المعنى  
 هذا القول قاله المدعي على ما سمعنا من اجابته محله ولا يلزم  
 انما المعنى على اجابته محله لانه لا يجمع على ذلك معقفا  
 لا يثبت انما هو المفرد سواء كان اجناسا  
 لان هذه السقفة لا يثبت عقلا ولا نقلا لان مجموع الجمع يتناول الافراد المشتركة  
 معهم مفردة وهذا هو الذي اورد في الجدة المعصرة في تعريف  
 واما تلك الافراد ما هي محض او امور معقولة فلا اعتبار  
 باصلا ولا بالجمع والمفرد اذا استغفر فالتبنا لان الاحاطة  
 في التبنا لان الاحاطة محض  
 لان الحرف الدال على الاستغراق الى قوله على معز الوجه  
 اذا قيل ان اسم الجنس موضوع للمادة مع وحدة غير معصية كان مجرد مع الوحدة واطلا على  
 المادية حيث علم على سبيل المجاز لانها اسم اللفظ في جرد ما وضع له  
 الا لا يبرر ضرورة حقيقة غير محذورة اذ لم يكن الوحدة داخل في مفهوم لا يتصور جرده عنها  
 والاعتراض لما يتوجه على القول القول الاول والثاني قلت بل انما يقال انما الاحكام كثيرة لما يعمل في التركيبات التي



فلم يرد به كل واحد من المصنفين في الوصف معناه بل اريد به مجرد  
 الاسم على الدلالة على معنى الوجه فالماضي لفظي وهو المحفوظ  
 التثنية والاولى لم يذكر هناك **فان** اولاد لا طريق الى  
 احضاره سوى الاضاح وهو علام يربط بالباب **فان** في نظر  
 لان التثنية لا يوجب كونه معلوم للخطاط بل يوجب امراته  
 الى رسم حرمه فان كان لا احضار بطريق الموصولة فقال السر  
 هو نظام ردا للباب ولعل المصنف لم يلف الى هذا الوجه  
 في الايضاح ايضا لذلك **فان** انه مذكور في المصباح **فان**  
 وما حمل على العظم والتقليل قوله تعالى اخافوا  
 منكم **فان** مع الرخاء **فان** على العظم كان مناسباً  
 للبالغة الوعيد **فان** وسعظا لما هو من كبره في يقين  
 اسحق عذاب عظيم فكلوا في الزجر والحمل والتخل كان  
 لهما الزجر شفقة عليه وخوفه من البصيرة ان تعرضه وكونه  
 في قبول القصة فكل من ياسب المقام **فان** **فان** كل واحد  
 من اورد الدواب في بطنه مع غيره بطنه في المحصة او كل نوع من  
 انواع الدواب في بطنه **فان** المصنف الى كل فرقة الدواب  
 من نوع من البطن محصة ذلك الفرد لا يخلو الواقع ومستبعد  
 والاعلى لم يخلق كل نوع من الدواب في شخص من الما في حال  
**فان** بل قصد صاحب المصنف الى ان مثل الكوع المقام لا يرد

فان قوله تعالى اخافوا منكم  
 فانه مع الرخاء فانه على العظم  
 كان مناسباً للبالغة الوعيد  
 فانه وسعظا لما هو من كبره في يقين  
 اسحق عذاب عظيم فكلوا في الزجر  
 والحمل والتخل كان لهما الزجر  
 شفقة عليه وخوفه من البصيرة  
 ان تعرضه وكونه في قبول القصة  
 فكل من ياسب المقام فانه فانه  
 كل واحد من اورد الدواب في بطنه  
 مع غيره بطنه في المحصة او كل نوع  
 من انواع الدواب في بطنه فانه  
 المصنف الى كل فرقة الدواب من نوع  
 من البطن محصة ذلك الفرد لا يخلو  
 الواقع ومستبعد والاعلى لم يخلق  
 كل نوع من الدواب في شخص من الما  
 في حال فانه بل قصد صاحب المصنف  
 الى ان مثل الكوع المقام لا يرد

نحو

شخصا او نوعا بالسكة المسد اليه **فان** **فان** العالم الرصيف  
 المسد اليه يحقق في غيره ويقضي بكبره ايضا فليس كما كان على  
 ذلك ان اراد المصنف ان يرد المسد اليه وقد بينه على مثل ذلك  
 في حالات اخره ان اراد امثلة غير باب المحو عنه وبدا وجهه  
 بخالصه الغشا الرصيف كما بعضهم في وجهه كلام **فان**  
 اما الوصف في العدم المسد اليه فلكونه الوصف **فان**  
 اراد الوصف في العدم العدم التتابع المخصوص لانه ليس في الحاشية  
 اولاد والذات والمعنى المصدر كما يصف بها ثانيا والعرض  
 فلو كان المراد العدم لكان الظاهر الاولاد والاولى لخصه الى  
 ان العدم في قوله لكونه راجع الى ما ذكره قوله واما وصفه لانه  
 بعد ان يصف المصدر كما ذكره واما قبله فينبغي ان كان غنيا  
 بجمع بين التبيين والتذكير كالاول والآخر الرفعة والثاني بالقياس  
 الى السامع دلالة على الوصف بكونه ذلك القافية القصص  
 صا صا الموصوف او جاري مجراه والمثال المذكور في القسم الاول  
 على العدم والحكمة فان ذلك الوصف في العدم هو العدم  
 عندهم وفيه ذلك اشارة الى علتة الاحساس الواقع في العدم  
 لان المسد في الجهات الثلاث لا يصور الا في مكان ثم الظاهر  
 في الوصف الحاشية على المجموع لانه قبل الحسم الذات في الجهات  
 كما ان المسد في العدم والاعراب كما في القسم الثاني في الجهات

فان قوله تعالى اخافوا منكم  
 فانه مع الرخاء فانه على العظم  
 كان مناسباً للبالغة الوعيد  
 فانه وسعظا لما هو من كبره في يقين  
 اسحق عذاب عظيم فكلوا في الزجر  
 والحمل والتخل كان لهما الزجر  
 شفقة عليه وخوفه من البصيرة  
 ان تعرضه وكونه في قبول القصة  
 فكل من ياسب المقام فانه فانه  
 كل واحد من اورد الدواب في بطنه  
 مع غيره بطنه في المحصة او كل نوع  
 من انواع الدواب في بطنه فانه  
 المصنف الى كل فرقة الدواب من نوع  
 من البطن محصة ذلك الفرد لا يخلو  
 الواقع ومستبعد والاعلى لم يخلق  
 كل نوع من الدواب في شخص من الما  
 في حال فانه بل قصد صاحب المصنف  
 الى ان مثل الكوع المقام لا يرد

صعد واحد من العفر  
 ولما كان متناكرا

فان قوله تعالى اخافوا منكم  
 فانه مع الرخاء فانه على العظم  
 كان مناسباً للبالغة الوعيد  
 فانه وسعظا لما هو من كبره في يقين  
 اسحق عذاب عظيم فكلوا في الزجر  
 والحمل والتخل كان لهما الزجر  
 شفقة عليه وخوفه من البصيرة  
 ان تعرضه وكونه في قبول القصة  
 فكل من ياسب المقام فانه فانه  
 كل واحد من اورد الدواب في بطنه  
 مع غيره بطنه في المحصة او كل نوع  
 من انواع الدواب في بطنه فانه  
 المصنف الى كل فرقة الدواب من نوع  
 من البطن محصة ذلك الفرد لا يخلو  
 الواقع ومستبعد والاعلى لم يخلق  
 كل نوع من الدواب في شخص من الما  
 في حال فانه بل قصد صاحب المصنف  
 الى ان مثل الكوع المقام لا يرد



























في المقام والالحال الترتيب وهو في الامكان المراد زيادة ايضا  
 بما يخصه من الاسم فعلى ما ذكره من التكرار في البدل كقولهم لا يصح  
 وعطف البيان مقصود ان يتبعه موصوف قطعاً وليس قطعاً بهذا  
 التوق لتجعل الزيادة في عطف البيان محمولة على المراد جازية  
 ولعل القاري ذكرها هنا انه قد ذكر في السوال عن تنكير المسند  
 فكأنه بدلت في بيان قولها المعروف في اللاحق ان يصح لما فصله  
 فكل من المقصود عطف البيان فيها زيادة الايضاح والمقصود ما تقدم  
 مما حث التنكير في التوقيف اقتصر في عطف البيان على ذلك الايضاح  
**قوله** في زيادة البدل التاكيد بما فيه من التثنية والتكرار والشعار  
**الاول** ان تسمي ذلك التكرار حيث ذكرنا ولا تجزأ وتالياً مفصلاً  
 وتكرار العمل حكماً بذلك على ذلك عبارة من بقا ولا يخفى  
 وانما قوله ولا اشعار مقطوع من نوع على التاكيد فانه التوكيد  
 من وجهين والاشعار وقدير ومجهر واعلم من التاكيد  
 في هذا البدل من حيث انما في الاشتمال فلان المشوع في قوله  
 اذا تخلفك علم **قوله** لم يرد ذلك في المثال المذكور ووافق  
 على ما يجازي كالمعنى صدر كلامه بالارد الى الاعجاب في قوله  
 والظن وتقدم من في المقصود لبعض صفاته كانه في الغيبة شئ  
 من حيث هي ذلك على ما جاء في المعنى من التكرار احكاماً مفصلاً  
 فالعصا هي ما يسمي بالاشتمال الاشتمال المشوع على ما كان لا كما قال

١٩

تكرير

قوله

الظروف على الظروف من حيث كونهما في الاعمال اجلاً او متفاضلاً  
 بوجه ما يجزئ في النفس على ذكر الاول من شوقه الى ذكر الثاني مشغولة  
 فيجئ في الثاني ملحقاً لما اجمل في الاول من حيث كونه فظهر بذلك ان  
 جاء في بيان علامه او اخطوه او جاره بدل الغلط لا بد من التام  
 كما يشهد كلام ابن الجاح حيث كلف في هذا الاشتمال على ما لا يسهل  
 في التكرار والتكرير فانه في الاكفاء بعضه من ادراج تلك الامثلة  
 في هذا الاشتمال اصرح في شرح المفصل انه في ذلك صريحاً على  
 في هذا الاشتمال وبعد كراهة في صريح هذا المعطى على المراد انه  
 قال بالاسم في الاشتمال لان العمل المسند الى المسند ليس على العمل  
 ليتم وبعد قال لا يجازي في الاستدلال به لا يكتفي به من جهة المعنى  
 فانه لا يجزئ المحموم بل المعنى في ذلك التكرار سلباً في قوله  
 فانه لا سند له بل شئ منه وكذا السوال في الشهرة في قوله  
 وسئلوك في الشهرة الحرام لا يفيد الا ان يكون في حكم فاعلم  
 محلاً وصريحاً في اعلامه فانه بدل غلط لا ضرر به ما بعد لا يخفى  
 الى شئ آخر وكذا في قولك هذا الامر سار وبه الدور وكذا في  
 وليس في الاشتمال الذي شرط له لا يتفاد هو في المبدأ معينا  
 في النفس عند ذكره موقوف على البيان للاجمال الذي في قوله  
 اجمل في الاول منها ادعهم عرفاً في قولك هذا الامر لا يقال  
 سببه وبهذا المظهر فلا يجوز فيه الابدال مطلقاً **قوله**



في التفسير  
ثم بدأ الاشتغال بالشرح على ما في قوله بعد الاسماء **اول**  
ازاد كبر مفر واحد مرر له في ذم التبع وحمل التبع الاول  
التفصيل بعد الاجمال اشارة الى ان البعض في الكلام اجمل  
والتفصيل يسبها والثاني التفسير بعد الاسماء اشارة الى  
بدل الاشتمال فالاول في مخرج التفسير كما في قوله تعالى  
لكن في الاشارة الى المفصلة في نفسه فانه كان محلا في فصل  
والثاني نظر الى التي طلبت انهم عليه المقصود اولاً ثم انزل اليها  
وقد عني ما ورد عليك من نظيره **قول** وكان الاحسن  
الى ما وقع في عبارة المصاح **اول** القول بان كبرهما مع  
احكام حاشي من حيث ان يرفع ذلك الى ما هو في على  
العبارة ومول السكالي ما جمع بين التبرير والايضاح ابتداء  
في التفسير بالاشتمال وادرجيد البعض اقرنه بما في الكلام  
بناء على ان الايضاح في بدل الاشتمال الظاهر منه في بدل البعض  
كانت في بدل البعض ومنه في بدل الكلام في الكلام في محض  
المسبب والتخصيص في الاولين ظهور المصداق على العرف  
اسداه في الفصل اسد الكلام ظهوره في وعينه بدل البعض  
او التبع في ذلك في بدل الاشتمال **قول** فلتفصيل المسبب  
**اول** في ذكره مفصلاً متعدياً قد لوحظ في خصوصية  
بوجه كقولك جاء زيد وغيره وجاء زيد وجعل

آخر وجاء رجل وامرأة وتبادل الاجمال في ذكره ومول كبر  
ما عتبار امرش على كانه قولك جاء رجلان وجاءوا نحو  
قولك جاء رجل ورجل آخر فليس في كلام البلغاء والخطبة منه  
فليحل التفصيل على ما ذكره متعدياً مفصلاً بعضه بعضاً  
العبارة والذكر **قول** في غير بعض تقدم او تأخر او معينة **اول**  
فلما يكون في تفصيل المسند واشارة الى تعدده وامتناع بعضه  
عن بعض ما لا يخرج القام باحدهما غير القام بالآخر فانه يسفاد  
منه لانه العقل في التركيب لا في مؤداه نسبة مطلق الخبر اليها  
يشهد العقل بان ذلك المطلق يشبها لهما في ضم فرد والآخر في  
ضم فرد آخر **قول** وان في تفصيل الفاعل الى قوله في عطف  
للمفعول **اول** فان قلت بل في تفصيل المسند عطف على كل واحد  
منهما المفعول على حدة فذلك لا في اللفظ جاء في الجملة بل في المطلق  
المعنى ما تقدم تعدده بشهادة العقل **قول** اول تفصيل المسند  
قوله او غير مترجح **اول** انشأ الى تفصيل المسند ما هو به  
يشارة الى تعدده وامتناع بعضه عن بعض في الوقوع في الازمنة  
اعلى التعاقد في الترافع فانها ما هو المعبر في اللفظ في تعدده من  
الامتناع في القيمة والضعف المحل والمعلق فان المراد قولك  
مررت بزيد وجاهت بزيد فمررت بزيد وجاهت بزيد فمررت بزيد  
بعد مررت **قول** واحتررت بزيد وجاهت بزيد فمررت بزيد







ففي الفعل المنفرد الى المعطوف كانك قد اخطأ  
 كما كان في اثبات الفعل الموجب عند الاثنان فافرق  
 بين المنفرد والمنفرد في حكم المسكوت عنه  
 واما على من ذهب بمورد في الحكم **قول** وذلك لان الحكم المذكور  
 في كلام هو العود لمصر الى التابع على من ذهب وعلم انه  
 يتكلم في الحكم هو المحرف حيث يعبر عنه في الحكم  
 اثباتا او نفيهما في بيان الحكم الاول نفيهما في نفي  
 الى الثاني اثباتا وجعل الاول في حكم المسكوت عنه واما على  
 قول من يقول ان المنفرد المنفرد ثابت للتابع فلا وجود  
 للضرورة على من يقول **قول** ان الحكم الاول لا يدل  
 اللفظ شبه الحكم لاحدهما مطلقا فان كان الاصل في الحكم  
 التفسير استبعاد النفي وعدم جواز الجمع والاستبعاد للاباحه جواز  
 الجمع بينها **قول** بقوله من ذهب بمورد **قول** وتوقيع ايضا في  
 الاصل تغير المعطوف والمعطوف عليه في المعطوف على سبيل  
 التفسير **قول** على طريق قولهم خصص في الما لا ذكر اذ ذكره  
 دو غير الى **قول** حاصله راجع الى ملاحظه العود والافراد  
 وكانه من اول الفصل هو لعمد المسند من غير الاشياء الصالحة  
 لكونها مسند اليها باثبات المسند له وهذا هو المقصود من المسند

مورد 2

على

وكذا تحصى بالعادة مفعلة غير وفرد من غير العود في العود  
 تكون العادة مقصورة على ما في قوله لا تحصى بالعود في العود  
 على ما في قوله لا يكونوا مخصوصين بالعود وكذا قوله لا يكون  
 برجز من شياء وبالجملة مخصوصين بالعود في قوله لا يكون  
 فاما لا يحيد الشخص من جاز لا يحيد من العود في العود  
 كما في حقيقه مر مره واما لا يحيد من العود في العود  
 فيلاحظ المعينات معا ويكون البناء المذكور مرصدا  
 وتقدر للمصنف في حرمه على شخصك لعادة مثلا فيذكر  
 بها في خصصا اياها في **قول** لا راد البطل العود ولا  
 في البطل على ما في **قول** اعلم ان قصر الحديث على واحد  
 لطريقان مفاران احدهما لاجل اعادة المقصود على ذكر الخس  
 بل في التقصا مطلقا الخط مع من رتب ذلك اليه في حقيقه  
 البسمة فهو في اعادة ملتبس بالعدم والثاني ان المقصود  
 في رتب الخس الى حد صار موقفا في الحديث والى هذا ان  
 مرقا اللفظ عند الاطلاق فيصرف الى الكلام **قول** وذلك  
**قول** ان راد لا يحيد من العود المحكوم عليه لم لا تصاق  
 موقوف على طريق قوله وذلك العبد في ظاهر هذه الحقة  
 وفي الحقة المعرفه في التعريف الجسدي لا لوحظ اولها  
 وقوة خبرهم وقصا بغيره وحضوره والذين

الاختيار في العود  
 في



هذا هو المقصود من قوله تعالى  
 لا يعبدون الله لعلهم يرحموا  
 لا يعبدون الله لعلهم يرحموا  
 لا يعبدون الله لعلهم يرحموا

**قوله** **والله اعلم** **بما يعلنون** **فانما جعل**  
 العرفه وقائده لا مع الفصل **الاجاب** لانه لم يقصد بقوله  
 لا يعبدون الله لعلهم يرحموا  
 بل قصد به ما هو المراد من قوله  
 اعلم الله ما يعلنون  
 وقاية الله من الفصل والحوادث  
 بغير ما هو عليه في الفصل  
 في العلم ان الله لا يعلم  
 انهم لم يعلموا في الآخرة  
 اخبروا الله بالاول وفيه بحث  
 ان قوله ولا فصرح على  
 ليعلم الله على السند البين  
 وكلامه اخره قوله فانه لا حقيقة له  
 بل هو كقول الله على السند  
 لا يعبدون الله لعلهم يرحموا  
 وتحقق المقام للسند  
 الى السند البين هو كقول الله  
 ذلك هو السند على السند  
 للدين من غير ان يكون

هذا هو المقصود من قوله تعالى  
 لا يعبدون الله لعلهم يرحموا  
 لا يعبدون الله لعلهم يرحموا  
 لا يعبدون الله لعلهم يرحموا

الدين من غير ان يكون  
 يدافعون ويكرهون  
 وفيه للمعاني لا يخفى  
 ذلك معناه لا حقيقة  
 فربما هو ما يقوله العلماء  
 لا يعبدون الله لعلهم يرحموا  
 على الاصل لا انهم  
 الجبر والتفويض على الناطقون  
 انما لا يعبدون الله لعلهم يرحموا  
 العهد فان قوله لا يعبدون الله  
 ذلك وفيه شعاع من المقصود  
 يكون بطلانها عما استحق  
 يدفع ذلك الشعاع ما يقوله  
 بقوله لا يعبدون الله لعلهم يرحموا  
 ان كان ولم يعلم انه كان  
 الحاصل انهم يحصل الغيرة  
 كونه بهذه الصفة ولكن  
 يدافع عنه ما يتقدم من  
 الصفة وتجبس ما كان











فالقول واضح **قول** لفظ السبل الخاطي تفرم السبل الخاطي **اول**  
 فادراك السبل الخاطي صادق كان السبل الخاطي ايضا صادق وهو  
 رفع الابرار الخاتمة في الروية الواقعة على ما اورد في قول  
 ولا بد من سبل الفعل قطعاً على الوجه المذكور في التعليل  
 ولما صنف في **قول** التفصيل هنا فيقول الزكيا النزاع في  
 روية واقف على شخص معين كيد مثالا يقال ما ارايت شيئا يكون منكم  
 من اريد ما هو وظول كان في روية واقف على واحد لا يعقل  
 ما ارايت لاحد في السبل وذلك لاحد فانه ولو كان غير معين لكنه  
 معهود في حيث تعلق الروية فحق في روية السبل كذلك لا يعقل ولا  
 يصح في قولهم ما ارايت احدا لانه في قوله قول ما ارايت سدا ولا  
 فلا يكره الاعتراف في افادته في الروية بالنسبة الى كل واحد من المفاعيل  
 والاختلاف في الظهور والنصوص فيه في عموم نفي الروية في كل واحد  
 منها فاضايعا لان الفعل المثنى اعني المفاعيل مثنى الواحد  
 ولكما حاج في روية واحدة في الفاعل في روية كل واحد واحد وان كان  
 النزاع في روية واقف على واحد فينا كعبان واحد هما يقال  
 ما ارايت كل واحد فينا فينا ما ارايت احدا وهذه احصاء الاول  
 وادفادتها في الصحيح المذكور في حياء وروى وهذا اختلافها  
 وتوجهها ما قرناه **قول** وغيره في قولهم بعض السبل لا تقصير  
 في روية واحد وان تعرض عليه **الآخر** **اول** قد يدم هذا الكلام

۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

الحمد لله

فانما الحكم في القول ان الحكم في القول  
انما هو الحكم في القول ان الحكم في القول  
منسب الى القول ان الحكم في القول  
القول في القول ان الحكم في القول  
الحكم في القول ان الحكم في القول  
حاصل القول في القول ان الحكم في القول  
والا كما اريد ان يقال ان الحكم في القول  
موجب على القول ان الحكم في القول  
النسب الى القول ان الحكم في القول  
انما هو الحكم في القول ان الحكم في القول

السوحيه الدرصله من انما وزاد في كسر القارورة اذ يقال في الام  
اسم الزوبه في قولك ابارك احد عام لاجل احد ان السوحيه الى القار  
وكوز غلا ولا يعلق الفعل والمفعول فكيف الام والاعلى في الحكم  
فاغلا الدرؤيه المعلومه احد فليزم ان يكون من ان كان هذا احد  
كان قبل السوحيه اسم احد من الناس لا احد ووجهه **قال** لا غير  
لا غيره **اقول** اورد في نفق مع التاكيد كانه لا غير وفي الماده  
لنفق فصل التخصيص في عبارة المتنازع حيث قال وانما  
لتاكيد المحكوم عليه الكفر غنه بان هو لا غيره لالتاكيد الحكم فغير  
يعلم لا غير متعلق بالحكم لعدم كذا السناد الى الضمير وقصدا  
لانه هو الصحيح لا سيما على النسيان جده لاملوا به من دفع  
التجور والنيا والسو والتاكيد ولد من كاحصل صلا لم جعل  
متعلق بعدم الكفر بان تخصيصه لكنه هذا المعنى ووجه  
في نفق كذا **قال** وانما رج العلاء قد اورد في هذا المقام  
على سبيل التجور والسو والني **اقول** وكذلك في قصد بذكره  
المعنى المتبادر من ان لم يعلم قد اسسه وعلية يقتضيه كلامه  
قال فيكون هو ان لم يعرف واخر في سركا نيا واصل من  
لازما كان نحو او اعلم ان الله العلم جعل الضمير في قوله اذا قلته  
ابتداء راجعا الى المتبادر في اول المذكور او المفعول جعل قوله  
غير من نحو او نسيان متعلق بقوله صحيح وكذا قال في نفق

۹  
ب  
ج  
د































عندكم كما هو جازع فادانعت فالجمل على صلب اوله والما قوله  
 الواقع عند عدم الحدف حمل على معنى كمال الكلام والحكم الباعنه  
 على ترك المطالبه للمدح والحق في الجواب على السؤال على  
 صورة ومعليه حقيقه بان ذلك لا يكون فام اصلا تام بديان وم  
 خاله لا غير ذلك لا زيد فام ام عمر وام خاله وذلك لان المسهم بهما في  
 اوله كونه متفرقا مع الالبهام ولما اريد الاختصار وضع كماله  
 في الاله الا على تلك الزوات المصطله منكر ومصمم لم يسمها  
 ولهذا التضمن بعد تقديمها على الفعل فصارت الحمله سهمه الصوره  
 لغرض تقديم ما يدعى الذات وفي القصصه من فعله لم يرد الجواب  
 محمله على اصل السؤال فالطائفه حاصله حقيقه ولم يترك ذلك  
 التنبه لا اذ منع منه فاعلم انه فله تفاديه ويجوز ان يكون  
 والجره قد تخرجكم فان قصد الاحتصاص بها او جوبه لم يسمها  
 واما قوله اذ قال فصح العظام او برميح فليجيبها الذي قوله  
 فخلق السموات والارض يقولون جملهم من العبر العليم قد روا  
 على الاصل الا لما فيه من كماله لصق المقال وودع عنك في الاوتار  
**قال** سلامته على الحدف في الاضمار **قال** قد يقال ان امار القتره  
 على الحدف وظاهره وكان بعد الكلام منصبا اليه حيث لا يحتمل  
 على احد كما في مثاله هذا الحدف والاضمار كثير للمعرب لفظ  
 كما خرج به السكاك ومبطل الاستيفاء في هذا الوجه كما في محسن

هذا الكلام في قوله فادانعت فالجمل على صلب اوله والما قوله الواقع عند عدم الحدف حمل على معنى كمال الكلام والحكم الباعنه على ترك المطالبه للمدح والحق في الجواب على السؤال على صورة ومعليه حقيقه بان ذلك لا يكون فام اصلا تام بديان وم خاله لا غير ذلك لا زيد فام ام عمر وام خاله وذلك لان المسهم بهما في اوله كونه متفرقا مع الالبهام ولما اريد الاختصار وضع كماله في الاله الا على تلك الزوات المصطله منكر ومصمم لم يسمها ولهذا التضمن بعد تقديمها على الفعل فصارت الحمله سهمه الصوره لغرض تقديم ما يدعى الذات وفي القصصه من فعله لم يرد الجواب محمله على اصل السؤال فالطائفه حاصله حقيقه ولم يترك ذلك التنبه لا اذ منع منه فاعلم انه فله تفاديه ويجوز ان يكون والجره قد تخرجكم فان قصد الاحتصاص بها او جوبه لم يسمها واما قوله اذ قال فصح العظام او برميح فليجيبها الذي قوله فخلق السموات والارض يقولون جملهم من العبر العليم قد روا على الاصل الا لما فيه من كماله لصق المقال وودع عنك في الاوتار قال سلامته على الحدف في الاضمار قال قد يقال ان امار القتره على الحدف وظاهره وكان بعد الكلام منصبا اليه حيث لا يحتمل على احد كما في مثاله هذا الحدف والاضمار كثير للمعرب لفظ كما خرج به السكاك ومبطل الاستيفاء في هذا الوجه كما في محسن

العلم وموجاهة غفلاوه وانما قولهم الجمل انه القليل على الحدف وفي  
 فيه كماله في الطهور واصنافه في الكلام اليه فاذا كان  
 على قوله تدرك في الصير جنوده سلامته على الحدف **قال** القتره  
 اما بدله على الحدف **قال** لا على قصد الحدف لان كونه في الحدف  
 الى قصد النجس لا بد على قصد الزجر اذ مجر دأشانه للمدح **قال**  
 فيخرج ما بعد النقوص في السكبر **قال** لم يرد به خبر وم عن صاحب  
 اذا لمع اذا خال فيها لم يرد على العبد الذي اوصف اليه العلم  
 افادة الدعوى في عدم افادة النقوص في تلك الصابطة ولعله  
 قد خال في عدم افادة النقوص في الظاهر المعقول في كلام  
 لكنه بما عورض وحده لا فائدة دفعا لما توهم من ان يكون افادة  
 بعد الحكم بالسكر يرد في افادة الدعوى في حدفها على العاطف  
 ايضا **قال** وانما لم يقل مع عدم قصد النقوص في الحدف **قال**  
 حذق وانما الحاله المنصبيه لا فائدة للمدح وان كان فعليا ولم  
 المقصود من السكبر بعد الحكم ولا في السكبر صدره التخصيص  
 ما نصيبه في الكلام لتعليق قوله ما لم يقل وكو المعنى فاقول  
 مع عدم افادة الدعوى لم يقل مع عدم قصد النقوص لشملا ما ذكر  
 وصورة التخصيص على ذلك قوله مما بعد تقدم افادة الدعوى  
 في عدم قصد النقوص وهذا هو مرطبان العلم فان افادة النقوص  
 انما هي قصد النقوص في عدم افادة النقوص اخص من عدم قصد

هذا الكلام في قوله فادانعت فالجمل على صلب اوله والما قوله الواقع عند عدم الحدف حمل على معنى كمال الكلام والحكم الباعنه على ترك المطالبه للمدح والحق في الجواب على السؤال على صورة ومعليه حقيقه بان ذلك لا يكون فام اصلا تام بديان وم خاله لا غير ذلك لا زيد فام ام عمر وام خاله وذلك لان المسهم بهما في اوله كونه متفرقا مع الالبهام ولما اريد الاختصار وضع كماله في الاله الا على تلك الزوات المصطله منكر ومصمم لم يسمها ولهذا التضمن بعد تقديمها على الفعل فصارت الحمله سهمه الصوره لغرض تقديم ما يدعى الذات وفي القصصه من فعله لم يرد الجواب محمله على اصل السؤال فالطائفه حاصله حقيقه ولم يترك ذلك التنبه لا اذ منع منه فاعلم انه فله تفاديه ويجوز ان يكون والجره قد تخرجكم فان قصد الاحتصاص بها او جوبه لم يسمها واما قوله اذ قال فصح العظام او برميح فليجيبها الذي قوله فخلق السموات والارض يقولون جملهم من العبر العليم قد روا على الاصل الا لما فيه من كماله لصق المقال وودع عنك في الاوتار قال سلامته على الحدف في الاضمار قال قد يقال ان امار القتره على الحدف وظاهره وكان بعد الكلام منصبا اليه حيث لا يحتمل على احد كما في مثاله هذا الحدف والاضمار كثير للمعرب لفظ كما خرج به السكاك ومبطل الاستيفاء في هذا الوجه كما في محسن















لا بد من وعاء يابوم به يقال مع صار مثلاً وخبره لا يتصل  
 بالاسعال لكنه معفاه اليه وهذا معن منفرج على السعال هو  
 حكمه عند عطر صار حكم معناه وكذلك مع كان في ذلك كان  
 عليهما امرار الفاعل على العلم لتكفي الخبر صفة مسموعة عليه فقد  
 الخبر حكم معناه ونحوه فان المعنى هذا المثال حكم الاشغال لانه  
 الترافع افعال اليه بما وافق اذ كانه لا اذكره من قوله ان متصرف  
 المتصرف ما تكفي الحصول والوجود الماضي ونحوه المتصرف  
 بالمعنى المتصرف بالضرورة الحصول بعد اليه كونه الماضي  
 وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه في نقاش المباحث **الاسماء** اولاً  
 تحقياً وعدة تباين في نقاش كل كسح عاقد من الروايات لانه  
 اذا كسح عطاؤه وبان الجراء اذا قد حكم او قد امر كان  
 صدق بتحقيق حكم في ذلك الزمان او مع ذلك كونه لعدم واقع  
 وادام القيد فصدقه بتحقيق في الجملة وكذا في مقابله فاذا قل ضرب  
 زيد واراد الاستقبال فان تحقق ضربك اياه في وقت من الاوقات  
 المستقبل كان صادقا والا فكذلك اقله ضرب يوم الجمعة  
 او قاعا فلا بد في صدقه من تحقق ضربك اياه وتحقيق ذلك القيد  
 فان لم تضرب او ضرب في غير يوم الجمعة او في غير حال القيام كان  
 وكذلك اذ كان القيد مستعاضا فكذلك ضرب في زمان لا يكون ماضيا  
 ولا حالاً ولا مستقبلاً لان الخبر كونه كذا وبالجمله اشفاء القيد

في قوله لا بد من وعاء يابوم به يقال مع صار مثلاً وخبره لا يتصل  
 بالاسعال لكنه معفاه اليه وهذا معن منفرج على السعال هو  
 حكمه عند عطر صار حكم معناه وكذلك مع كان في ذلك كان  
 عليهما امرار الفاعل على العلم لتكفي الخبر صفة مسموعة عليه فقد  
 الخبر حكم معناه ونحوه فان المعنى هذا المثال حكم الاشغال لانه  
 الترافع افعال اليه بما وافق اذ كانه لا اذكره من قوله ان متصرف  
 المتصرف ما تكفي الحصول والوجود الماضي ونحوه المتصرف  
 بالمعنى المتصرف بالضرورة الحصول بعد اليه كونه الماضي  
 وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه في نقاش المباحث **الاسماء** اولاً

تحقياً وعدة تباين في نقاش كل كسح عاقد من الروايات لانه  
 اذا كسح عطاؤه وبان الجراء اذا قد حكم او قد امر كان  
 صدق بتحقيق حكم في ذلك الزمان او مع ذلك كونه لعدم واقع  
 وادام القيد فصدقه بتحقيق في الجملة وكذا في مقابله فاذا قل ضرب  
 زيد واراد الاستقبال فان تحقق ضربك اياه في وقت من الاوقات  
 المستقبل كان صادقا والا فكذلك اقله ضرب يوم الجمعة  
 او قاعا فلا بد في صدقه من تحقق ضربك اياه وتحقيق ذلك القيد  
 فان لم تضرب او ضرب في غير يوم الجمعة او في غير حال القيام كان  
 وكذلك اذ كان القيد مستعاضا فكذلك ضرب في زمان لا يكون ماضيا  
 ولا حالاً ولا مستقبلاً لان الخبر كونه كذا وبالجمله اشفاء القيد

صحاح

لا



سواء كان متبعا او غير متبع لو كان انشاء المقيد وجوبيا  
 متبعا فبذلك الجبر الذي هو عليه وقولنا انصره يوم الجمعة او قاعا  
 على وقوع الضرر او تعاقب يوم الجمعة ومقارنا حال القيام فلو انشاء  
 القيام مثلا لم يكن الضرر المقارنا له موجودا فينبغي مدلول الضرر  
 فكيف كان ذبا سواء كان وجد متكررا في غير القيام او  
 يوجد اذ عرفنا اننا نقول اذ قلنا ضرر يربط ضرره فلو كان  
 معناه اضرب في وقضه الامر لم يكن صادقا اذا تحقق الضرر  
 مع ذلك العيد وادفوا انشاء العيد اخر وقضه اياك لم يكن  
 الضرر بالمقيد به واقعا فكيف الجبر الدال على وقوعه كان سوا  
 وجد ضرر متكررا في غير ذلك الوقت ولم يوجد وذلك بطريقا  
 لان ادالم يفرض لم يضره وكنت تحمله صريحا بضرره عند كل  
 هذا صادقا عرقا ولو فظهر الحكم الاخبار متعلق بان شرط  
 احد الطرفين بالآخر لا بالسبب من اجزاء له من السبب بل  
 لا يخالف كلام اهل العربية كيف وهم بصديان المقصودات  
 القضايا المستعملة في العلوم والعرف قد صرح النحويون بان  
 حكم الحارث لا على سبب الاول وسبب الثاني وفيه اشارة  
 الى المقصود من الارتباط بين الشرط والجزاء في كلام السكاك  
 بواقع الاخبار الشفهية لذلك عند سبب اهل العربية يسمون  
 كلمة كلام ظاهر من ادعاء اليه راء وجعل الشرط قبله

كلام

كلام

الكلام وعلينا الاشارة الى انهم حتى ذلك قد يقال ان قولك  
 اني جيتك اركبك منزلة قولك اركبك على قدر محسوس او وقت  
 محسوس لذلك في الحكم الغير في صدر كتابه ما احتضن الجمل  
 لا للعلم في منزلة تلك المنزلة الشبه على مجموع الزنط والجرام  
 واحد وعنا الى الفرض الاصل مع معرفة كونه معلقا عليه وانهم  
 فانه لان مع التعلق والشرطية مراد في قولك وفي محسوس او على  
 بعد محسوس واللام بكونه صحيحا لا فرقناه واذا وقع الجراء  
 كقولك اني جيتك اركبك في كونه كان مؤثرا في الجاء كزبد فانت  
 ما مورنا لكرام وسحق انما مر كرام على في سببنا وبذلك اذ  
 خبر المتدراء فظهر ان كل من تامل في السمع هو الشريد  
 كان النادر موقعا لان النادر غير مطلق به في الغالب  
**قوله** بهما ساحتان هو ان لم يجرم والقطع في هذا الموضع  
 معناه المحقق في اريد ما لم الاعتقاد الراجح القائم مقامهم  
 في الحيا او في ذلك كان مطلقا في موقعا لا ذلوا والاضط  
 ان الراجح النوع موقعا لا ذلوا والاضط  
 واما الذي رجع لا ووقعه فليس موقعا شفهيا لاسا وبل وانش  
 الحكم النادر النوع لا ووقعه راجح فلا يكون موقعا لان  
 الا ان السمع فيها مجرد عدم الجرم والرجحان بجانب النوع  
 بل انه او يقال ان يدين النادر في كونه موقعا لان منه يكون

الكلام  
 في قوله  
 اني جيتك  
 اركبك  
 منزلة  
 قولك  
 اركبك  
 على  
 قدر  
 محسوس  
 او وقت  
 محسوس  
 لذلك  
 في الحكم  
 الغير  
 في صدر  
 كتابه  
 ما احتضن  
 الجمل  
 لا للعلم  
 في منزلة  
 تلك  
 المنزلة  
 الشبه  
 على  
 مجموع  
 الزنط  
 والجرام  
 واحد  
 وعنا  
 الى  
 الفرض  
 الاصل  
 مع  
 معرفة  
 كونه  
 معلقا  
 عليه  
 وانهم  
 فانه  
 لان  
 مع  
 التعلق  
 والشرطية  
 مراد  
 في  
 قولك  
 وفي  
 محسوس  
 او على  
 بعد  
 محسوس  
 واللام  
 بكونه  
 صحيحا  
 لا  
 فرقناه  
 واذا  
 وقع  
 الجراء  
 كقولك  
 اني  
 جيتك  
 اركبك  
 في  
 كونه  
 كان  
 مؤثرا  
 في  
 الجاء  
 كزبد  
 فانت  
 ما  
 مورنا  
 لكرام  
 وسحق  
 انما  
 مر  
 كرام  
 على  
 في  
 سببنا  
 وبذلك  
 اذ  
 خبر  
 المتدراء  
 فظهر  
 ان  
 كل  
 من  
 تامل  
 في  
 السمع  
 هو  
 الشريد  
 كان  
 النادر  
 موقعا  
 لان  
 النادر  
 غير  
 مطلق  
 به  
 في  
 الغالب  
**قوله**  
 بهما  
 ساحتان  
 هو  
 ان  
 لم  
 يجرم  
 والقطع  
 في  
 هذا  
 الموضع  
 معناه  
 المحقق  
 في  
 اريد  
 ما  
 لم  
 الاعتقاد  
 الراجح  
 القائم  
 مقامهم  
 في  
 الحيا  
 او  
 في  
 ذلك  
 كان  
 مطلقا  
 في  
 موقعا  
 لا  
 ذلوا  
 والاضط  
 ان  
 الراجح  
 النوع  
 موقعا  
 لا  
 ذلوا  
 والاضط  
 واما  
 الذي  
 رجع  
 لا  
 ووقعه  
 فليس  
 موقعا  
 شفهيا  
 لاسا  
 وبل  
 وانش  
 الحكم  
 النادر  
 النوع  
 لا  
 ووقعه  
 راجح  
 فلا  
 يكون  
 موقعا  
 لان  
 الا  
 ان  
 السمع  
 فيها  
 مجرد  
 عدم  
 الجرم  
 والرجحان  
 بجانب  
 النوع  
 بل  
 انه  
 او  
 يقال  
 ان  
 يدين  
 النادر  
 في  
 كونه  
 موقعا  
 لان  
 منه  
 يكون



موتها اذا كان **المراد** بالمراد بقصد نفع مخصوص **المراد** بالكل  
 التمسك مثلا على العظم او الكثرة او غير ذلك من الامور التي  
 تخصها ما وجب في الكثرة القطع بحصول الجبر وجب للقطع  
 بحصول ذلك المحذور فلو كان او نفع او اضرار على مطلق  
 النوعية او مطلق الفردية كما هو المصادف في ظاهر التمسك كان  
 القطع بحصول الجبر وجب للقطع بحصول الضرورة التي لا تحقق  
 الا في فرد ما ففروع من انواعه وكما لو جبر الحسنة في قوله تعالى  
 اذا جاءهم احبهم الى الله او احبهم اليه ككثرة واتساع لتحقيق  
 في كل نوع من انواعها كذلك نوع منها مطلقا في قوله تعالى  
 حلالا لغيره بعد ما ذكر بعينه فلا يظهر وجب اختصاص  
 احد الاثنين باذا والاخر بان كانا لفرق بين القولين نوعا  
 من العالم السوي كان فتصدق كذا او لعل الجبر احد وان  
 حصصه وذلك بعد وكلا منهما بالواجب اذا ولا يخص شيئا  
 منهما باحد **المراد** ارادة العهد على من جبر **المراد** احبهم  
 باذا ارادوا لغير الجبر على الجبر او يعرف العهد على من جبره  
 حال المراد الحسنة المطلقة ثم المراد فيهما بالسوء الجبر الذي  
 فهموه والاعتراف **المراد** المعنى اختاره ولما كان مختاره  
 راجعا الى العهد غير عنه بوجه الاشكال فيكون افضح الباطل  
 لما قرره وكلامه يدل على ان حصة كل واحد بحصول الجبر المطلقة

المراد بالمراد بقصد نفع  
 او اضرار على مطلق  
 النوعية او مطلق الفردية

مطلوعا ككثرة ووجع واتساع وذلك عرفنا بالكونية معرفة  
 او يعرفه جبري صرح بالعرف هو الحسنة المطلقة وقد عرفنا  
 الكوننا معرفة حاضرة في اذهانهم وما ذلك الا لفظا لا  
 الهم او كثر ذرا فاما بينهم ومنعوا الجبر على اختاره او عرف  
 يعرف الجبر في غير ذلك من كونها معرفة او يعرف  
 الجبر في غير ذلك من كونها معرفة او يعرف  
 معرفة او يعرف ذلك **المراد** بهذا بطلان ذكره الشارع  
**المراد** ان كان المراد بالمراد الحسنة المطلقة المعطوف  
 وقوعا واتساعا بطلان قوله في قوله تعالى العهد  
 معين منها هو الحب والرخاء او ما ذكره في ارادة على بطلان العهد  
 على عدم الجبر هو بطلان قوله لا يثبت عليه ظم او لا يملكه على  
 عهد المطلقة على طرفه السكينة ولو امكن لطل ايضا لانه  
 يعرف الجبر على منعه فكيف يكون الحق الملاءمة **المراد**  
 وكما لو جبر على منعه معرفة امهات وخصه معينة الجبر  
 وخصه الرضا **المراد** فعله بكثرة العهد جبريا بقدر تفرقه  
 ذكر ما سلمها في قوله بعد ولقد اخذنا منكم بيعا واثقوا له  
 ومعه مطلق المراد بها مطلق الرضا والخصه في غير بعض  
 ويرد عليه الحسنة او الرضا بها مطلق الحب والرخاء لم يملكه  
 نفعها بعد المعنى وجب في ذلك كونها من ارادة جبرية

المراد بالمراد بقصد نفع  
 او اضرار على مطلق  
 النوعية او مطلق الفردية

المراد بالمراد بقصد نفع  
 او اضرار على مطلق  
 النوعية او مطلق الفردية

المراد بالمراد بقصد نفع  
 او اضرار على مطلق  
 النوعية او مطلق الفردية







فوم محمول من هذا القبيل اعلم ان الخطاب على الناس انما اذا  
 اوردت فليس بالمولود من العقل على حده وذلك ان العقل لا  
 يتاخر اجمعا في شئ واحد فان العدم لا يحمل على انهم اجمع فيه  
 حيث ان جهة العيب في حيز العقل ومعلوم وضعها في الخطاب  
 وحيث اتحادها بالمتداه فانما في ذلك حيز العقل على حده  
 للمعوم واللفظ من ان تغليب الخطاب في هذا العقل لا يطلب  
 على العاقل العرفي اوضح **قال** وجميع منكري المنطق فيهم  
**اقول** الظاهر لفظ غيرهم ببناء اول غير المتروك في العلم فان لفظ الاول  
 ويحصى العقل كانه يعمل على العقل على غيرهم فقد اجمع  
 في غير العقل كانهما العقل هما وحيث انحصار الاول  
 العقل والآخر حيز الخطاب في هذا جاز في كل موضع على  
 الخطاب على ما يصلح اصلا لكونه خطابا كما جعل اول الصا في الخطاب  
 تغليب العقل على غيرهم كخطابنا تغليب الخطاب على غيرهم  
 وقد ابرر ذلك في قوله تعبير ركونهم في العلم في خصوصية لفظ العاقل  
 ولفظكم لا تدخل اليها اجماع العقلين في غير العقل على كل  
 واحدة في الاتيين بان لك انحصار الخطاب بالعقل لا امتناع  
 الخطاب في كلام واحد اسان او غير عطف **فقال** كما في قولك  
 انت ربي وانت ما عرفت انما فاضلان وقولك يا ربي وعرفت  
 او تشبه او جمع كما في قولك انتا وانا وانا ربي وانا ربي

فانما هو العقل  
 في كل موضع

فانما هو العقل  
 في كل موضع

فانما هو العقل  
 في كل موضع

قوله اعلم ان الخطاب على الناس انما اذا  
 هذا الكلام في قوله وارتب الخطاب للابصار الخ فاعلم ان  
 على حصة الخطاب لا تعدد الخطاب في كلام مجرد او ذكر  
 في العطف وغيره **قوله** لان لكل منقول قولك لا تقول  
 اعبر وود ان لان لعل لا يجوز ان يكون للترجيح في الحكم الاحتياط  
 عليه ولا في الخطاب العادة منهم لم يرداء التناول في  
 الثواب وادان على حكم وقد قيل العقل سعادة لا اعادة  
 تشبهها لها بالترجيح مع العلم ان تغليب المحسوس على العقل  
 حقيقة في هذا المعنى خصوصية العقل على غيرها دون اشياء  
 الدروا ان تغلب المكنوه او متناولها بما راسد الان  
 ذلك ان العقل سلم الارادة لانه في كل حكم وفي كل مريد  
 ومنهم العور في قولنا ان سعادة متبيلة في حيز  
 حالهم العاقل لهم في ان حكمهم واقدروا على العور  
 لهم الدروا والبر والبر عرفت كبرها فصارت ذلك وجودا  
 ارجع وعدمها بحال المكنوه العاقل في المكنوه العاقل على كل  
 منزهة كرمه رجال وجوده منزهة في كل سعادة الغاية جازا  
 دون العور في كل مكان في هذه الوجوه لا حيز العقل اذ  
 معلة قوله عبد وانا شهيد به العطف السليم **قال** فاعلم  
 او جعل في كل كلام ازيد **فقال** هذا التقدير صريح في الكفر

فانما هو العقل  
 في كل موضع

فانما هو العقل  
 في كل موضع



ودون المعاني ثم تعول افردوه الشئ وهو جعلكم في الانعام  
 ازواجاً كما ان اصرح رجوع المنفوع خلق الانعام ازواجاً  
 الى الناس في الامتنان التي عليهم كما ينبغي لكم باليقظون  
 الخطأ في ذلك كما خاص بهم بل ساق الكلام وحزانه  
 العظم على اقصاء العموم في الخطاب وذلك لانه تعالى ذكر  
 في الناصب هو من الشكر والافاء وذكر في الانعام  
 انعام صرح بان تلك الصفة منع المكثرة ومعدلة  
 شهده الذوق السليم والطبع المستقيم لمساكون  
 منثا ومعدلة المكثرة والبقاء سنا والجنب مع والالا  
 الحان المناسب مع عدم ذلك البيان على ذكر الانعام لانه  
 يوم حلهم ازواجاً ولا تعلق له خلق الانعام ازواجاً كما  
 الاختار هذا التقدير ويجعل الخطاب عاماً ولا يقع في  
 عموم خلق الانعام ازواجاً منفعة راجعة الى الناس  
 كما قيل حلهم ازواجاً وخلقكم في الانعام ازواجاً كنتم  
 والانا في هذا التذنب والاعتذار والكثرة في جعل خلق الانعام  
 ازواجاً كنتم لها الناسل والافاء كما خلق الانعام  
 لهم ذلك ولما خلق الانعام على هذه الصفة النافعة  
 انها منفوعة حاصله للناس وقد علم من ساق الكلام وصرح  
 في مواضع اخرى ومنه تعليل ما في وجه مخصوص

على وقوعه بعد الوجه جعله من النوعين على حدة والآخر  
 اذ راجع في علمه على الاقل في جسد فان ذلك فيكون في  
 وصفه مختص بالكثر الى الجميع كما في التعود وقد يكون  
 اطلاق لوطه مختص بالكثر على الجميع كما في التعود بما قد  
 ايدكم فان الاكثر افراد جسد العمل راوا لا باليد فاقدمت  
 ايدكم مختص بالكثر وقد طلع على الجميع ولكن جعله ارجع  
 الى علمه بالكثر وجسد على اقله في السنة فان ذلك كما يكون  
 السنة الاساسية كما في التعود يكون في السنة العلمية فان قيل  
 لا بد من واقع على اكثر افراد جسد العمل وجعل واقعا للجميع  
 بغلبا فعرضه ما قدمت ايدكم بحجركم طلبا لحوال  
 ريد فاكرا لانه فعلا استقبالي لانه على الحدوث في المستقبل  
 لا يخفى عليك في مثل ذلك اكرم ريد ايد ربطا هو على طلب في الحاضر  
 لا اكرم في السعال في جميع علو الطلب الحاصل في الحال على حصول  
 ما يحصل في المستقبل لا اذا اوانا في حمل اللفظ بواسطة الشرط  
 على الطلب في السعال كما في الجملة الاسمية الدالة بطاير على  
 في مضمونها واما الاكرام فاما ما يتعلق على الشرط في حثه  
 فكانه قبل اذا جاء كزيد فاكرا مطلقا مع ما ذكره في انشأ  
 في الجملة الاسمية الجارية على ما يتعلق عليه في حثه وجوده فكان  
 الطلب حاصله في الجملة قبل اذ جاء ريد يوجد اكرامه  
 فان قيل قد اكرامه في الجملة الاسمية فاعلم في المستقبل  
 ولا كانه في الجملة الاسمية



مطلوبه است و الحاق و سلم و بالطلب المحرم و لا يكون للطلب على شرط  
اصل و بالجملة لا يمكن جعل الطلب جزءا من الاصل و لا هو كانه قوله  
لا يمكن استقباله لانه لا يتصور التسليم على الشيء على الخلق  
في المستقبل بل التسليم للطلب الى المطلوب على موافقته على طلب  
حدوده و استقباله في القائل تناوب الحزاء الطالب المحرم اما ان لم يتقبل  
ملاحظه كونه مسببا للشرط على ما انقضية كمال الحازة و ان الطالب  
المستفاد في الكرم و لم يصح كونه مسببا في شيء ما في الطالب على كونه  
و حيث هو مستفاد من ذلك يمكن ملاحظه كونه مسببا في شيء  
بالاخر في ذلك في احصاء حصوله و وجوده و في ذلك الطالب  
او اعسا رعلقة بالخط او تنعاقه ما انقضى تناوب الحزاء كمال  
ما شهد به الواحد الصحيح و اذ جعل التسليم و تسرع على الاول  
و عدمه و احكام الصدق و الكذب و عدمه في الشرطه الزجره  
طلبه و كان الطالب بعد لا يحمله و قد مر مما سبق في الكلام  
بعد ما عسلت في هذا المقام **قال** و تناوب الحزاء الطالب المحرم  
و لم لا يفسر بمفروض الصدق كشرط **قال** هذا الحكم بانشاء  
الشيء لا انشاء سلبه و في ان يكون الشيء معروض الصدق  
و الحق كونه ضروري لا يلزم من انشاءه الى الحياء و بالجملة  
لما ان كان كونه مسارا معترضه كانه شرط عليه في هذا الحكم و هم فانفت  
اذا اجاز و فقه حراسا و يلزم خبره و فقه شرطه في ذلك الاول

هذا الحكم بانشاء الشيء لا انشاء سلبه و في ان يكون الشيء معروض الصدق و الحق كونه ضروري لا يلزم من انشاءه الى الحياء و بالجملة لما ان كان كونه مسارا معترضه كانه شرط عليه في هذا الحكم و هم فانفت اذا اجاز و فقه حراسا و يلزم خبره و فقه شرطه في ذلك الاول

فانما يبراهن ان الجملة لا يمكن بيع جزءها على معنى ان السهم  
ولا يقع شرطه و لا يتصور معاملة الشرطه مع الفعل  
انفتت مباشرة او و انما للتعامل في ذلك لمع الشرطه  
نوع مافرة عما ياتي من هذه الصريح من عرض الصدق و ففت  
الى مباشرة او و اما **قال** و انما ياتي من هذه الصريح من عرض الصدق و ففت  
في نص سيج السقط صدور و حاشية ما ياتي من هذه الصريح من عرض الصدق و ففت  
اليمين بعد ما عسلت و اذ في ذلك الحزاء و بعض ما  
على صفة الحكم او النقال و اظهره الرعيه قبل النقال  
في السامع و اظهره الرعيه في الحكم فعلى القول في ذلك  
بالخطاب كان المهر في النقال و الحكم على عكسها في الرعيه  
فتفت في بعد ما رعايته لاحتشال كل منهما كما هو اظهره في **قوله**  
فانما ياتي من هذه الصريح من عرض الصدق و ففت  
لم يصح في المصاح قد اعتبر في العرض بعد الدوم و تعدد  
ما و في حريه الماعطوف على المارم للشرط و المعطوف  
لارم المعطوف عليه بعد شرطه و كذا جعله المعطوف  
كلامين و قدره فعول و ارجع اسأله و اذ لا حرج  
فانما ياتي من هذه الصريح من عرض الصدق و ففت  
اعداد و ان يكونوا اعدا و سطلوا و سطلوا و سطلوا  
انهم و و اذ لا يكون مجموع الاصل للدار و اذ لا يكون

هذا الحكم بانشاء الشيء لا انشاء سلبه و في ان يكون الشيء معروض الصدق و الحق كونه ضروري لا يلزم من انشاءه الى الحياء و بالجملة لما ان كان كونه مسارا معترضه كانه شرط عليه في هذا الحكم و هم فانفت اذا اجاز و فقه حراسا و يلزم خبره و فقه شرطه في ذلك الاول







عدم الحصول على عدم كونه البلد وسمي على البسائط بالظن  
 لكنه فعل فعال لا نه المعنى الثالث الذي سطره الشيخ  
 في تم العبد صيب لم يخفاه لم يعصه **ف** وسهل هذا المعنى  
 لولا ايضا يحولوا كرا منك لا تائب عليك **ل** هذا التمايز  
 على مذهب كذا حيث علم الاسم الواح بعدلوا فاعل الفعل  
 كما في قولنا سوار لطيف وسفره يصم قايلا لظنهما  
 لو البعيد امتاع الاول لا امتاع الثاني وحل على لا في  
 على انشاء الفعل ومعناه لا باق ايضا على حال كذا في  
 حروف العرف لولا على لعل لم يوجد على لعل على فلسفه  
 الاول على انشاء وجود المعنى لا انشاء هذا المعنى وانشاء  
 شعور في ثم كان لا مفيد لشئ الاول انشاء الثاني كفاية  
 لوف قولك لعل اني لشخص فعمل هذا كونه لولا كرا منك  
 لا تائب يحصل لولا يوجد كرا منك لا تائب فعمل لا انشاء لازم لعدم  
 الكرام الذي لم يرد لم يصد اوله ولم يرد امره على عدم الكرام  
 وعدمه وانما عرفت من البصير القابل لولا لا كرا منك لولا  
 الداخل على لولا كرا منك لولا كرا منك لولا كرا منك لولا  
 بمسكرا اذا حذر الفعل بعدلوا وجوبا وانما لم يرد بعدا متبدا  
 موجودا وحاصل المسار في المثال المذكور وجود الكرام  
 وجود انشاء فكله على امره على عدم الكرام وعدمه

والمعنى  
 وهو  
 وهو  
 وهو  
 وهو  
 وهو

واما قولك لعل كرا منك لا تائب فعمل لا انشاء لازم لعدم  
 الكرام فكله على امره على عدم الكرام وعدمه  
 وكذا في العبد صيب لم يخفاه لم يعصه **ف** وسهل هذا المعنى  
 لولا ايضا يحولوا كرا منك لا تائب عليك **ل** هذا التمايز  
 على مذهب كذا حيث علم الاسم الواح بعدلوا فاعل الفعل  
 كما في قولنا سوار لطيف وسفره يصم قايلا لظنهما  
 لو البعيد امتاع الاول لا امتاع الثاني وحل على لا في  
 على انشاء الفعل ومعناه لا باق ايضا على حال كذا في  
 حروف العرف لولا على لعل لم يوجد على لعل على فلسفه  
 الاول على انشاء وجود المعنى لا انشاء هذا المعنى وانشاء  
 شعور في ثم كان لا مفيد لشئ الاول انشاء الثاني كفاية  
 لوف قولك لعل اني لشخص فعمل هذا كونه لولا كرا منك  
 لا تائب يحصل لولا يوجد كرا منك لا تائب فعمل لا انشاء لازم لعدم  
 الكرام الذي لم يرد لم يصد اوله ولم يرد امره على عدم الكرام  
 وعدمه وانما عرفت من البصير القابل لولا لا كرا منك لولا  
 الداخل على لولا كرا منك لولا كرا منك لولا كرا منك لولا  
 بمسكرا اذا حذر الفعل بعدلوا وجوبا وانما لم يرد بعدا متبدا  
 موجودا وحاصل المسار في المثال المذكور وجود الكرام  
 وجود انشاء فكله على امره على عدم الكرام وعدمه



لصحيحة المطلوب وهو عار عن العادة **قال** وأقول يجوز أن يكون التول  
 مسويا لحيثما استواء السماع كما هو مقتضى أصل **القول** وحسن البيان  
 كونه التول مسويا لحيثما استواء السماع سماعا على امرين أحدهما  
 في السماع المستقيم والثاني في ذلك المستقيم في الواقع الثاني  
 سريه والآخر الثاني في استواء التول عنهم لا مدخل في  
 ذمهم ولا مناسبتهم للذمة والنوع محلا في وأم التول  
 ولزومهم على تقدير السماع وعدمه فإن قلت أذا لم يكن سماع  
 لم تصور تول وأعرص فكيف تصور سماعا على المقدس  
 قلت مع الله على ما ذكره الكثر فلو علم الله الصم بالكم خيرا  
 استماعا للطف لا سماعا للطف بهم حسنا سماعا للمصدق  
 ولو استمعهم لتولوا ولو لطف بهم لم يسمع منهم اللطف فذكر  
 منهم الطاء وعلى هذا فالقول عام وعديم للطف  
 وعدم السماع به وهذا مستقيم على سماع السماع اللطف  
 فإن قلت قد فرقوا بين تولوا واستمعهم لتولوا بوجه آخر حيث  
 قالوا ولو لطف بهم فصدقوا لا تروا بعد ذلك فكذبوا ولم  
 يستقيموا فإنا نقول فيه طبعه أيضا محمول على الأمر والكل  
 عقلا لا يرد الكذب وعدم الاتقانه الذي للمفسر الكفر  
 والكذب لازم لهم لا يمتنع عنهم انتفاعا بالعبدية أو بغير  
 في لزومها لهم **قال** وأما القول بالشرط في اللفظ **القول** القطع

والمعنى المطلوب هو عار عن العادة  
 مسويا لحيثما استواء السماع  
 كونه التول مسويا لحيثما استواء السماع  
 في السماع المستقيم والثاني في ذلك المستقيم في الواقع الثاني  
 سريه والآخر الثاني في استواء التول عنهم لا مدخل في  
 ذمهم ولا مناسبتهم للذمة والنوع محلا في وأم التول  
 ولزومهم على تقدير السماع وعدمه فإن قلت أذا لم يكن سماع  
 لم تصور تول وأعرص فكيف تصور سماعا على المقدس  
 قلت مع الله على ما ذكره الكثر فلو علم الله الصم بالكم خيرا  
 استماعا للطف لا سماعا للطف بهم حسنا سماعا للمصدق  
 ولو استمعهم لتولوا ولو لطف بهم لم يسمع منهم اللطف فذكر  
 منهم الطاء وعلى هذا فالقول عام وعديم للطف  
 وعدم السماع به وهذا مستقيم على سماع السماع اللطف  
 فإن قلت قد فرقوا بين تولوا واستمعهم لتولوا بوجه آخر حيث  
 قالوا ولو لطف بهم فصدقوا لا تروا بعد ذلك فكذبوا ولم  
 يستقيموا فإنا نقول فيه طبعه أيضا محمول على الأمر والكل  
 عقلا لا يرد الكذب وعدم الاتقانه الذي للمفسر الكفر  
 والكذب لازم لهم لا يمتنع عنهم انتفاعا بالعبدية أو بغير  
 في لزومها لهم

والمعنى المطلوب هو عار عن العادة  
 مسويا لحيثما استواء السماع  
 كونه التول مسويا لحيثما استواء السماع  
 في السماع المستقيم والثاني في ذلك المستقيم في الواقع الثاني  
 سريه والآخر الثاني في استواء التول عنهم لا مدخل في  
 ذمهم ولا مناسبتهم للذمة والنوع محلا في وأم التول  
 ولزومهم على تقدير السماع وعدمه فإن قلت أذا لم يكن سماع  
 لم تصور تول وأعرص فكيف تصور سماعا على المقدس  
 قلت مع الله على ما ذكره الكثر فلو علم الله الصم بالكم خيرا  
 استماعا للطف لا سماعا للطف بهم حسنا سماعا للمصدق  
 ولو استمعهم لتولوا ولو لطف بهم لم يسمع منهم اللطف فذكر  
 منهم الطاء وعلى هذا فالقول عام وعديم للطف  
 وعدم السماع به وهذا مستقيم على سماع السماع اللطف  
 فإن قلت قد فرقوا بين تولوا واستمعهم لتولوا بوجه آخر حيث  
 قالوا ولو لطف بهم فصدقوا لا تروا بعد ذلك فكذبوا ولم  
 يستقيموا فإنا نقول فيه طبعه أيضا محمول على الأمر والكل  
 عقلا لا يرد الكذب وعدم الاتقانه الذي للمفسر الكفر  
 والكذب لازم لهم لا يمتنع عنهم انتفاعا بالعبدية أو بغير  
 في لزومها لهم

القول بالشرط في اللفظ  
 القطع

بأننا الشرط كما قيل من عدم السمع مع قطع النظر عن السماع والبيان  
 بقولنا لا تنوت بل في العلق والحصول الفرض لا القطع  
 بالاشفاء لا لزم الحصول الفرض كما سلف ولو كان الصبي  
**قال** ولو كان في وقت طلبكم بالصبي **القول** بصفتنا تنقضي  
 معارفه بعد ذلك وشوق ركابه إلى ما دخله سالما سطر إلى  
 القصيدة واسانها ولم يرجع أيضا من السماع فان الكسوة  
 فيها على صدرها وقال وسعداء في الطول ومطلوها طرس  
 البارق المتعالي بعدد ومنها المرس والى مسعودها  
 حيا لها تزل لها من سق وجال وفوق نهر عليها إلى الصر  
 نهر بعدد ووجه لبيانها وأبرق الكرخ دار والجار إلى الله  
 الدهر منذ ليا فملا وليك من ماء المعرة قطرة بعث بها طائر  
 بشا ومعنى البيت لم يابل لو وضع في ماء وجعل في التفرج الماء  
 ونكت عما عنت من المياه وجلت لوباء على العين على هذا  
 فلا حاجة إلى جعل قوله للاستقبال والاستقبال هو نحو  
 والاستقبال في معنى انزال الهواء لبعثه المقصود مما يكمل  
 في إطلاق اسم الشيء على عاتقها والسبب في الاستقبال  
 في سحره أنه إذا خال الهواء والحفاة والمستدير **قال**  
 والظاهر هو الأول **القول** أما في اللفظ فقط والباحث في علمهم  
 أو عزم في المنقذ والهلكا لا يلزم من سحرهم على كلامهم

القول بالشرط في اللفظ  
 القطع

القول بالشرط في اللفظ  
 القطع

القول بالشرط في اللفظ  
 القطع



فما يسترصور به كاد مستنجد مما يهدم سلعونه بما يولم  
 وفي ذلك ما خلا من الالاء وانكاسا سيرا يبعث في البرية  
 لا يخفى على احد انما موافقة انهم في بعض احوالهم  
 احكاما على بومهم واما انهم لم يعرفوا **قال** ويدخل في ذلك  
 حكاية عن المنكر **ان** لا يخفى على من لا يقصد حكاية المنكر  
 لقصد عدم الحصر والعهد والرجاء في احوال كل واحد من  
 القاصدين سعي في انقضاء التفكير جعل احدهما واحدا في الا  
 لا يخفى على من لا يعرف والصلوات على كل منهما مقتضية ان  
 كاد المعاصح حثت قار واما الحال المقصده كونه منكر فخر  
 الجور واداء حكاية المنكر كما اذا اخبر عن رجل في قولك  
 رجل تصديقا لك فقبل الدرع عند رجل لو كان السيد  
 منكر ثم قال لو كان السيد معروفا لكان السيد وصف  
 معهود ولا مقصد لا يخفى **قال** وقصر في جميع ذلك  
 بان اسم الاسفهام مبداء والمعرفة خبر له **الاول** مهم فزوب  
 لا الوبكر في ابوك مشددا وخبره قدم عليه تصديقا  
 صدر الكلام وكان الحال في كم درهما لك بتم مديس بوم  
 حوار الاحبار معرو وعكرو مصحبه فيها كحو ابوك وكره  
 من فعل التفصيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قدر المحو  
 رجل الفصل منه بوه وخبره في المنكر في يد السائلين

الابن سيبويه في كتابه  
 كونه

رب  
 في قوله تعالى  
 انما هو الله  
 لا اله الا هو  
 له الملك  
 وله الحمد  
 له ما يشاء  
 لا اله الا هو  
 له الملك  
 وله الحمد  
 له ما يشاء

حيث قد علم انهم في كل ما كاد في كل ما كاد في كل ما كاد  
 كونه بكرة وانقضاء معرفة كاد في كل ما كاد في كل ما كاد  
 لنا العرب في صاولة جوه العرب في كل ما كاد في كل ما كاد  
 ذلك الاول والحال في المسئلة على ما علمها معفا عليها كما يروى  
 من قوله انهم يجوزون وقد صرحوا بالاداء في كل ما كاد في كل ما كاد  
 وعدم صحة الاطلاق وسد كاد في كل ما كاد في كل ما كاد  
 المسئلة بكرة والمسئلة معرفة اذ لا يحصل في كل ما كاد في كل ما كاد  
 اذ لا يحصل كلام العرب كمن المسئلة بكرة والخبر معرفة في كل ما كاد  
 وان لم يعلم انهم هذا التحصيل مقصور على كل ما كاد في كل ما كاد  
 افضل ابو علي مذهب سبويه **قال** في كل ما كاد في كل ما كاد  
 كما ان القيد بعض الالفاظ اراء بعض المعاصرين في اللغات جميع خبر  
 لغيره من ان كاد كاد في كل ما كاد في كل ما كاد في كل ما كاد  
 فيه رعاية الماسا واعمال المصنفات في كل ما كاد في كل ما كاد  
 معولا المسند في كل ما كاد في كل ما كاد في كل ما كاد في كل ما كاد  
 اولان لم يعيد بمو ثانيا والاسم يضاف الى بوصف اول  
 ثم يستند بما في خبره كقيد مسند وما في خبره كقيد  
 النقيض على العرف بعد الاسم والاختصاص احد الاسماء في كل ما كاد  
 فاعمال الفعل في كل ما كاد في كل ما كاد في كل ما كاد في كل ما كاد  
 يناسد والاسم في كل ما كاد في كل ما كاد في كل ما كاد في كل ما كاد



أصل الوضع والتخصيص بتاسيس هذا الفكر كاف  
 في الرجاء وله المسدات من اعتبار **الحكم** العمل لا الزمان  
 انما تعال اشتمالها على مدلول الفعل **اول** وهذا لفظ لا يضاف **اول**  
 مخرج في الايضاح او لا معلوم من الطرفين مطلقا سواء  
 يعرف المسند للاضافه او غيرهما وقال ولا يعرفه فلا فائدة السمع  
 اما حكم امر معلوم له ان يعرف طريق التعريف امر امر معلوم  
 كذلك تم قال كما اذا كان السامع ان يعرفه وهو متعريفه  
 واسمه ولكن لا يعرفه اخوه واراد له يعرفه انه اخوه  
 له زيد ان يعرفه سوا يعرف له اخا ولم يعرف له زيدا اخوه  
 او لم يعرف له اخا اصلا ولم يعرف له اخا في الجمله واراد له  
 عنده فلا يخفى ان زيدا او لم يعرف له اخا اصلا فلا يقال ان  
 لا مسناع الحكم بالعينين علم لا يعرفه المخاطب به الكلام ومحيث  
 اما اوله فلا حكم بالمسند اذا كان موقفا لا مضافا لم يجب  
 كونه معلوما للسامع متناوفا لذلك الاطلاق وانما يضاف لان  
 بين المضاف واذا وقع مسند وبينه اذا وقع مسند اليه وانفع  
 وحكم بان يسمع الحكم بالتعيين على ما يعرفه المخاطب اصلا لا يسميه  
 دعاء لا للمضاف اذا وقع مسند اليه ولم يرد به معروفه مخصوص  
 لم يكن فالاعرف والمخاطب اصلا انما يعرفه بوجه ما فلا يسمع الحكم به  
 بالتعيين وقد قصد الشرح بذكر كلاميه بالاول ما طرأ عليه من

دلالة الحكم

الاضافه اصل وضع الاضافه والثاني الى ما طرأ عليها  
 في الفعل ولا بد مما نقله من الحكم الاثمة وحاصله ان علم زيد  
 بما حكم اصل الوضع الاضافه لفظا لم هو مود اعتبار ذلك  
 التخصيص هو لو كان له غلمان فلا بد ان يشار به الى غلام  
 له هو زيد اختصاصا من كونه لعلم علمانه واشهدهم  
 بكونه له من اختصاص من يد غلاما له او كونه مودا بين  
 الحكم والمخاطب وبما يحل تحت الحكم تحت مرجع الحكم  
 اللفظ اليه ومن غيره ولكن قد يقال ان علم زيد  
 من غير اشارة الى واحد معين ثم قد عمل المراتب الى  
 معين كانه قوله ولقد اقر على اليم بسببه وذلك على خلاف  
 وصورة حيث رآه اطلاق على الحال كما سمع لهذا الحكم  
 وهو ان الاضافه الى الموقوف اشارة الى حصول المضاف  
 في فهم السامع كالحال للام اشارة الى حصوله وعرف  
 بها فيه بناء على ما حقيقه من التعريف كما قصد بالمعرف  
 باللام تارة فرد مخصوص وافراد مخصوصه وتارة اس  
 اما حيث هو مودا من حيث وجوده اما في جميع  
 افراد او بعضها كما مر ذلك بقصد المصداق تارة  
 فرد مخصوص او افراد مخصوصه كقولك علم زيد  
 غلاما تارة الى الواحد معين او جماعة معينه

الى الموقوف



في معهودا خارجيا وتقتصد بزيادة الحد المسمى حصة مو كافي  
 قولك ماء الهند ما يقع من ماء الورد والماء حث وجوده  
 في ضم جمع افراد في معهودا كان المضاف او جمعا كقول الضرب  
 زيدا قايما او عند وعند كرا او في ضم بعضه كقولك  
 علام زيد او الم بشره الى احد معين ويكون المضاف في معهودا  
 انما يضاف اليه الاربعه من العهد الخارج وتعرف الخمس  
 والاعراق والعهد الذي حاسب في المضاف الى المعرفه على  
 نحو جزيه في المعرفه اللام والموصول وطرفه لعلام زيد بقصد  
 الجش في فرد لا معينه تكون في المعرفه كالكسره في المورد وكان  
 معهودا في الجش في الالف والاحصاء الجش فيهم الجمع  
 ما فاعا حاكم كذا المعرفه اللام الجش في المعهود الذي من  
 كانه جيل فرد في افراد هذا الحد المعهود ولا مضافه في الجمع  
 المستعمل قولك ردا نحو كملوا الى طلب بطر في طريق  
 العريف ويحب الى تعرفه اخا اصلا لا للسد في الحقيقة  
 مفهوم الجش المضاف هو معلوم بقاعدة اللزوم يعرف  
 له كذا الموصوفه كانه قبل زيد مصنف هذا المعهود  
 في المعلوم كذا في خبره في ذلك خلافا اذا عرف له في اخا  
 قال المسدح تلك الغلات الموصوفه بالاختوة والمصنف في  
 زيد وما قولك ان نحو كملوا رده الجش في الفرد لا يفسد

انما

الحكم عليه انه زيد وكان هذا هو المراد منه لا مضاف الحكم  
 بالمعين على ما لا يعرفه الحاطب بصلانم قد قصد الجش  
 وان غرق مبالغة في قولك المطلق زيد وهذا  
 ظهر لما ذكره الكثر في المحل بطر **اقول** وجهه في المسدح  
 لذلك السؤال لم يعل في جوابه ان السد لعل في عرف  
 الي ما قد باب جرح واست نقول في موطئ لعل  
 يعين عند كرا يحكم عليه انه زيد او عروا وغيرهما وجوابه في  
 في السؤال مسداه والعمر الرابع الى التائب من جرحه  
 هو المشهور وهو مذهب سبويه كما في بقول السؤال  
 معين يحكم عليه بالتائب كانه قيل زيد السات ام عروا  
 لكنه اختصر في العبارة فوضع كلمة موضع تلك التوضيح  
 الرضا طلب الحكم على احد بهما يعني بالتائب قال تل  
 بذلك السؤال يطلب حكم كون القاب في محكوه في المحصنة  
 كزيد مسلحا محكوه عليها فلا يطاق فيها الا ان يقال التائب ربه  
 لكنه حال السؤال على هذا المعهود او راد الجواب على ذلك الوجه  
 بمعر في المعصية الذي هو راد لقوله عدو او انك منهم  
 المعقول على هذا العهد لان المعهود في محكوه بروا طغ  
 انما النظر ما صدر عن صدره ما مل في طر ثم تنوع في العباد  
 ولذلك انما يسميهم وشهروا محبته للشيء قد يسهل

انما هو المشهور وهو مذهب سبويه كما في بقول السؤال  
 معين يحكم عليه بالتائب كانه قيل زيد السات ام عروا  
 لكنه اختصر في العبارة فوضع كلمة موضع تلك التوضيح  
 الرضا طلب الحكم على احد بهما يعني بالتائب قال تل  
 بذلك السؤال يطلب حكم كون القاب في محكوه في المحصنة  
 كزيد مسلحا محكوه عليها فلا يطاق فيها الا ان يقال التائب ربه



ما فصلناه فلم ينسئ وقال بما حمده من الخواشع على الكسفة  
فان قيل في الباب ٢ معر اريد الباب اسم عروام عبري  
فليس في الحجاب ريد الباب سعدم ريد لكونه على الوقوال  
قلنا منصوص بكونهم قام ريد في جواب فقام ولم يدرك  
الغالب في قام ريد هو المطابقة للعطفية وحيث كان  
السؤال حكم الله والجواب جملة فعليه لا المطابقة للمعمولة  
حكم علماء المعاني نحو حور عياضها في حور ريد احوك واخوكر  
وريد الباب والاسم ريد حيث قالوا العاعدم وحيكم على  
ما بصور في الخطاب طلب الحكم عليه قال صاحب التصانح بعد  
فصل في المعارف اذا تأملت بلوغ عليك انك على موفد  
النحوين لا يجوز تقديم الخبر على المسند اذا تأملت موقوفين  
مقابل لهما قد مر في المسئلة لا المطابقة للعطفية فامر  
استثنى على انما قد حفظنا حصول ما به وفهم  
واعاب به حقيقة واره فانه صورة وفطر  
انما والاقال المحور اذ انان او فاهم هو مفهوم الانا  
ومفهوم الفاهم على ما هو المشهور فان كان اسم الجنس موصوفا  
للماهية وحيث هي مكان جعله ليل على الحصة المعروجا  
يعني في خبر المكرو ويرى منقوصا به وليس ان موضوعا للماهية  
بعد وحده مطلقا هو مفهوم فرد عنها فكذا في المزمع

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

لأن هذا المعلوم إذا حددته لم يلزم إلا كونه ثلاث فردا  
أخر والثالث صدق عليه لهذا المعلوم أمر معلوم فردية  
ملاكه محدد فرد ومحصلة القول أنه لا يلزم من  
فردية أفراد الانسان فردا محادا بفراده في مخالطة  
فردية شئاه العارض للمعروض أمر معلوم فردية الان  
مثلا بما صدق هو عليه فإن المحمول في المكروه والاول  
ويلزم الا بحصاره كما عرفت او من الآثار الظلانية  
ظاهر لانه لا يمكن عيه زيد ولا حمل حقيقة ولا كائنه غيره  
لم يصح الا بحجاب زيد ان كان بنفس الامر  
واما كائنا قلنا صدق فردية الان على زيد في الخبر  
المكسر سيلزم ضد واهية الانك عليه ويلزم منه  
التحصار فيه وامانا ثانيا فلان ما ذكره في قضاء الصدق  
والحمل للاتحاد والاختصار سيلزم لئلا يصدق بما  
غايضا اصله فيطل العوم مطلقا وفي وجهه وحل  
الشبه لئلا يتحد في العرف ولم يجز لاسيما في  
المعروض في انفسها ولا في بعضها في انفسها  
بالاخر وثالث رابع شكوك من كل واحد من العنصر  
منه كالجو انه في القياس في النوع والاول في العرض  
انما هو في المناقشة فانه يتقدم في هذه الصناعة



والنقل اذا قلنا ان المراد بالامر مع قصد الجحش حملنا على  
 الاستغراق والحصر والابتنعاج على الحمل على ادعاء التحا  
 مفهوم الجحش ان لو اريد صدق عليه لضع التوفيق  
 ظاهر المعصوم المقصود في المنكر الصانع لا الوجه الجحش  
 وانه ادعاء وهذا المعنى ظاهر كما يحصل من الحمل على الاستغراق  
 وينبغي ان لا يفسر قصر الامر بمرساة على مرساة وقد سبق لهذا  
 نعم فيما اعل السمع عند الظاهر فيما مر من الخبر المعروف  
 مراد كذا فقال **قال** فالماحصل من المعروف كلام الجحش جعل مسددا  
 فهو معصوم على الخبر الى قوله ان جعل احدا هو معصوم على الجحش  
**اول** فانه في كل المعروف كلام الجحش جعل مسددا كما في قوله  
 الا يزيد افا دقصره على التخطا فاذا كان كل واحد من المسددا  
 والخبر مع كلام الجحش جعل التكملة معصوما على الخبر وان كان الخبر  
 معصوم على المسددا فاما اذا سمع احدهما الآخر فليس هناك قصر  
 المسددا على الخبر بل هو ان القصر على قصد الاستغراق وسو  
 جميع الامور وكل المسددا انما المقصود فيه بالادعاء الجحش  
 الصغر وبل كان حجة انهم فهو المعصوم سواء قدم او  
 آخر فلو كان الكرم القصور والقصور الكرم فانه لا يمتنع  
 قصر الكرم على القصور ادعاء فانه كان بينهما عدم روج  
 في الال وراين الاحوال القول في ان العاقل في الشقوق قد انقضت

في خبر الجحش  
 في خبر الجحش  
 في خبر الجحش

في خبر الجحش  
 في خبر الجحش  
 في خبر الجحش

في خبر الجحش  
 في خبر الجحش  
 في خبر الجحش

قصر العاقل في الشقوق وانه عكس فان قلت ان معصوم في القصر  
 تحقيداً على خبر الجحش احدى علم معصوم ولو لم يتساووا صدقاً  
 واما في خبر الجحش اذ قلنا يختلف فهما المقصود سواء حكم بالتحديد  
 والخبر او بالعكس لكلام الاول اظهر **قال** لا الجحش في خبر مع  
 واحد كما يصدق عليه الخبر **اول** هذا تكسر كما ذكرنا في خبر  
 النظر الى الاحوال وقد بينا في قصاصه في وعلا لا مزيد على الصلوات  
 الى نقل ان المعصوم كل من كل على الترتيب وكل في قوله الجحش الى كل  
 كرم في العرب فيعلم ان كرم الكرم مقصودا على الاضافي  
 كونه في العرب الى كل فرد موصوف كونه بهم فلا يجوز  
 فرد منه في غيرهم فلا يلزم وفيه ليس كل ما هو كرم في العرب  
 موصوف كونه كرم كما يلزم قصر الخبر على المسددا **قال**  
 وهذا يظهر من تعريف الجحش **اول** هذا انما يظهر ان قصد  
 كل فرد على وراين ما قرناه في الاشارة السابقة واما ان قصد  
 به الجحش حشا وجعل في ما يلزم اختصاصاً صريحاً  
 دلالة الكلام على الاختصاص كانه في الجحش مختصاً  
 فيعلم اختصاص فردا كلها بولي ذلك على الجحش هو ان  
 نظر الى الكرم مختص بالخبر الى فرد الكرم معصوم مختص  
 بالعرب لا يتعداه الى مختص بغيره بل اريد ان مختص بهم لا يعم  
 الى غير هذا القصر المقصود في اختصاصه من هنا وفي

المسددا في خبر



هناك والملك لا مثله ولو جعل على قصد الجسد لم يلزم  
 فيها اختصاص وصرا صلا لا الحكم بان جسد كرم موصوف  
 يكون حاصله في العرف بسلام احصاء افرادهم لم يلزم  
 له شئ لهم في صفة فرد ولا غيرهم في ضمهم احروا في قولنا  
 لكنه في هذه المقاصد الجبلية التي هي نفعها مواضع كثيرة يتشاكل  
 فيها للباكرين الى ما ساء الشئ عليه مما هو اوضح من سائر العكس  
**قوله** وهنا سلكته ذكرها الشئ في دليل الابطال **القول**  
 الظاهر في قولنا ان الجسد كرم لم يذكر ذلك المقدر اعمارا على فيه  
 الخ في مخرج فصل في جسد الجسد المخصوص ما عتبا تفيد بطرف  
 كما في قولنا زيد المنطلق في حاجته ويلزم منه قصر جميع  
 عليه في مخرج فصل في مخرج النوع ومنه يدرج فيما ذكر سقا  
 الا انه العبد هنا مقدر وهذا القدر لا يقضي جعله مفردة  
 وكذا لا يقضي كونه الطرف وشيئا على امر محض غير ضمير  
 الحكم لا في القيد بالطرف بوجه على امر انب مختلف في افاده  
 التخصيص منها لا يقضي خروج المقيد كونه جسد مخصصا  
 وبهذا النوع **قوله** وانما يخص حكم القدر الثاني الى قولنا  
 فيما يعمل في العموم والشمول **قوله** ربما يتوهم من عبارة القدر  
 لا يتصور حرمانه في العرف بل هو اللام واما حكمه في الاعلام  
 والمضافات او العموم فيها من العقل صرا على غير كما في

انما يتبين تفيد

انما يتبين تفيد

المعروف عام الجسد وذلك غير صحيح لان المعهود في حق قولنا زيد  
 المنطلق يمكن ان يقصر على زيد بقصر قلب اذا اعتقد الخ طلب  
 كونه غير زيد او قصر لبعضه اذا تردد فيما فيقال زيد المنطلق  
 لا عمرو وكذلك يجوز ان يكون زيد احكاما وعموما في قولنا زيد  
 نعم لا يتصور في هذه الاشكال قصر لافراد لا امتناع العبد  
 كونه محمدا ومشترا كما يدرج فيه وغيره وكذا المنطلق والافراد  
 المشتركة بين زيد وغيره ولعل المراد في العرف العبد باللام  
 في حكم لا يقدر القصر كما يقدر التعريف الجسد وكذا تعريف العبد  
 طريقا الى الطريق الدالة على القصر فاذا قصرت المعهود قصره  
 على غيره فلا يدري ان عليه دليل على خلاف تعريف الجسد بل على  
 القصر اذا دل على الفرق كما مر فلا حاجة معه الى طريق اخر  
 الى ما ذكرنا قول المصنف الثاني في تقديره في خبره واما قوله  
 فوجه صحيح ان لا يعدم الملك اعدم القصر عما مر من ان لا يعمل  
 في المعهود قصره ولا يعدم بذلك وهو مع هذا المكلف في تقييد  
 في البيان قطعاً **قوله** ومثل هذا القول انما هو القصر في الاصطلاح  
**القول** اختصاص زيد بالمطلب في مثل انت زيد وليس كان واقعا  
 الواقع لكنه في هذا المقام غير مقصود بالعلام والعدل على كونه  
 السمي قصره في الاصطلاح **قوله** لا بد من الحقيقة لا يكون في العموم  
**القول** فان زيد اشكال ذات مساوية مع منها معان لا يتجمل

انما يتبين تفيد  
 انما يتبين تفيد  
 انما يتبين تفيد



منه انما هو في نفسه  
لا يشترط فيه  
منه انما هو في نفسه  
لا يشترط فيه

عليه لا يجل موعده من غير ذلك بل رجوع الى الفطرة السليمة  
والسبب في عاذه هو صحيح لكنه ليس بحل حقيقه وفاق  
لغرض الميزان في الجبر الخفة معول على واحد وكرر كلام  
ظاهر **فان** فقد تعهد كثير من الحماة الى الحجة الواقعة جبره  
لا يصح التكوين ان فيه لان **الخبر** لا يخفى الى الدليل الاول  
غلط شامس اسرار لفظ الخبر ما تقابل الانثى وخبر المتد  
كما ذكره ولما الدليل الثاني فلم يرد به خبر المتد به بحسب كون  
ثابا للمساء على معان من حيث التكوين سببه موعده حجة  
يعبر سببه المتد بالثبوت سواء كان شرفه او موعده  
او من كفاها في ذلك الطرف نحو قولك اني  
اذ تقديروا به حاصل عندك واعماله بنية بالثبوت منها ما  
يلتزم ان تارة في المتد اعاد ذكره لئلا يظن طريق  
حكاية الاحوال ويربط به وجه من الوجوه حكم واجكام به في التوق  
به صريحا وورطه حكم بان ينافي الاول معول به في الثاني  
مشترعا مع فعل الفاعل واقع على الصورتين معا وذلك لانه  
ذكره الاول انما لما وقع عليه الفعل وفي الثاني ليس به الجبر والحواله  
وحكم واجكام ولذا صرحوا بان زيد ابوه منطلقا معناه  
منطلق لا يفعل هذا فيقول معول الحاله انثى طلبها كان وغيره  
ولا كان حاصلها معها الكفر فاما الطال بالثبوت في ذاتك اضر

منه انما هو في نفسه  
لا يشترط فيه  
منه انما هو في نفسه  
لا يشترط فيه

طلب

فقط بالفرصة فانه بالمعكم ولا حلال ولا حرام بل بالاعتماد  
او كونه معولا في حقه واستحقاقه له في نفسه فلا بد له من حجة  
خبر اعنه على يده الخبيثه كان قبل زيد مطلق صريحا او قول  
في حقه ذلك لا على مع الحكاية بل على مع انثى نحو قولك في نفسه  
فبفساد لفظ اضر به طلب صريحا ومرتبطا بالمتد به موعده  
لا يشترط في قولك اضر به وامتاعه من جمال الصدق  
والكذب المعين الاول لا ينافي احتمالهما بحسب المعنى الثاني  
وطرعا فافترناه في تقدير القول انثى انت الواقعة  
للمتد في مثل قوله انتم لا مرجع اليكم وقولهم ان زيد فاضرب  
للبعض فاعلم ان عد العرس بل هو في العوضه كلك العوازم  
من اللبس والفرق بين امر زيد او زيد اضر به المعين فانه  
بعد تعضا محضا في بعض الحماه واما وجه الحجة الرفعت  
طلا وصورتها خيرة لا كذا جئت الصلة والصفة لتعريفها  
الموصولة الموصولة بها وهما مضمومة للصيغة والصله  
وجوبها كونا جملتها من مضمومة الحكم المعلوم للمخاطب حصوله  
قول ذكر تلك الجملة وهذه الجملة الخدية فان انثى في الوجود  
والطلبه كالام وانواته لا يرد للمخاطب حصوله مضمونا  
لا بعد ذكرها ولما لم يكن حرجا للمساء معرفة له ولا محض  
كونه جملة انثى كاصريه واثباته الى ما نقله الشارع  
بعض الحماة وهو انه قد تقدم

بعض الحماة وهو انه قد تقدم



وقد عرفنا فيه ويرى عليه ما ذكره من هذا الشفاء ما عي مخصوص  
في هذا المبدأ لا يسلم له إلا بكونه متكاملاً مع احتم قال وقد يقع  
الحال الطبيعي مع كونها تحكيه يقول محذوف هو العول  
الحقيقة للعول جاء وأما في أصل لب الذب فطرا يحذف  
يقول عند هذا القول لا يقع حال المحل في باب اضرب فله  
استعلاء في حذف هذا القول ومنعوا ثانياً في باب طسح وحذف  
الناس آخر نقل بعد واجب التأويل في هذا القول ما لا يفسر  
الحال وفي المنعول الثاني في باب علم ليصح تعليق العلم فليست  
قوله وأما ما ذكره الشيخ في ردائل الانجاز وهو لا يتم الخ  
هذا المعنى الذي ذكره الشيخ انه يغيب الفوش كغيره من احكام المبدأ  
اذا ما عرفت سواء كان حمله ومفردات فلا تعلق له بضابط  
لأنه محله العلم لما كان على ما في المنعاج وحوايه لعدم العول  
مقصود على الانصاف قوله قد تفرق ما تفرق في قولنا انا  
قلت هذا وقولنا انا قلت هذا فعل وليس ذلك الفرق بغير

عن طريق اللب لب رقيق  
فاستلوا الماء

عالمه بالوجه كلون الشمس لانه  
حاصلها واما في قوله  
من اهل البيت فليس هو من اهل البيت  
بل هو من اهل البيت  
مختلفة وفقط قول الله تعالى  
الارض والارض السبع

فانهم جاهدوا الاسلام ما في قوله  
تقوا من اجل انهم دفعوه  
في كونه اخر من الانبياء  
ولا يلحقه

منه

عنه اليه السلام  
فكان يكرمهم

بهذا التكميل حرف العلة المقدم على المسند جزء المسند اليه  
 المسارحة فالمانع وهذا ما قلناه من ان كل ما يقع الحرف  
 المقدم على المسند جزء من المسند الآخر على ما يكون في مثل  
 قلت هذا وبطلان الاعتناء بظاهر العرف بل هو لعل  
 انما التكميل ذكره من التناول لجعل حرف الفتح جزءا من المسند  
 او المسند <sup>فقط</sup> كما ان يكون المعرج من حرج النخصيص <sup>بمعاني</sup>  
 كما في اكثر الصور والخاصة اليه كما في قوله انا قلت هذا وقد  
 مر عقيب **ما** فليست الا بالثبوت الكلام من الخط والخروج  
 عن القانين **اعول** المخطط حيث لم يلاحظ اصل <sup>بمعاني</sup>  
 المحصول كما عرفت على ما لم يكن ذلك لانها وزا لا يتم من  
 نقابلكم ولا بد لانها وزا لا يتم من نقابلكم على ان  
 الفرض غير جعفر ومر حيث لم يولد له المختصكم ذلك لان  
 ما رتظا به على ذلك مختصكم ودين ليس مختصاكم وذلك لعدم  
 من انكر دينه به وبهم بمكة الكلام في قوله المختصين  
 لا دينكم وحيث لم يخصص المسار المذكور امرنا في رد  
 عن المسند على المسند على الفاعل على ان لا يخرج الفاعل

باب فی التعلیم و التدریس

على المقصود

فحشتم لم يحفل قدم المسد معيد المحرم المسد لله  
ومع الفاعل بان لا كان اوله اسند هذه الاشكال  
الفعل الى المسد بطرق القصد المسد بهذا الاسناد



على الفعل كما سببه الاشكال حارضة بقوله في الدرجة  
 الاول بخلافه وهو يريد ان كان السناد الاول هذه  
 الاشكال هو سناد الفعل المستند كان هذا السناد في الدرجة  
 الاول فكيف تصوزهم هذه الاشكال هذا القيد يجب ان يكون  
 داخل في رتبة نقصانها ذكره في القامدة القامدة للفعل  
 تقدم البنية السناد اليه في الدرجة الاول قوله كما ان  
 ايضا لا يخفى على من عرف ذلك حيث قال انما يدل على اوليته  
 اسناد الفعل الى الصير والمطاولية سناوه الى المستند  
**قار** والمقدم عليه اسناد الجمله هو الاعتبار الاول منه  
**اقول** ان شئت رادته توضيح كما قرره فاسمى كما يتل على  
 فنقول ان السناد اذا كان فعلا مستندا الى صير فاسناد الفعل  
 الى الصير لا سوفق لا على تحقيقها فاذا تحقق الصير شرط  
 الفعل ثم هذا المجموع لم يترط احد جريته بالآخر يصلح لتعلق  
 خبر المستند بغيره والمستند اليه نفسه ثم لم يوجب له خبر الصير  
 الى المستند وعما به عنه فكون السناد اليه سنادا الى السناد  
 حقيقة حصل سنادا آخر معاير لاسناد الاول الى اعتبار السناد  
 الثالث متاخر عن الاول ونوقف على الارتباط الذي حصل  
 بمجموع صالح كونه خبر المستند بناء على الاصل في الخبر في هذه  
 الصورة هو الجمله الفعل وحده والاعتبار الثالث من حيث

الفعل  
 احوال الصير

اذ بعد تحقق الفعل والصير ليرتبط احدهما بالآخر تحقيقا  
 الثالث لثلاثه على شئ واحد الثالث وهو مع توقفه على الخبر  
 كونه الصير عابدا الى السناد وعما به للصير ليرتبط الفعل ومما عثر  
**قار** يعرف بانساق **اقول** وذلك ان الكلام في احوال متعلقات الفعل  
 في ذكرها وحذفها ونقدتها في احوال الفعل وايضا في احوال  
 الفاعل والمفعول قيد للفعل ووجه العكس في افعالها  
 بعد فاذا لم يكر متعلق بالمفعول وفي الفعل **قار** وهو هذا  
**اقول** وما ذكر من ان السناد للمفعول في وجه وقوعه عليه كما صح  
 في الايضاح يعلم ليراد بالمفعول الفعل وقوله وانما خص هذه  
 البحث بالمفعول ليراد به الفاعل في كونه مفعولا للفعل ايضا  
 كونه الحد وكثيره في وجهه واما احوال غيره من المفاعيل وسائر  
 المتعلقات فتعلم بالمقاييس **قار** وكما سلكنا مع ما ثبتت  
 اعطاه غير الدنايه **اقول** لو قيل وكما سلكنا في ان السناد اعطاه  
 ما معطاه الحاح من كل الخلف **قار** لا يقال في افادة التعميم  
 افراد الفعل كما كونه الفرض ثبوت الفاعل او بغيره مطلقا **اقول**  
 للمفعول لا يطلق ولا يعبر عنه بمفرد الفعل وخصها ولا  
 يرونه عليه فكيف يمتنع ان يعلم السناد لاطلاقه في كل حال  
 السناد بل سناوه كما هو العبد في الفعل تنزل السناد  
 منزلة العازم وذلك على قطع النظر عن متعلق بالمفعول لا يدل

مفعول



على قطع النظر عن سبب محرم افراد الفعل او مضمون في قولنا  
 على كل من منع ان المصداق في الاطلاق وفسره بالعلم لظهور  
 وجوده وحصل كل علم السكك على ذلك فانه عند السؤال انما  
 ظاهره ان عند المذکور في الشرح انك جدا فان ان قبار  
 عند ان السبب كما هو المقادير المقصود في السكك وما نفهم  
 من العبارة لم يكن مقصود الا لا يتبع به ولا يبعد من قولنا انك  
 ولنه اخذ السكك في غيبل انما يصل ما بين ان تفهم من  
 ترك ان زيدا مطلقا اسمية مع الحذف لظهور الكلام من ان  
 يكون مقصودا به ان السكك او رد الاسكار او فتركيه رد  
 منطلق ان ان لم يرد مجرد الفصل الى الاحبار من هو منطلق  
 ترك المسند اليه من ان لم يرد كلف المطوج الاختصار وصرح  
 بان السكك اذا لم يكن في السبب انما يتلوه من كلامه لانه مقصود  
 ان كثر ما يبعد عنهم والظاهر في العدد ان يقال ان المضمون  
 في افراد الفعل هو الفعل معونه المقام الخطا ودلالة ان كلف الغرض  
 في نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور غاية في السالب في السكك المقصود  
 نفس الفعل بل يرد مع معونه المقام **قال** وانهما تحت مولى الفعل  
**احول** افاد التعميم في الفعل مع حذره في وجهين احدهما  
 ان كثر في سببه بدل على تعيين مفعول له عام من كل وجه ذكر في  
 الكلام لفظا لال احد ثم قال قد كان مسكنا لولم السكك احد فلا شك

الفرق بين

بليغاه  
 التفسير في افراد الفعل  
 والمضمون كمن

المضمون في سببه واذ ذلك المقدور ولا دخل الحذف في سبب الحذف  
 لجود الاختصار الثاني ان قصد المضمون في المفعول ان يحصل  
 التعيين عام والعموم في حصول لعدم ذكر المفعول الخطا الى  
 عام ما على ان يرد حاصلا في حيزه جميع احد للرب وحين  
 على الآخر الحذف في عدم ذكر المفعول على هذا الوجه من غير  
 عام ووجهه على الوجه الاول لذلك حكوا ما هو حذو المفعول  
 لجود الاختصار وقد كثر في التعيين مع الاختصار وعلم ان هذا  
 العجز بين على الآخر اشكل عليه اللزوم والتمسك في التوافق **قال**  
 فلما سئل في قوله اعتبر اصدح المعاص **قال** يحقق الكلام في الشرح  
 ان المفعول هو الابل والغنم مثلا واحدا مقابل الآخر وجعلها ايضا  
 اليه احدهما خارجا عن المفعول غير محو فابل هو باق على حاله لم يغير  
 المفعول فلو قدر المفعول ان لا يرد في المعاص لكانت لو كانت في ذلك  
 ابلها على سبيل الغرض لكان المترجم انما على حاله ووجه المعاص نظرا  
 الى المفعول هو العلم المصداق اليه ما هو المصداق اليهم وكل واحد  
 منها ما كانا في الآخر فلم يحدد المفعول لانه لو لم يحدد في ذلك لكان  
 مع **قال** فكان على المصداق في كونه بل كان لا يرد **القول** يمكن ان يرد  
 المصداق في كونه في الخطا في الاشارة الى ان يعلق به من السالكين بوجه  
 اعتمادا على المقام سببه وانه لم يرد في سببه ما هو الاشارة الى

المقام  
 واسم المفعول المقدر على الوجه الاول  
 تعين اطلاق المعناه وعلى الثاني تعين  
 فظا في سببه على الثاني والاول في  
 من السبب











في حفظ النظر المختص بالقباس الي بعض اعداء وحرر عنه  
 اضافته لاحتياجهم في العبر عن الخاصة الى اعسا الاضافة  
 والدية العباءة وتكون قصرة ايضا اضافية الى الالاف الاضافة في هذا المعنى  
 اما مقابل المطلق اشارة العبارة لا الحقيقة **قار** نوعان قصر الموصوف  
 على الصفة وقصر الموصوف على الموصوف **اقول** وجه الاختصار  
 فيها ان القصر انما يتصور بنسب من باب ما سببه فاما ان يكون قصر  
 على الموصوف على الموصوف او على الموصوف على الموصوف **قصر**  
 قصر الموصوف على الموصوف وهو ان يرد قصر الصفة على الموصوف  
**قار** والمراد الصفة الموصوف التي هي من قبيل الصفة بهذا  
 المعنى نعلمها المكمل في مقابل الذات والمعينين لا يستعملها  
 التحويل فالنوع في باب التوابع والحد في شمع الموصوف  
 للاسم **قار** ما يدل على معرفته ذات **اقول** اخبر به مثل حسه  
 في قولك اعبر به حسه فاننا يدعى على غير الشمول او خبر  
 بغير الشمول عن كمالهم في قولك جاءني العموم كلهم **قار** لتصادفها  
 على العلم في قولنا العجب في العلم **قار** ولعلنا في قولنا العجب في العلم  
 بهذا الصديق على العلم في العجب في العلم لا يدل على ادوات ومعرفة  
 واما التفسير هو مقدار في العلم وصاروا تاويل معروف  
**قار** وكذا به بعد الصفة الموصوف التي هي من قبيل **قار** والاسم هو الموصوف  
 فالنظر المسماة اول الامر الاول هو الاسم العام بالغير كالعلم والعلم الثاني

قصر الموصوف على الموصوف  
 وهو ان يرد قصر الصفة على الموصوف  
 وهو ان يرد قصر الصفة على الموصوف  
 وهو ان يرد قصر الصفة على الموصوف

هو ذات ما مع انك لا تلامس الا لتمام **قار** والاول **قار** وكذا في  
 اطلاق المعنوية على اكثر واكثر اعتبارا للمعنى الثاني في حجة الى رادة التكلف  
 في شمول جميع الاشياء **قار** وقد يعصدها الثاني **قار** وهو ان يكون القصر الموصوف  
 الاسم الثاني والحقيقة كما اختياره او في تسمية الموصوف وادق  
 ووجه الحقيقة مطلقا الصفة والاسم في العلم والافادة لتساو في الحقيقة  
 معاق وقصر الموصوف على الصفة حقيقة مما لا يوافق **قار** وقد  
 قطعا خلافا في قصره عليها قصر حقيقة تحقدها كما هو الفرق بين  
 الغير الحقيقة والعدم الحقيقة مما لا يوافق **قار** وقد فليتما حل **قار**  
 وذلك في قصر الموصوف على الصفة عند ادعاء وقت فليتما حل **قار**  
 اعرف مفهومه سلبا بالصفات غير ولا بشرط في الاعتقاد  
 المحاط على احد اللغات المعتبرة في الافراد والعلل والحقائق وذلك  
 السلب في عدم الاعتقاد بالصفات وانما كان حقيقة غير  
 في مفهومه سلبا بعضا عند تلك الصفة غير ولا بشرط في الاعتقاد  
 على احد تلك اللغات ولا في علم الاعتقاد بالصفات كان  
 معاق في حوار اصناف الموصوف وصفات مغايرة للصفة الموصوف  
 لموصوف عليها ولهذا الاكثر اكر في الفرق بينهما **قار** فان المحاط  
 اعتقد شرا كره صفتين **قار** اراد ان اعتقد شرا كره الصفتين  
 فيه ولو قيل شرا كره صفتين لم يحج الى تاويل **قار** فقد خرج  
 ما اذا اعتقد المحاط **قار** خرج عن غير القصر من حصول الاعتقاد او غير هذا الاعتقاد على ما

قصر الموصوف على الموصوف  
 وهو ان يرد قصر الصفة على الموصوف  
 وهو ان يرد قصر الصفة على الموصوف  
 وهو ان يرد قصر الصفة على الموصوف



الموصوف او موصوفه **ما** وهذا لا يتبع لان المحاطب العاقل لا يعصف  
 ايضا وجميع الصفات **ما** كقوله الصفات متناهية في الوجود  
 فلما تصور محصورا بصفه ووسم الصفات او الكثرة  
 التخصيص واقعا لم يلزم صدق الحد المذكور المسد الذي لم يلزم  
 الاخير على امر موجود خارج عن الحد وكذا الكلام في البوا  
 فان محصورا بصفه بامر دور سائر الامور واقعا فلا يلزم صدق الحد  
 على امر موجود خارج عن الحد ودون ذلك عداه وحاصل هذا  
 انما يحارر المعنى ان يقطعه دون اخر ما هو في الواحد والاشياء  
 ولازم ان يدخل في تفسيره **ما** لان محصورا بصفه  
 دور سائر الصفات او محصور بصفه بامر دور سائر الامور **ما**  
 قلنا التخصيص هو الذي ذكرناه في غير موضع لا ساء على ما هو  
 ومحسوس لان محصورا بصفه دور سائر الصفات معناه ان  
 المحسوس تلك الصفه لذلك الامر ويتجاوز سائر ما يشبهه في المعنى  
 حاصله في الموصوف على الصفه وان كان حقيقيا وموجودا  
 قطعاً ان كان ادعائيا وكذلك محصور بصفه بامر دور سائر  
 معناه ان يشترك تلك الصفه لذلك الامر ويتجاوز سائر الامور  
 بان يشترك تلك الصفه في ما هو في المعنى موجود في الصفه على الموصوف  
 ان كان حقيقيا حقيقيا في الاما عايبا وكلما هو موجود في انحاء وقوع  
 التخصيص في المعنى المذكور انما للصدق في المعنى فيكون مطلقا قطعاً فالكل

تفسيره  
 بن جميع الامور  
 الصفات المتناهية  
 في الوجود  
 في تفسيره

ما يشبهه

ليورد هذا السؤال الشراء يشهد على القصر الحقيقي في محاسنكم عنه  
 عاكره **ما** ومكره **ما** **ما** انما قال في كل من لا يخلو في النظر المتبا  
 الى القوم انه يعرف في علي ذلك التفسير كما هو الباقي من طائفة هذه  
 عمرو في مثل ما كان في زيد الى قوله **ما** لان اذا قصد هذا المعنى  
 كان الالزام يورد في الكلام ظاهر في القصد الى قطع التفسير  
 لوجهه وان يورد مؤداه ولا فوكت جاء في زيد لا عمرو فانما  
 في هذا على صريحه وهو كالتفسير في قوله **ما** كما يشهد  
 الذوق السليم ولا يبعد ان يقال ان طريق التفسير والاشياء في قصر  
 الافراد فانك اذا قلت ما حله الذي كان له ما جازي الا انه  
 قال في عموم ما حصر حقيقيا لاسم في الاول والعدد والتعريف  
 واخصص في التفسير وقع فيهم النزاع كان معناه جاء احد من لاء  
 الازيد وتباد منه الى القوم افراد زيد وطمع في هذا الحكم الحقيق  
**ما** وهذا المعنى عام بعينه انما لا قوله قد جاء في غير **ما**  
 هذا الكلام اعقوبك بما جاء في زيد في هذا الحصر المعنى في زيد  
 كان معنى في ذلك الجاء زيد لا غيره فقد رجع الى مع طريق العطف  
 بلا وكان ظاهرا في قصر العايب كما تحققت في ما عر حولنا ما جاء  
 الازيد والا قربط موره في قصر الافراد لما عرفتم في طريق التفسير  
 وان شئت فقل كلام الشيخ مبني على الاول فاسل **ما** وفي الكلام  
 الى ما في انما لم يبق التفسير **ما** **ما** يعبر في ذكر التفسير استرة

المتن  
 انما ليس  
 لا يورد

ما يشبهه  
 ما يشبهه  
 ما يشبهه



الذي كان للمناسيب على ذلك التقدير ان يكون بمواوالات **قال**  
 وذلك لان لا يجل الاعمى الاسم والناو لا ينفك الاما وحلت  
 عليه جماع الحماة **اقول** وايضا يلزم على ما ذكره اجتماع حرفي التات  
 والنفع معا واجتماع الهماء صدر الكلام وجوزع الازا لم يتفكر العمل  
 فاقبل الفصل المنع والاعمال فلما اوضح ذلك فاما المنع في اعمال **قال**  
 البغ في جوارها ما راد قاعا على العزم **اقول** وقد روي هذا بانقضاء النفع من ذلك  
 وقد قال ما ذكره الاصوليون لم يرد به بل كل واحد من الوجهين **قال**  
 باق حال الركبة على معناه الاصل في النجس عليهم ما ذكرتموه بل وبان سببه  
 في سببه لصلحها مع النفع والاشياء في الغرض لما كان احدهما  
 الافراد بعد الاسات والاحصر مع النجس سبب ذلك لزم  
 فضمنه المبرك منها مع الاسات والنفع معا وبهذا المكسب **اقول**  
 ما انفكت عن علي بن عبد الله بن عيسى **قال** وانما في النجس  
**اقول** فالصواب ايضا كونه لاحد من الخطاء يجوز كل واحد منهما  
 على التمس والمزود به قيام زيد وعمر مثلا حكم بشيئهما الا ان  
 وهو صواب في المحذور كلما منهما فان كان عسار عسرة في حكمه  
 فيها وادركه حكمه من صواب الخطاء بل في ذلك مناف  
 الحكم لانه يقتصر جريان احد الطرفين في المنافاة للشك في كل واحد  
 حكمه بان كل واحد منهما جاز للوقوف مع والاخر في جواز الوقوع  
 وامكانه فلا شك ان حكمه صوابا قطعاً وان كان عسار حكمه

بأنه

بأنه وبهذه الوقوع قطار من المزدخار من الحكم ضرورة  
 ان العلم بالواقع احدهما متعسلا في نفسه كونه شريكاً في كل المتعسبين  
 وحاش عجز كيف ولو حكم بتساويهما في الوقوع لحاش كما يوقعها  
 معا او بعدم وقوعها معا فالقول بان المحاطب في فعله العبد حكمه  
 حكمه انما هو الصواب في الخطاء خطاه بل هو حكم حكمه صواباً ومزوداً به  
 امر به احدهما وقوع والاخر على خلافه في المقطع بقدر وقوعه  
 زوده وتعيين ما هو الواقع **قال** ودلالة النسخة الباقية بالوضع **اقول**  
 هذه النسخة ولدت بالوضع على القدر لا بالحواله كونه مراد او قلنا  
 او تعبدنا انما استغفرت من الغفلة في هذا الفرع دون  
 كما ينبغي منها بحد الوضع **قال** وكان الاحتمال في صريح النص ايضا بقوله  
 حكمه **اقول** اما قال وكان الاحتمال دون القول بالصواب على انه  
 المتبادر والاطلاق في المقام من غير انصاف واذكر كلام الشافعي  
 ذكره المحقق النزيل في المسألة **قال** والمتمثل في قوله  
 لا يرد الاحتمال في القول وهو انما يكون في المقود دون الخصص  
 هناك لا طريق العطف **اقول** الا ان هذا الاحتمال خروج  
 قولنا عن ويدل على المقام مقام الخصص فكان المتمثل من  
 الاثر المتمثل بالقياس احتمال الخصص صواباً في فعله الصفة  
 على الموضوع وقد روي عن عمر بن الخطاب في الصفة **قال** شرط  
 في مقته الشفاعة العاطفة طريق انما لا يكون الموضوع في

**قال** وشرط في قوله ان لا يكون  
 الاثر في نفسه بل هو في







به الصدق والكذب والمعنون متروكهم كونه صافين  
 وكاذبين لا يخفى منكم كاذبين في صفة الشبهة  
 المذمومة لان ظاهر حاله في رد الشبهة صدق وكذب ويطبق على  
 هذا المعنى على الانطباق **قال** انهم مقصودون على الكذب **قوله**  
 فالظن عبارة المتعجب ما ذكره بعضهم وانما جعله قصرا  
 على الحكم او العذر الخاطي لعقد زوده كانه السبيل  
 معطوف على القصص فكما اعتقدوا الرسل اعتقدوا كونهم  
 عند الكفار وارسى به الصدق والكذب كما هو ظاهر حال الكفار  
 اعتقدوا كونه ديارا به الصدق عندنا مع قصورهم على علمهم  
 وارسى عندنا مقصودون على الكذب سنا متروكين في ذلك انهم  
 عندنا مقصودون على الكذب وكما يقول الناجع لقصروا  
 ساء على الرسل متروكين في انهم صادوق عند الكفار وكاذبون  
 عندكم كما هو ظاهر المذموم كونه متروكا به كونه صادقا  
 وكاذبا عندنا معي على ان يكون قوله عندنا معي لا يخفى  
 للصدق والكذب ويكون التنبه لظاهر اولئك يكون عندنا  
 في قوله انهم عندنا مقصودون على الكذب جمولا للكذب  
 المعنى انهم قالوا الرسل لانه وارسى كونه صادقا وكاذبا  
 عندنا بل اجزوا بانكم كاذبون عندنا وهذا الوجه كونه عاكفا  
 لظاهر عبارة قوله **قال** ما ذكره الشبهة **قوله** وهو قصر القائل على

+  
 بين الصدق والكذب  
 وبينهم وبينهم  
 من حيث عندنا

**قوله** قصر الفعل المستعمل في الفعل على المعنوي لا بد من بعضه  
 تعلق الفعل بالمفعول حرج صفة الكذب لا الملاحظ حصص المعنوي  
 حرج صفة قصور عليه قوله انهم رتبوا الامر واقصر رتب على غير  
 بمعنى مفهوم الكون مضمون الرتبة صفة مقصورة على غير وهذا  
 اذا حمل على انه حقيق واما اذا حمل على انه قصور حقيق اخر  
 غير واوله غير كونه او خالدا مثلا في غير ما ذكره الجواب ايضا  
 يقال معناه انهم رتبوا مقصودا على كونه ضار بالعباد ولا يتعداه  
 كونه ضارا بالكل فكونه مقصودا لموصوف على الصفة كانه قيل  
 ما زيدا الكذب او ما زيدا معصيا الما ان يلزم في الصفة على الصفة  
 المقصورة على غير حقيق على كونه كاذبا او متروكا في متاعه عنها فله  
 وعلى هذا القيد في قوله انهم رتبوا حقيق مع القصور في الماشية اليه  
 رتبوا احد القصص فنحو ما جاء في زيد الاركانه مقصودا لموصوف  
 على الصفة ومعناه المتبادر في رتبة انهم رتبوا على الصفة كونه  
 ونحو ما جاء في رتبة انهم رتبوا مع القصور على الصفة لان  
 الظن في صفة الجرح على كونه كاذبا لم يثبت ان الرتبة ورجا اعلم  
 مثال واحد على كل من القصص واكمه حجة فيهما تاويلان  
 وعلى التقديرين فالجواب انهم رتبوا قوله انهم رتبوا في  
 بالاسير ولا دفاع للاحب محمول على انه قصور في الترتيب  
 في رتبة انهم رتبوا بالاسير على صفة الكذب به لانه في رتبة

وارسى قيدا ورمى اليها  
 كذا المقصود عليه مقفرا



الموصوف على الصفة وبكلمة يقال قصروا اشتهاها باب الامر عليه  
موصوفا بالكرامة لا يتعداه اليه موصوفا بصفة الازالة  
فهو موصوف الصلة على الموصوف ولكل من يقول قصرتها  
الباب عما انما مجتمع مع كرامته لانه رادته اياه فيكون ايضا  
في موصوف على الصفة م اشتها الشيء لم يكن منزلا  
لارادته لم يناف كرامته فجاز ان يكون الشيء مشتهيا مكرورا  
كالذات المحرمة عند الزاد وكما جاز ان يكون الشيء مراد منقورا  
كشرب الادوية المسفرة عند المرض وقيل الاشتها استلزم الازالة  
فالجواب فيه وبمعنى الكرامة لمختلفا في الحقيقة فغيرته الضول على الامر  
لما فيه من القرارية وبكسر وسماوية الميزة ودفع الى حسب  
فبا حقيقته المشتهى هو العزب والمكره فذلك الميزة **قال** ارباب الس  
الشيطان من آدم عز النبا الاغاغا على اقيانهم وقيل من  
**اقول** ارباب الس جميع جهات الغرور والاضلال غير المشتهى  
كاشا على حاله والاحوال الاغاغا فعل على هذه الجهة اشتها حادثة  
حينئذ اخر ارباب الس جميع ما عدا ذلك فتك بها وانما بهما يسى  
وهذه الجهة ايضا اولافا ولا في الكلام عليه وقيل الس على الصفة  
غروا وغروا الى حنى الالم الموصوف بايمانهم وقيل  
النسب والحاصل كما ارباب الس هم غير مرتين ولا استلزم المقدم  
استعظام هذه العبارة دل على صحة الزاد لسانه فلهذا الزاد البان

والاجابة الاول ان الناس العزم عليه والى العبد الناس  
جاءوا في بديل على انها الواسيل وعلى انها لا يس فيها  
الحكمة كما عزمها وفي العواكز من انما واحطيا قاطعا  
ما حدث **قوله** وانما معاينة المصدر لا الكلام المشتمل عليها  
معرفة قوله واللفظ الموضوع له ليس له اقلها ليس في فاعلم وقد لا  
على ان القيام الى زيد في الوقف على مائة نعت متعلقة بملكه عشر  
وجب حصرها في احد الصدق والملك في المجموع المكون من هذه اللفظ  
كلام لفظي في المجموع المكون من معاينة ما مدلول الكلام اللفظي  
الانثاء وظاهره في كمال موضوعه لذلك الكلام اللفظي في قوله  
والا لافاء احدهما والاحداث بك الهمزة النفس على موضوعه  
لكل الهمزة نفس افا لافاء المنقسم الى قسمين هذا القسم  
يعبر به الكلام الانثاء في اريد انتم الفاعل انتم  
مخصوص كان فاعلم انثاء المنقسم الى اربع اقسام  
الى اللفظ الموضوع له اللفظ ليس في اللفظ موضوع لافاء كلام  
انثاء مخصوص بالاربع عمل الكلام اللفظي والاعمال كما في قوله  
لظهور اللفظ موضوع لافاء مع التثنية والافاء جعل الكلام  
صلا للوضع كما هو اللفظ الفعيل المحذوف قوله عبد الله التثنية  
افاء الكلام المحذور لا يوافق الهمزة المحذوفه  
الهمزة المرفوعة على ذلك الاحداث العارضة اليه القيام الى زيد



في القول بعد تلك البنية على حال الصدق والكذب كما مر  
 وبكم الخبر **قوله** فان رب لا شاء الكسر ولا جلاء ذلك المع  
 ما دخل عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب سفير السمع  
 والكيفية فاذا قلت كم حال عند من اعتاد الظفر في الما حار  
 كلاما غير محتمل للصدق والكذب واما اعتبار كثرة التكرار فاما  
 محتمل لانك تكررتهم ولم يغير كثير منهم **قوله** والاول المحل  
 المطبق حصول المراد في هذه الطالب **قوله** قيل لبعض من عثر  
 وفهم من الطالب حصول المراد في هذه الطالب وليست في ذلك  
 ليعا والاول في الطالب مطلوباً وحيد حصوله في هذه الطالب  
 فهو الاضمار والفرق فيكون قد جاب في الطالب فما ذكر القلم  
 والفرق في ذلك امر حاصل في هذه الطالب وليس له حصول  
 امر فيه **قوله** فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو التام **قوله** فان قيل  
 لبعض يقول اننا انكر الزنا اجيب ان المراد انتفاء الفعل وعدم  
 الشعاع وعدمه لا وجه في ان يراعى في نفسه وضيق ذلك  
 بحيث لا يرد والامكان وغيرها فاذا قيل ان لا يرد فقد لوحظ  
 انكر الزنا وحده حاله وحواله وجعل ان لا يلاحظ في محو طاعة  
 مختلفا اذا قيل انكر الزنا فان التكرار هنا صادر من طاعة بالذات  
**قوله** وهو حر وفوقه **قوله** ارادوا ان يكمل قبل ان يرد  
 التام المسفاه وروى او يعلم من الفعل فيوسعوا في الطالب المنقول

في قوله بعد تلك البنية على حال الصدق والكذب كما مر  
 وبكم الخبر قوله فان رب لا شاء الكسر ولا جلاء ذلك المع  
 ما دخل عليه كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب سفير السمع  
 والكيفية فاذا قلت كم حال عند من اعتاد الظفر في الما حار  
 كلاما غير محتمل للصدق والكذب واما اعتبار كثرة التكرار فاما  
 محتمل لانك تكررتهم ولم يغير كثير منهم قوله والاول المحل  
 المطبق حصول المراد في هذه الطالب قوله قيل لبعض من عثر  
 وفهم من الطالب حصول المراد في هذه الطالب وليست في ذلك  
 ليعا والاول في الطالب مطلوباً وحيد حصوله في هذه الطالب  
 فهو الاضمار والفرق فيكون قد جاب في الطالب فما ذكر القلم  
 والفرق في ذلك امر حاصل في هذه الطالب وليس له حصول  
 امر فيه قوله فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو التام قوله فان قيل  
 لبعض يقول اننا انكر الزنا اجيب ان المراد انتفاء الفعل وعدم  
 الشعاع وعدمه لا وجه في ان يراعى في نفسه وضيق ذلك  
 بحيث لا يرد والامكان وغيرها فاذا قيل ان لا يرد فقد لوحظ  
 انكر الزنا وحده حاله وحواله وجعل ان لا يلاحظ في محو طاعة  
 مختلفا اذا قيل انكر الزنا فان التكرار هنا صادر من طاعة بالذات  
 قوله وهو حر وفوقه قوله ارادوا ان يكمل قبل ان يرد  
 التام المسفاه وروى او يعلم من الفعل فيوسعوا في الطالب المنقول

على فلفظ ذلك لو عطف حرف مصدرية فقولك كذا فعل  
 معناه لانه قال كرس مع ما ولا الفطر كرسه كذا وتعين  
 المشاع على لفظ صيغة الفوادان ترس فوعده وجعلت  
 آخر الحان ورد ان ملك الحر وواعده وخصصت  
 كرسه مع ما ولا الفلاد لانه لم يزل كرسه لجزء الاول منه فكان  
 قبل كرسه اجرا وابع ما ولا فان مررت بصورة وجعلت  
 في الصبح المحرور منها اصبح في منزلهما منزلة كرس واحدة  
 او منزلة جماعة في الحكم فذلك قال المصنف ثم انكر كرس على  
 التثنية في مقام اللفظ والامتناع **قوله** بعد الموصول  
**قوله** ان لا يرد في الفعل مناسبتة لعمله في معنى الرجوع الى الجوف  
 في التثنية فصار ترجية بحيث لو كرس مع التثنية فاعطى  
 حكمه في تصحوا بوعا به نظر الفرق بين كل واحد من الفعل  
 لاوادة مع المتع **قوله** او التصور كقولك الى قوله ام في الزنا  
**قوله** الهمزة في قولك او بس في الاء ام عمل لطلب تصور  
 المسند اليه او المسند او غيرهما من حيث الظاهر وسواء في  
 انها الطلبية تصور ايضا فان ال ثل قد تصور الاء العمل  
 بوجه وهو الجواب لم يرد في تصورهما شيء اصلا بل ان  
 تصورهما على ما كان فان قيل التصور حاصل حال السؤال  
 فكيف يطلبه الجواب ان الجواب هو التصور ان احدهما مطلقا



في الاء مثل والمطلوب هو المصاديق بالاحد معينا  
 كالعلم مثلا في الاء وهذا التصديقان محققان الاء لما  
 كان الاختلاف بينهما باعتبار العيني المسد به في احدهما وعدم  
 تغيبه الآخر وكان اصل الصورة حاصله في صورة اخرى  
 بان التصور حاصل في المثل هو تصور المسد به والمسد به  
 في صورة **قوله** والفاعل في الضرر زيد في قوله في صور  
 في **قوله** اطلاقا شك في متبادل على المطابق صدق تعلق  
 الفاعل او المفعول الا شك في الصور **قوله** فان قلت  
 التصور هو في الصور فكيف يصح ذلك الصورة ام المتصل  
 نحو زيد قام ام غيره وقد التصور حاصل هو العلم بالقيام الى  
 احد الطرفين والمطلوب احدهما على العيني وهو في الصورة  
 السابق على المصاديق لانه التصور يوجب التحقق في الجواب  
 ما قرناه انفا وما ذكره كلام ظاهر ايضا لان تصور احدهما على  
 العيني لم يعلم له العلم الى احدهما بعينه بعد علم الآخر  
 مطلقا فالمطلوب هو التصور المحقق والصور يرد وعمره هو  
 فهو حاله حال السؤال في المثل هو المطابق عند القيام بالخصوص  
 احدهما وبما لا يخفى على ذي بصيرة **قوله** المثل والدار الغريب  
**قوله** الغريبان طرأ بالان يقال بما قرآن ملكك عقيل في خبر  
 بن لابرش سببا غير لان الغائب بن المذكر لا غير بما يتم في

في زمان محال ولا يمكن ان يكون  
 مقارن للضرر الباطن في زمانه  
 في زمان محال ولا يمكن ان يكون  
 مقارن للضرر الباطن في زمانه

اذ يخرج في يوم كذا كذا في الصباح وقيل ان ينادي جلاله في  
 خالدهم بفضل عمره ورجوعه الى الدنيا في كثير من ايامه  
 فارجعاه الكلام فيقضب واراد ان يجعله في باب في  
 بطنه الكوفة فاد اصبغ لانه ما فاضر يصنع فندم وكره  
 وقف عليها واراد ان ينادي الغريم وجعل في كبريت يوم يوم  
 وكان يضع سريره بينهما واذ كان يوم نعيم فاول بطلع نعيمه  
 ما في الابل واذ كان يوم يوم فاول بطلع نعيمه  
 وهو يومه منتقمه من الجوع وامر فقتل ويغير من القربان **قوله** فاعلم بان  
 النعيم بقوله وهو اخو الكفور فربيه على الملوذ بالضرر  
 الواقع في **قوله** الاستقام من وقوع الضرر المستقبلي كما في  
 لا كما في ظاهره لانه لا يمكن ان يكون الضرب المتعار كونه اخا وما  
 كونه قريب لوجوه الضرر المتعار فان فهم وقام مره في الجمل  
 الواقع في **قوله** الاخوة في زمان حال ايضا **قوله** واما القضاء الاول  
 اعني اختصاصه بالتصديق في ذلك فلال المصاديق هو الحكم بالثبوت  
 او لا معناه والدو والاسات انما يتوجه الى الصفات التي  
 مدلولها الاعمال وحيث **قوله** لال الذات في الترتيب  
 الاء وحيث هو لان الذات ذات فيما مضى وفي الحال  
 وفيما يستقبل فالسكاك في حيث القصير كذا وخفي في  
 القصير الا والعقير الموصوف على الصفه هو انك بعد على

طرا بان جود في زمانه

في زمان محال ولا يمكن ان يكون  
 مقارن للضرر الباطن في زمانه























شاق وجوب الفعل على وجهه  
 كقولهم لا بد من فعله في ذلك  
 اخذوا بحال وهو انما يريد  
 وقولهم لا بد من فعله في ذلك  
 وقولهم لا بد من فعله في ذلك

على المظهر من ان كان الفعل متعللاً فهو واجباً من وجهه في الجملة متعللاً  
 بجائز وجوب الفعل على وجهه في الجملة متعللاً باللام المتعللة فاذا اختلفت  
 هذه الاصل الاستعلاء بالشرط المذكور فإذ لا وجوب في اللام في غير  
 الطلب وتل الشرح المذكور ما ذكره وكلامه من ان الحاجب حيث  
 عرول الامر بقضاء فعل غير كلف على الاستعلاء مع ان الحاجب عنده  
 انما هو واجب بالمشهور في العذر المشترك بين الوجوب والندب  
 هو الطلب وذلك صريح بالحاجب ايضا في تقرير المزايا  
 على صيغة افعال حيث قال وقيل للطلب المشترك ثم اذا جعل الطلب  
 على وجه الاستعلاء قدر مشترك بين الوجوب والندب لزم ان يكون  
 الناطق عند التصريح بالصيغة موضوعاً للوجوب **قال** قيل  
 بالتوقف في قوله بين الاشتراك اللفظي **قوله** حمل الوقوف على  
 هذا المعنى ما هو عارفاً من الحاجب في مختصه حيث قال الجمهور  
 حقيقة الوجوب انما هي في الندب وقيل للطلب المشترك وقيل  
 مشترك في العذر والعامة الوقوف بهما اذ راجعاً بينهما في الغرض  
 قوله يلزم ان يكونا موضوعاً للقدر المشترك وكونها مشتركة  
 اشتراكاً والتحقا راجعاً للوجوب والندب كالأشراك اللفظي  
 ايضا بهما وقد صرح بذلك في العمدة غير مشروحه قال في المحصول  
 ومنهم من ان التوقف فيهم فرق ثلث الاول الا وهو انما القدر  
 المشترك الثاني الذي قالوا انها مشتركة في الوجوب والندب لفظاً الثاني

الذين قالوا انها حصص الماء الوجوب فقط والندب فقط او  
 معا بالاشتراك كقولهم لا بد من فعله في ذلك الا انما جعل  
 الندب بالثلاثة مندرجاً تحت القول بالتوقف في الامر وهو  
 الذي عندهما في التوقف والاول والاطل للصيغة او  
 على العاين سوفيقهما في الوجوب والندب بالاعتدال بالاشتراك  
 اللفظي فإذ لا بد من العذر المشترك في الماء صريحاً  
**قال** والتميز في قولهم العذر المشترك **قوله** فان قلت قد رتبتم  
 واقسام الطلب في عده الشئ المنان طلب الشئ على سبب الحاجة  
 فصيغة الامر او انما هي في التميز بتعبيره لطلب الفعل فكيف يصح  
 ان يجعل في القسم الاول فيكون لطلب الفعل اصلاً فإذ لا  
 اراد في القسم الاول ان لا يفيد الطلب المعبر في الامر اصلاً غير مشترك  
 امكان المظهر والاعتدال في الطلب اصلاً جازاً في غير نوع آخر  
 في الطلب فلا اشكال **قال** وهو طلب الكلف في الفعل متعللاً  
**الاول** بطلب الكلف على كذا ما مر في الامر لانه في قوله  
 كلف في الزمان **قال** وهو كما لا امره انما متعللاً **قوله** لما كان طلب  
 الفعل متعللاً قد شرط في وجوبه والندب كما زعم الشيخ ثم  
 انما هو طلب الكلف في الفعل متعللاً قدر مشترك بين الوجوب والندب  
 فكل من موضوعاً للقدر المشترك بهما عند المنص على احداهما واختار  
 عند الجمهور كما قلناه في الامر **قال** فانهم اختلفوا في اعتبار الندب



قد اوردنا فيما سبق في هذا الاختلاف مبين على اختلاف  
 في اعدام العقل مقدورا **والاول** **ما** والطلب لا يتوقف  
 للطلب عليه فوجود ذلك السبب الحاصل في ذلك الطلب **ما** **اقول**  
 هذا الوجه يقتضي ان يكون المذکور مراداً على الطلب **ما**  
 ولكن ذلك فان قولك ان مرادك معدن قولك ان تكرم المراد  
 لا يقول ان الطلب ان مرادك ان يكون المراد المذكور مرتباً  
 اكرام المحاطب للمحكم لا على طلب كرامه فالسبب للتعريف في كلام  
 انما يخرج الاكرام من موق **ما** لان العلم الغايير لوجوده معلومة  
 للعلم الغائرية **ما** المناسب في حال العلم الغائرية بوجود معلومة  
 لمعلولها وانما يتب ما يتبها عليه فان الكلام في سبب الطلب هو  
 سبب لطلبه على الطلب وقوله ولهذا قالوا ان الغاية معدوم  
 الذي في العلم والمعلول وما في الخارج عنه ويؤيد ما ذكرناه واقر كلامه  
 بهذا معلول العلم الغائرية تنوسط المعلول او علم العلم الغائرية  
 للمعلول فكونه علم للمعلول ايضا كما يقع ظاهر **ما** وانما يظهر  
 كلام لا بد فيه من حمل الحكم عليه والحاصل على الكلام الخبر فاذا كان  
 به هو الوجه الصحيح وذكره في انشاح المفصل في هذه الاشياء فمعه  
 متضمن مع الطلب والطلب لا يكون الا الغرض فقد تضمنت المعاني  
 سبب فادرك السبب علم انما السبب وهذا مع الشرط  
 ولما قلنا ان العلم لا يرد على العلم بل ما فيها مع العلم نظر الى

هذا الوجه يقتضي ان يكون المذکور مراداً على الطلب  
 ولكن ذلك فان قولك ان مرادك معدن قولك ان تكرم المراد  
 لا يقول ان الطلب ان مرادك ان يكون المراد المذكور مرتباً  
 اكرام المحاطب للمحكم لا على طلب كرامه فالسبب للتعريف في كلام  
 انما يخرج الاكرام من موق **ما** لان العلم الغايير لوجوده معلومة  
 للعلم الغائرية **ما** المناسب في حال العلم الغائرية بوجود معلومة  
 لمعلولها وانما يتب ما يتبها عليه فان الكلام في سبب الطلب هو  
 سبب لطلبه على الطلب وقوله ولهذا قالوا ان الغاية معدوم  
 الذي في العلم والمعلول وما في الخارج عنه ويؤيد ما ذكرناه واقر كلامه  
 بهذا معلول العلم الغائرية تنوسط المعلول او علم العلم الغائرية  
 للمعلول فكونه علم للمعلول ايضا كما يقع ظاهر **ما** وانما يظهر  
 كلام لا بد فيه من حمل الحكم عليه والحاصل على الكلام الخبر فاذا كان  
 به هو الوجه الصحيح وذكره في انشاح المفصل في هذه الاشياء فمعه  
 متضمن مع الطلب والطلب لا يكون الا الغرض فقد تضمنت المعاني  
 سبب فادرك السبب علم انما السبب وهذا مع الشرط  
 ولما قلنا ان العلم لا يرد على العلم بل ما فيها مع العلم نظر الى

المطلوب المذكور وهذا خلافاً للقول ان المذکور لا يكون كقولنا في الخارج  
 بخلاف الطلب فان المذکور لا يكون الا في الخارج عنه والا كان عبثاً  
 وكان الشارح فيهم من اول كلام الوجه الاول وجعل قوله  
 للعلم الغائرية احوال الى الوجه الثاني والحق ان مجموع كلام وجه  
 واحد والمراد من الوجه الثاني لا الاول الفساد وادري قوله  
 والطلب لا يكون الا الغرض ان لا يكون الا الغرض المطبق والطلب  
 وادري قوله والا كان عبثاً ان يكون عبثاً في الغالب لان الاشياء  
 في الطلب لا تكون الا الغرض **ما** او غيره من توقف ذلك الغير على حصوله  
**ما** **الظاهر** في هذا قوله في ذلك الغير على سبب سبب في الخارج  
 كما ذكره في الوجه الاول فان هذا المذکور على انه من جملة العلم  
 فادركه في مجرد التوقف **ما** فلان الشرط لا يلزم ان يكون علم  
 تام لحصول الجواب بل يكفي في ذلك كقولنا في الجواب المذكور  
 ان كنت للتعريف والاصول في علمه ان قد علمت السبب فله علم مرتب  
 الثاني على الاول وانما يعمل في الشرط هو جزء الخبير والعلم الثاني  
 في تعبد الجواب قطعاً والخبر المتبادر من قولنا في الشرط  
 ضربتكم في العلم الثاني من ترتب على الغرض الاول يحصل هو حصول  
 لانه يتوقف عليه بعدم ما بعد ما يدور في عين حصوله بعد حصوله  
 كما هو مع الشرط اصطلاحاً واما قوله نداء الذي من ان يقدر  
 الصلوة فعليه ان يرد الى المؤمنين ينفذ له عبادته والاشارة







مقولاهم ولا يكون ايضا فيهم الجواب الى السؤال المقدر هو ما لكم من  
 انكم معانقوا فقولوا السلام هذا حكمه بلامهم واما كلامهم  
 مع باطنهم فقد فصل فينا في مستوفى غاير الكون كذا او بلا  
 او سنا فاوليس كلامهم انهم ليسوا بغير مستوفى فصل او وصل  
 فالمتن لا يخفى هو الحكاية والحق فادعنا للمالكين او البدر او  
 في حال العمل بها في الاعراب واما في الفعل فصحته الاشهاد  
 بالحكاية في الآية في حال الاعراب وصحته الاشهاد بالحكاية فينا  
 لا العمل بها في الاعراب في الحاصل في لفظه فصل التبرير فيهم عما  
 قبل فذلك الحكاية في حال الاعراب وهذا الاعتبار يستشهد  
 في هذا الحكم ولا يخفى الفصل فينا في مستوفى غاير ذلك الحكم  
 ووجه العمل بها في الاعراب وهذا الاعتبار يستشهد به للمالكين  
 او البدر او السنا ووجه العمل بها في الاعراب فينا اطينا في توضيح  
 الكلام السبعين في دفع ما يتوهم الشارح فيما يرد عليك في  
**قوله** ارجو ان العاطفة لا تقع في عطف الجملة **قوله** اياكم  
 فلا تروى صحتها فينا او في مستوفى وذلك في المستوفى  
 في المدوات واما حكمه بالحكاية في دفع ما يتوهم في لفظه لا يخفى  
 في لفظه ولا يتصور العمل في حال الاعراب فينا او في مستوفى  
 فيه وجه حسن لا فعله فيجوز انما اعتقد وجهه ووجه فعله  
 فلا يبعد صحة قياسه في مستوفى في دفع ما يتوهم في لفظه لا يخفى

في ما لا يقع في عطف الجملة في المستوفى في حال الاعراب فينا او في مستوفى  
 او الكلام فيها والحق فينا في مستوفى فينا او في مستوفى  
 او في مستوفى فينا او في مستوفى فينا او في مستوفى فينا  
 في حال العمل بها في الاعراب واما في الفعل فصحته الاشهاد  
 بالحكاية في الآية في حال الاعراب وصحته الاشهاد بالحكاية فينا  
 لا العمل بها في الاعراب في الحاصل في لفظه فصل التبرير فيهم عما  
 قبل فذلك الحكاية في حال الاعراب وهذا الاعتبار يستشهد  
 في هذا الحكم ولا يخفى الفصل فينا في مستوفى غاير ذلك الحكم  
 ووجه العمل بها في الاعراب وهذا الاعتبار يستشهد به للمالكين  
 او البدر او السنا ووجه العمل بها في الاعراب فينا اطينا في توضيح  
 الكلام السبعين في دفع ما يتوهم الشارح فيما يرد عليك في  
**قوله** ارجو ان العاطفة لا تقع في عطف الجملة **قوله** اياكم  
 فلا تروى صحتها فينا او في مستوفى وذلك في المستوفى  
 في المدوات واما حكمه بالحكاية في دفع ما يتوهم في لفظه لا يخفى  
 في لفظه ولا يتصور العمل في حال الاعراب فينا او في مستوفى  
 فيه وجه حسن لا فعله فيجوز انما اعتقد وجهه ووجه فعله  
 فلا يبعد صحة قياسه في مستوفى في دفع ما يتوهم في لفظه لا يخفى



على بعض احتمالات جوع والباطال ولا اعطفت هم احتمالاً متفقاً  
 في الحصول على النصوصية وانما حجبنا هذا الاحتمال بالبحر  
 في بعض الصور والاحتمال ليقال لعلنا اذا لم يعطف احد بهما  
 الاخر فيم احتمالاً معقولاً في الحصول على العقل ضرورة الامر  
 الواقعية في نفس الامر كونه محتملاً فيها واما الكفر به الدلالة مقصود  
 للشك وان اعطفت الوجود فقد دل على اجتماع عدالة لفظة مقصود  
 ثم لم يرد الدلالة لا يحفل كل حلتين محتملتين في الواقع كما لا يخفى في  
 جملة من سطرين بجملة الخاتمة والتساير ومعرفة به الاحوال  
 فيما لم يحل تعرضه جداً فدل ذلك تسكبهما العرب **قار** فاحتمل  
 اذا اعطفت شيء على هو الشرط وهو محال ضرباً لا انما لم انه  
 اذا جعلنا الشرطية واعطفت الله يستمر على هو الشرط اذا الكلام  
 اختصاراً لا يرد بهما على كل من الاشياء طينهم بطريقهم الشرط  
 وانما لم ذلك لكون الشرط على المعطوف والمعطوف على الجواز  
 وهو من حاصل الجواب انه اذا اعطفت كل من الشرط والاولى من  
 الغير الثانية كان المعطوف اذا قالوا ذلك كنهانهم وهو في  
 احدهما ذكره المنهج الشيخ والثالث لروم اختصاص الاستدلال  
 بزمانه القول الاخيرة على انفسهم بانما مستوفى واذا جعل في القر  
 الاولى الكلام على ما في المنهج **قار** ولم يجعل ايضا محمداً  
 للام لا الغرض لعل الامر لا يرد له او تعليل للرسالة ويجاب

فكان قبل امرهم بالرسالة لكونه على كونه في الكلام متعلقاً بالامر فغاية  
 او قل امرهم بان يردوا لكونه على كونه في الكلام متعلقاً بالامر فغاية  
 بهما امر معلل على الثاني امر معلل وقوله الامر في الجرم بالكلية  
 يميز الامر على كونه لكونه انما يظهر على الثاني واما على الاول فيكون  
 هو الامر لا امر لا يستلزم على كونه لكونه لا علم له بما جعل سبب عدم  
 الجرم بهما ليجعل سبب الفصل فان كان العلم والعرض شيئاً بعد  
 يناسب تقديره لكونه لكونه **قار** فهذا مثال لحد كمال  
 الانقطاع بين الجملتين وقد عاين المقصد بالتمثيل هو واقع وكلام  
 الزايد والجليلان في كلامه ليس محالاً في العرب **قار** فبحث  
 اما اولاً فلان ما تقدم من قوله لم يعطف عليه لم يجعل ايضا محمداً  
 كما دل على ذلك الكلام في المثال الذي هو المحال على قول الزايد فان  
 تعليل الامر وانما كان المعنى المحمدي اما بصورة كلامه وانما  
 فهو انما يحكي كلام الزايد على منواله وليس لعل الامر وادام  
 الزايد ولا يحرم ما بعده جواز بل ليس الاحكامية لتعليل الواو  
 فيه الجرم كمال وادامه وانما يابا فلان لا خفاء في التفسير  
 كمال الانقطاع على وجه وجوب الفصل بين الجملتين واحتلالهما خبراً  
 لفظاً ومعنى لوجوب الفصل بينهما اذا كان الاول معلل بالامر كنهانهم  
 وقد ورد العطف في الجمل المحكية بعد القول كما كونها مختلفة وك  
 الاختلاف في قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ومعنا العليل بعد قوله

٢  
قار



نقد

جوار العطف هنا في سورة الفتح على السلام في مثل يقول  
 قال زيد بن الخطاب وصل في المسجد على جواره ايضا انهم  
 قالوا لجلال الاول المار بكونه له ما في الغراب اولاً وعلى الاول  
 لخصر شريك الثاني للاولى وحكم ذلك الغراب عطف  
 عليها كما تقدم وذكر المشرط كونه في العطف والاولى مقبولا  
 فيكون بين الجملتين جملة جامدة على راس العطف بين المفرد  
 فقد جعلوا الترتيب لها محل والاولى في حكم المفردات والتفوا  
 بالجملة الجامدة ولم ينفقوا في هذا القسم الى الاختلاف في جمل  
 او انشاء على ظهوره فائدة العطف بالاولى واغترت في ترك  
 المذكور وما لا غير وذلك لاختلاف معنوه في القسم الثاني  
 وهو لا يكون لجملة الاول محمول الغراب فلو كان كذلك لحوال  
 امر وجب لهما الانقطاع ونظيره حارثة في القسمين لكان  
 ذلك التقييم وحصل اعتبار تلك الاحوال باسم الثاني فيها  
 فانه قد حصل في الجملة من اواناء لفظا ومعنا او معنوا لفظا  
 كما لا يخفى على من يقرأها او حيز مطلقا سواء كان الاول محمول الغراب  
 او لا فله الجمل الترتيب لها محل والاولى في حكم المفردات ليس  
 الرمي احدها مقصودة بالذات فلا يفتات الى اختلاف في النسب  
 بالجملة والثاني في خصوصية الجملة المحكية بعد القول بالجملة في حكم  
 المفردات الرقوع من موقعها لاختلاف المحل لهما فان نسبها معصوف

بمنها

يعتبر حالها العارضة لها وانما الثاني قولنا في المثال الثاني  
 المصراع اسم ككلمة عباد الله على المحل لا باعتبار معنى الجملة  
 ولا تعطف ذلك ولا قوله تعالى اما معكم اما يحسنه من  
 الدين من فقهه بجان احدهما فصل قوله اما يحسنه من  
 قبله في كلامهم وذلك لكونها تأكيد الاول او بدلا عنها او ابتداء  
 وعلى هذا الجمل الاول ولا محل لها او ما فصلت عنه نظم الآية في ذلك  
 الحكاية كلامهم على ما كان عليه في المجموع كلام واحد بحد الحكاية  
 ابتداءه على صورته والثاني فصل الدين من فقهه في ذلك  
 في الحكاية دون المحل اذ لم يوجد فيه في الجملة الاول في الحكاية محل  
 الغراب وهذا الاعتبار اورد الاية فيما وقفتنا عليه  
 فانه قد ثبت في المثال المقصود منها كلام الرائد كذا لم  
 يطلع عليه الا الحكاية الشاعرة كلام اورد المصراع والاولى  
 على فاصلة في قولها على سوء كلام الجمل الانقطاع لاختلاف  
 خبر اواناء لفظا ومعنا وقد اتفقنا في فصله عن الحكاية في الجملة  
 فيها العطف عليه فيكون الاول كلام الحكاية كما وقوله في قوله  
 حسبنا وليم الوكيل فله الجمل المحكي كذا في الاول في الجمل المحكية  
 كذا واحدة منها كلاما راسها التأكيد كذا واحدة محكية على حالها  
 والجمل الثاني منها العطف لهما تعليل لما تضمنه الاول في مخرجها  
 في المصراع متحدة معا بحيث جعلها محكية واحدة في العطف

فما تامل



في الحكاية لهذه العلة الى الجمل الا انقطاع كالمعنى الرابع **قوله**  
 واما العلة فلما لم يتميز عطف البيان بالابان بدلالة **قوله**  
 اكون التابع والاعلى بعض احوال المسوع فاللحظة له في الجمل  
 كانت الجمل محكوما عليها به كالمحل وحيث هو محال لا يصح لذلك  
**قوله** فوزا من هذا المنقذين وزا من زيد الشاذ في جاء في زيدا يكون  
 معر القول ذلك الكتاب الى قوله لا ريب فيه ذكر في الكشف  
 لا ريب فيه هو كونه معر لذلك الكتاب ولم يرد المنقذين  
 لقوله لا ريب فيه وهذا واضح لا سكال على ما المذكور في الكتاب  
 الموافق للمخارفة في علمه الى الاسباب في العطف **قوله**  
 في الارباب في الشرا كرها في كونهما كابد لذلك الكتاب ولا امتناع  
 فيه لما ليس عطف التاكيد على التوكيد لا عطف احد التاكيد على  
 الآخر والنقص عن التاكيد كما كان لا ريب فيه كونه الجمل الاول  
 احدثها وصار من تنمها في الجملة السابقة الزنوم العطف  
 عليها من ذلك الكتاب معيد بما هو من تنمها ولا الجمل اللطيف مسكر  
 للبدل المنقذين هو كونهما وقد صار صاحب المعالج الى ذلك  
 حيث قال وكذلك فصل المنقذين مع القرير في ذلك قبل ان  
 قوله ذلك لا ريب فيه مسوق لوصف المنقذين كونهما وباقوله  
 من المنقذين بقدره كما لا يخفى من **قوله** **قوله** ولم يعتبر في الجمل  
 لانه لم يتميز التاكيد الابان لفظه مسوع واليه

بالسنة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى لا يحققه **قوله**  
 التاكيد لهما من التاكيد **قوله** التاكيد هذا الوجه لا يحققه  
 لان التاكيد المنقذين فيها لا بد له في لفظه لفظ المسوع وليس  
 المراد ما كبد الجمل كونه راجح لانه واحد من التاكيد هذا القيد ثم  
 الجمل لا محال له في التاكيد لا ريب لا يصور فيه ما هو المقصد بالفتنة  
 امتياز ان يميز هذا التاكيد فلا تصور في الجمل هو من ايد  
 التاكيد مما في التاكيد فانه قلت ما جعلته تاكيد لفظيا  
 بشيء من الجمل مغايرة لفظه المذكور مع اتفاق المعنى  
 التاكيد للفظ في عدم القصد بالنسبة فلما وجعلته يذكّر التاكيد  
 للفظ ولم يجعله منزلة من الجمل قلت العدة الكثرة اليه كونه مقصود  
 بالمراد في ذاتها مما جعلته تاكيد العطف او لم يكن سببا في  
 القصد الى الجمل الثانية منزلة قصد السنة في العودات ولهذا جاء  
 في ترتيب الجمل الثانية في الاول مرة بعد العطف **قوله** **قوله**  
 اظهار الكراهة لاقامة **قوله** كذا اعانة المعالج ولا يظهر  
 فقال كما اظهرها كما في الكراهة اذ في المعالج كما لا يظهر فقط  
 في محض كونه الكراهة غير كماله في المقصود كما في الجمل **قوله**  
 اذ لا كنه حذف لان الاعانة شان اظهار الكراهة على كمالها  
 وشدة تمام **قوله** **قوله** لا يقيم على الجمل وهو محال اظهرها الكراهة  
 لم يرد الى التاكيد مستعمل في كمال اظهرها رطل اذ انه لا على كراهة



شديد دلالة واضحة وقد حصل فيها ما اظهرها واظهار  
 كما انها وشخص مدعيا معقول فيه **فان** دلالة على كونه انما  
 والمطابق له انما يمكن ان يحاط به من ذلك من غير ان يفرق  
 ولا يفرق بين الطلب والارادة ففقدوا الفعل والغير هو  
 ارادة من فكيف يدور الامر بالارادة ومدلول الامر هو الكراهية  
 وفرق بينهما ولم يجعل طلب الفعل والغير عبارة عن ارادة منه  
 وطلب عدم او الكف عنه عبارة عن كراهية منه كالاشياء  
 في صحتها كونه لا لا تقتضي على ما ذكرنا المطابقة اليتم كالمعروف  
 وقوله حقيقة اظهرها كراهية انما منه تسامح فان قيل لا يتم  
 ليس متعللا في اظهار الكراهية كونه حقيقة فيه بل هو حقيقة كراهية  
 اقامته وتجاهله فيها يحصل اظهارا واذا اكد التوجه على ظاهر  
 الكراهية دلالة واضحة فاذا اعمل لا تقتضي الكراهية الحاصلة حصل  
 اظهارها كالهوا وكما اظهرها بما مر **فان** قريب من هذا ان وذلك  
 لان اللفظ اذا فهم من معناه وضع له قصدا وصريحا احمل كونه  
 لضرورة حصوله في ما ذكرنا كونه كذلك كونه محاذ فيه لغيره  
 شهرة ولم يصل الى احد الحقيقة ولما جرد كونه جرد اللفظ الموضوع  
 اوله والاصح العلة فلا يكون كونه معناه واللفظ قصدا او  
**فان** ونعني **فان** وذلك لان كونه لهم من الضيق والامر  
 بانته من مرجح وعلى تقدير صحة فالنصر حقيقة عرفت

اشهد

وذكر له الاقامه مدلوله العام والوجود في صرحا من معناها  
 لامعناه العرفي اولم يثبت في صرحا من ففقد دلالة **فان** والظاهر  
 في الجملة الاول ان صرحا من منصوبه **فان** قد حققنا الكلام في ذلك  
 المقام على وجه الاحتياج مع الاعادة في نظاره وقدرته  
 استظهاره بل على الجملة الاولى فيها وافية تمام المراد  
 لكنها كغير الوافية لا تخفى كفاية الاولى ارادة من الوافية  
 وآخر كلامه كغير الوافية **فان** والاحتمال انما يربط بطلان  
 للفعل لانا اذا قطعنا المطر **فان** اذا قطع المطر الفاعل  
 وسوسه وقال ونظر الى غير الفعلين **فان** مطلق الوسوسة  
 مطلق القول لم يصلح الثاني كونه سائلا ولا لانه مطلقا  
 فلا يفهم منه صريح به الوسوسة بل هو اللفظ الثاني من جهة  
 التعلق بالمعول ايضا يصلح بيان الاول **فان** من المقيد  
 الفاعل والمفعول الثاني لمطلق الوسوسة والوسوسة الشبهة  
 بالوسوسة الشبهة الاولى من عدمها في السببية انما يوجب  
 دور غير العليل **فان** فظهر ان قطعنا ايضا الاحتياط **فان**  
 وهو كونه من الجملة كلامه على ما كان من العطف على كلامه  
 وفيه قطع بل انما لا يتوهم عطفها على ما هو مشتمل على ذلك لان  
**فان** وللوجوب **فان** وهو كونه من الجملة كلامه على ما كان من العطف  
 من انما كان على ما كان في قطع عما قبلها وجوب **فان** لان لم يمتنع



عطف على الجملة الشرطية آه عليه ان يقال لا حاجة الى ذلك البتة الى الجملة  
عنده المراء والشرط قيد وقيد فيكون شرطه والماء وغيرهما  
وغيره من امتناع العطف على الجراء ولم يتحقق في الشرط والجاء  
حكم لتوحيد ما كان له احد من المجموع المركز منها احكامها الى  
بنا ان تصاغ العطف عليها وقد مر ما بهات السارح يتحقق ذلك  
على طريقه في العريب فانه قلب العطف على الجراء المصير  
بوجهين الاول العطف على القيد جزء والمعطوف عليه في القيد  
جزء من جزاء المعطوف عليه لا حكمه الاحكام الثاني ان يعبر العطف  
اولا ثم يقيد ثانيا فيكون ذلك القيد حكما احكام المعطوف عليه  
مشتركا بينه وبين المعطوف فيجوز جعل عطف الله بستره على قول  
في الوجه الاول وكذا المراد من العطف على الشرط قلنا في صرح  
فيما تقدم ان المعطوف عليه ان كان مقدما فقيه متقدم على كان  
المتبادر له طاسات والعطف هو انهما في القيد في القيد  
كافي في المنع فاقول في القول في قوله فاذا جاء اجلهم الا حيث  
رغمت المتبادر الى الفهم هو ان لا يترك قلب قد يقال في الظاهر المتبادر  
لدايل ما وقع من كافي الاية الكريمة فان التقديم في زمان مجزئ الاجل  
مستحيل محالة فلا فائدة في نفوذ وجوب العطف على المتقدم  
فيه فانه قلنا في الجمل على عطف الله بستره في القيد قلنا  
ان القيد به هنا مثلها في الظاهر فلا يلزم من صحة الفقه للظاهر القيد

بلاحظ القيد ولا  
ثم يعطف عليه ثانيا  
فلا يلزم من التكرار  
ذلك

اصغف **ما** بالاول اتحادهما في المعنى في التحقيق بناء على  
تقاولهم تلك المقالات اوقات الخلوات وسبب الاستدلال بهم بالوحيين  
**ما** كما يفصل الجواب عن السوال الثاني بما ذكره في الاتصال  
منهم وادع في فصل الجواب عن السوال الثاني بما ذكره في الاتصال  
والاختلاف في اوقات اداءه فكل في الفصل في الاستدلال فيه  
كما في الاتصال لا الشبهة كما في الاتصال **ما** او غير ذلك مثل  
بديهة الحكم على ما في فطانه وادركه الحكم السابق  
للسوال او على ما في السماع وعدم تبيين ذلك الا بعد  
الجواب **ما** في غير الخلقين خاف في الغرض والاسلوب  
قبل وذلك لان العرض في الجملة الاول شدة عضاد التحد  
وتغير ما سبق الكلام اول ما في الكتاب الكامل والعوض الثاني  
ان يغرب عن الكفارة فيهم والتصام والتعالي في الله سطر اذا  
كررهم عند ذكر الميسر في السور الاول طريق الاداء فيها الحكم على  
الكتاب وجعل المتقدم يتبع حكمه بغيره في الثانية الحكم على الثاني  
ولذلك صدرت الثانية بانه عليها على الطاعين الاول وانها في غير  
**ما** وذلك في العادة انه اذا قيل فلان على السبيل في سبيل  
وموجعه آه وذلك لان السماع اذا سمع في ذلك امر في صدق  
نصديقا ما حصل له التصديق بان فرضه سببا في الجملة في غير  
اللاحظ خصوصية في باب التخصيص وعدد فيحتاج الى احوال















الغير ذلك في المقدار يتشخص في ذاته الشك كانه حركه وقوس على الصا  
 حال التماثل في المقارن فانه قل ان كان التماثل والنضاد متساويين  
 فلم كان الاول جامعا عليا والشار ومما قلنا ان التماثل سواء  
 كان به طين او حجرين او كل اوجه امر اذا التفت العقل  
 اقتصر الجمع بينهما وذلك لانه في نفسه الجمع ولا حاجة في ذلك الجمع  
 على كره العقل ان لا يكون وسط الآلات واما النضاد فانه امر  
 اذا نظر العقل اليه لم ينقض الجمع المضاد به لانه في نفسه صا  
 لذلك بل يحتاج فيه الى احراز الوجود او غير ذلك فيحتاج  
 فانه في نفسه مستند الى الوجود مطلقا مع انه اذا كان كليا لم يترك  
 الوجود اصلا فلم ينقض بسبب جمعا ولم يجل في ذلك قطعا قلنا  
 الادراك الحقيقى عام للنفس وان كان متعلقا بكل او جزى كل  
 القوا لا تلت لها استعمال في الادراك والقوة العممية في ذاتها  
 اكثر لها في ادراك المعاني البرية المتعلقة بالحس والنفوس عليها  
 وتستعين بها في ادراك الحواس ولذلك قيل الوجود ساطع  
 القوا الحسية لا يجاب عليها في العقولات المشرفة عن الحس  
 طر في العقولات العرفية ولذلك يجعل فيها وحكم عليها باحكام  
 المحسوسات فالمراد بالجامع الوجود من ينقض العقل في الوجود الجمع  
 ولم يستعمل في اقتصر الجمع سواء كان ذلك الجامع مدركا للعقل  
 بالذات او بواسطة الوجود ولما كان الوجود كنه في هذا الاقتضاء

اليه كانه الشك في السكين في الجملة لعدم الدافعه عما ينبغي ان  
 ينزل العقل وظلالها من الوجود هذا واما المقارن فانه كانه  
 الصور المحسوسة فلا شك اننا نقض الجمع بينهما والتماثل في حرفة  
 في ذلك وكذا المقارن في المعاني الوهمية وبندها وبها في الصور  
 اليه بل الوجود ما ينزع المعاني والصور الحسية بل المقارن في المعنى  
 المنزلة عن الحسوسات بسبب اليه ايضا لان تلك العقولات  
 مشرفة على الصور الحسية اليه ايضا في العقولات العرفية لو فرضنا  
 تقارب تلك اليه في منظر كنهها في نفسه بصدده والار  
 العرفية المعنوية في اللفظ بمرادها وادراكنا في تفصيل وتحقيق لما ذكره  
 في الشرح وفائدة واضح في قولنا في استماع العطف مطلقا  
 فانه اذا قصد الى هذا الامر الواقع في يوم بالجموع حار العطف لان  
 الغرض الاصلي هو هذا القيد فهو منها جامع ملطف اليه واما  
 اذا قصد الى بيان وقوع تلك الامور الواجبة وجعل الوجود الجمع  
 قد اتا بها فلا يجوز العطف لانه لا يحل مع بل لانه جامع يملكت  
 اليه بما ذكره في الحاشية والشيء المستند كلام السكاك ان ر  
 الى ذكرناه حيث قال في مثل الانشطار في غير الاحتلاف خبرا  
 او ان شاء الله ذكره كونه حديث وقع في خاطر نفسه حديث آخر لا جامع  
 اليه وبما ثبت في بوجاهة وبندها جامع عن ملطف اليه بعد مقامه عليه  
 ودرجوا الى ذكره في فيقوده في الذكر مفصولا ثم قال ومنه اننا



وحدل الجمل كذا كذا لم ورد الكلام الى ان قال وانما  
 فليس في ضمير ضمير بنو ما ملكت من الحق بذكر الخاتم وذكر الخف كاشفنا عنه **فان**  
 فقد صرح بان الخاتم في المسند جامع لكثير من مفسدات الشيء  
 المقام فلو فرض قصد المتكلم الى ايراد اعداد الاشياء الضمنية المتعلقة به  
 والحكم عليها بالضمق جاز في الدواخا ضمير في جنته ضيقه فقام  
 على الصورة في كلامه واختصر الحديث بالاجل لك صحة **فان**  
 لشيء من الكلام الا بان الجامع بين الحملين في العطف والاكثف  
 في صحة العطف بينهما قطعا ولا يصير جامعا بينهما اصلا بل هو  
 بين الحملين في اختلاف ابعادهما معا بينهما في موضع الضمك  
 في موضع اتصالهما بذكرهما وقوله وقدر فيهما اتصالهما في الكلام  
 وابعدهما من اتصال العطف فيهما لاسباب الجمع بينهما وانما  
 الخبر في تحديد اشارة الى اصرح به في اول اقسام العطف  
 في نحو الشرف والجاه وقراده الاربع محدثه وواضح فيما بعد  
 امتناعه في نحو ضمير وضيق وخف ضيق وقدمت اياه الا ان  
 قلنا مع عطف المفرد على المفرد وليس المتحد منها كذا محدثه  
 والمعطوف عليه لا والمعطوف بل هو خبره ما معا فكونه  
 واعتبار العطف بينهما فلا يكون معنى العطف جامعا بينهما في اختلاف  
 في الجملة او في الخبر او قد ارم بقوله معتبره كواحدة من الجملة  
 كجموع ما مع العطف بينهما واما الثاني فلان صرح في ان

تذكر ضمير خفي  
 وعناكم منه ولا  
 تتفقد وخف  
 ضيق

واما اضرار الجامع اكله  
 في صحة العطف لاهل  
 فوصر الى ما قلنا في الكلام  
 وابعدهما من اتصال  
 المعطوف بالجامع  
 بين الحملين

الاجزاء في الختام لكثير من مفسدات بينهما واما الثاني فلان ذلك  
 المعام لسنوه والجميع بذكر الخاتم وذكر الخف كاشفنا عنه **فان**  
 وكذا العقارة انما هو في الصورة التي يعلم ذلك انما هو في الصورة  
 الصورة الحاصلة في الذهن لا حصولها في صيغة كلامه في الخطاب  
 لان جموعها في صورتهما تقارن لغير صورتهما تقارنا  
 لا لغير حصول صورتهما تقارنا والفاصل هو الثاني في الاول  
 وهذا الثاني في الجملة العدم او لاضا في الصورة في الذهن  
 لاضا في حصولها في الينا المضاد بين الشيء نفسه ما وجب  
 لغير تصور بينهما معروفا في السكون وجه صحة القول في الخطاب  
 معا وتكون حصة العام الى الاصل لهما وجه صحة لانهما في العبارة  
 فوهم في المعصود والاضا في التصور مستغنى عن اريكه في القول  
 العدم كونه بينهما شبهة في الخطاب كونه بينهما تقارن مع ان  
 في الحقيقة العارية ورعاية الاختصاص فيهما واذا اردت مجرد الاضـ  
 في غير تصور للتحدية احدهما والشوق الاخر اس ان كان المقصود  
 مجرد لسنه المسند الى السند ولا شك في ان المقصود بجامع كل  
 واحد من التحدية والقبول والمهم والاعتبار والاطلاق والقبول  
 والتفويض وعدم تركه ليراعى سبب الحمل في هذه الامور لاداء  
 الحس في الوصل بينهما **فان** كلامه في غاية السقوط في كل من رفع هذا الكلام  
 في غاية السقوط ويسند الى المقصود كونه في زيادة رتبة في



نحو كرمه فاعدا قام وقدم الفعل على الفاعل بما يجب على من  
 البعيرين **قار** والذئب من كلام بعض المحققين المعطوف  
 عليه الوجهين هو محله زيد قام **قار** والشيء من المحل في الفصل  
 وأما الموصف الذي هو من الأسماء في محله الأول ذات  
 وجهين شمل على جهة اسمية وفعلية فكلمة الرفع على تأويل الاسم  
 والصبي على تأويل الفعلية هذه العبارة اشعار بالمعطوف عليه  
 في الرفع والنصب شيء واحد من الرفع بتأويل الاسمية والشيء الفعلية  
 نظر إلى الوجه الذي هو محط القابضة ويقول ذلك أنه لم يعرض للنصب  
 بحاج إلى التقدير صيغة المعطوف وعلى ذلك كونه كالمسبوبة في المثال  
 الدارورة جارية على ظاهره غير محتاج إلى ما ذكره من الرفع في صحيح  
 فكان يهتكم لما بالفصل والوصل **قار** وفي ذلك إشارة إلى الرفع  
 المحال أصلها العطف **قار** ولما جازع في محله في العطف والواو  
 والمحاصل أن بين المحل الواقعة حالا إذا كانت خالية عن صحتها  
 وحبها الواو فإراد الرفع إلى محله فصل لهذا الوصف في  
 وقوعها حالا حاله صحتها مقارنته للو ووجوب **قار**  
 الجملة الثالثة هي الرفع للرفع حالا **قار** يعنى بنفسها وقوله  
 بالقول كما في قوله الديار البطاركة وروى المحقق في المحل  
 المتأخر هو القول المقدور والجملة الثالثة في معوله لما في قوله حالا  
 ألا على سبيل المثال في قيامها عالمها المحذوف الواقعة حالا **قار**

أداما ضد الشرط المذكور أو بالضرورة لذلك الكلام بهذا الرفع  
 الشرطية أو الصحيح لرفعها بالضرورة لذلك الكلام **قار** لأنها  
 لبيان الهيئة التي عليها الفاعل والمفعول **قار** فسد فيكون على  
 اللسان فقال حاله بعد كماله لا غير كعدم دلالة الهيئة  
 الآتية والآن وذلك أن يكونا على صفة اللسان نظر إلى أنه على  
 حصول صفة **قار** استبعوا بصير المحل إلى الرفع كالمستفاد  
 لتناقض المحل والاسباب في الجملة **قار** في جهة مستبغ وكشف  
 لادو المحل الذي هو ضد وجهه كماله لا يصفى التلانة على  
 السو ولا سب المحل من الزمان المحل الذي هو كماله قبل الآلة  
 إطلاق لفظ المحل على كماله كالمقتضى وذلك لا يفسد شيئا  
 نصير المحل المحل الذي هو كماله لا يفسد شيئا كالمقتضى  
 ما بينهما على جهة المحل الواقعة في السو **قار** والرفع  
 والمفعول عند غير مهيأة العبدية من مجموع داوانا على جهة  
 بدو صفة جيل أو عليها فتكون في معاد الأمر عليها  
 في الزمان الماضي إلا أن العلم بها درالنا قصة فكله في حالها  
**قار** وعامة ما ذكره في معاد هذا المقام **قار** قد التزم في قوله  
 أنه لا وجه المستبغ جعله عانة يمكن لا يوجب كلام القوم بها  
 الوجه ولما كان مقتولا في الموضوع في كلامه لا يكتفى بغيره  
 كما في الصواب في الفاعل داوانا في قوله الماله اخذ في صفة



في قوله تعالى  
 يا ايها الذين آمنوا  
 انزلوا من كل ثوب  
 اذا قمتم اليه  
 فكلوا وشاربوا  
 ولا تسفلوا به  
 وجوهكم ولا يمشوا  
 فيكم منكم  
 فكلوا وشاربوا  
 ولا تسفلوا به  
 وجوهكم ولا يمشوا  
 فيكم منكم

لا يمتنع من مستقبلتها وماضيتها بالقياس الى  
 ذلك للقياس الى زمان التكلم معانيها الحقيقة وليذكر  
 يستبعد فقد صرح النحاة في مباحث حركات الفعل متقبلا  
 نظرا الى ما قبله والى ما مضيا نظرا الى زمان التكلم وعلى هذا فاذ  
 قلت ان زيد ركب كان المفهوم منه ركوب الركوب بالقياس الى المحرك  
 مقدر ما عليه ولا يحصل معارضة الحال عاملها واذا دخلت عليه  
 قد قوت به زمان المحرك ونفهم المقارنة بينهما وكان اداء الركوب  
 كان مقدره على المحرك فانه دواء واذا قلت ان زيد ركب  
 دل على كونه الركوب في حال المحرك ونظر صحة كلامهم في هذا التقا  
 ووجوبه في الجملة الواقعة حاله علامته الاستقبال اذ لو صدر  
 به الفهم كونه مستقبل بالقياس الى عاملها ونظر ايضا صحة  
 ما ذكره النحاة ومنه ان اذا قلت جئت وقد كنت زيدا فيلزم  
 ان يكون حال الراجح الكتاب وقد انقضت الحال المحركة لاحال التكلم  
 ويحوز كونه حال اذا كان شرع في الكتابة قد مضى منها جزء الا انه  
 ملتبس بالوقت في حال المحرك يرجع كلامه الى ما ذكرناه وانت اذا جئت  
 العلم انك محلا لصحيا فلان قد تفرغ على خطيبه فيجوز ان يكون  
 حاله **قال** وكثيرا ما يقع الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي  
 قبله بمرور طويلا لكنه تصديره لفظا فيذكر منه سورة الاستغفار  
 لا به في مثل ذلك من التاويل على وجه يحصل له اذ لو وقع في حاله

احمد

المقارن من افعال القدر اصدقه وروية والعصاة انما هي  
 مؤسرة او عسائر العلم كما في قوله تعالى كيف تكفر وتكلمون  
 الا انكم تكفرون انتم وانتم تعلمون حالكم هذه ويجوز التصدير  
 للفظ قد لا يفهم من الحق شيئا **قال** والتفاوت في الاثبات  
 لوقوعه مطلقا وخصوصا ولو مرة وقصدوا في النوع لا سفلوا  
 ظاهره في العلم ان شعرا منكم لم يركب يدركه الفرق بينه وبين  
 الماضى وضعا وان تقدم بدل على ان الفرق انما سفلوا خارج  
 ساء على الاصل كمناره وهذا هو المفهوم منه محصل الوضع  
 وما ذكره من مثله من ان اذا قول الاثبات بالنوع وقيل في رتبة  
 ضرر زيد لم يعرف **قال** وكان في الفرائض انما آه فاعلم ان كان  
 الفهم في الكثرة وجب كونه في الفرائض في الحال لوروده على  
 داء واذا اشهد داء في الفرائض الاثبات في الحال فله الفرائض وداء على  
 الفهم كان الفهم لوروده على منزلة الاثبات والنحو انما هو في حاله فيفيد داء  
 اشياء في الفرائض او هو داء الاثبات **قال** والذيل في قوله  
 الواو حاد في زيد وزيد يسر آه وذلك لان قال اولها كان بمنزلة  
 اعادة صرحا في انك تحده سبيلا الى جعل اعادة ذكره بضمير  
 مشبهة باعادة صرحا فيكون المشبهة في وجه الشبه على ما هو المشابهة  
 مرة فانما يجر جرس في قوله حاد في زيد وغيره يسر آه  
 يجعل هذا اصلا وذلك جارا يجره في الحقيقة هذا ايضا شبه الاول



بالثلاث والذاتية مع عبارة المتحرك الموحدة الموحدة  
 فصر في الحار والبراعده على المشهور من حوز اللزوم والوحي الذكر  
 والموجود في زيد وزيد وسرع فيض الحق فيكون المبتدأ في الضمير  
 لان في الظاهر موضع الصبر **قال** لا يثبت الكلام فيها الا بترك  
 التحقيق **آه** وذلك لان المستد لا يضاف لاسم يحصل الا يتحصل  
 المضاف اليه وليس بعدد من الكلام يتعين في نفسه كونه منسوبة  
 بل هو واحد في ذاته المحل للمقادير صالحة لذلك فاذا قيل كلام  
 احرف انصف بالاطناب لوالحار والواو من ذلك الكلام  
 بعينه اذا قيل الثالث يتبدل حاله في هذه الاوصاف فلا يفتقر  
 افراد الموحدة والاطناب اسد اخل في ان يضبط الاوصاف  
 والموصوفات لا تنعير المنسوب اليه ولا شكل في معارف الاوصاف  
 لو اريد ذلك فيقيقة لذلك هو مركز التحقيق والبثا على امره وهذا  
 في غاية الصحة والمساواة لا يجعل شيئا مما اوردته المعنى التسمية  
 بالاطناب في انضمام موحدة لان الاطناب بالمعنى الاول دون الثاني هو  
 في قوله تعالى وهم العظم من شغل الاشياء بالمرئيات  
 دول الاول يوجد فيما اذا قيل انهم هم المبتدأ ساء على ما سببه  
 خفية مع ذلك المقام ووجه المعنيين فيما اذا زعم في هذا المثال نظر  
 الى ما ذكره المستحق في قوله انهم ما غنوه **قال** وكذا في الجار  
 بالمعنى الثاني ووجه الاطناب **آه** المفعول الاول محمول من وجه الموحدة

هذا هو الوجه في قوله تعالى وهم العظم من شغل الاشياء بالمرئيات  
 لان العظم من شغل الاشياء بالمرئيات هو المفعول الاول  
 والمحذوف هو المفعول الثاني وهو العظم من شغل الاشياء بالمرئيات

في قوله تعالى وهم العظم من شغل الاشياء بالمرئيات  
 بالمعنى الاول والجار بالمعنى الثاني مع ادق اقل من انهم فسوقه  
 طابق المقام على ما قرأ بالعكس اذ قال انهم سبحت وكذا في الجار  
 بالمعنى الاول والاطناب بالمعنى الثاني محمول من وجه فاعمل **قال**  
 لان الكلام صرح باطلاق الاختصاص على كونه اقل من التعريف  
 حيث **قال** في بحث الجار بالمعنى الثاني للمعروف من مثله الا  
 كذا وايضا **قال** في قوله لا اختصار كونه سببا في رجوع في ذلك  
 الى ما سبق تارة الى المعنى الحلقا ما سب ما ذكر احرف كذا في  
 في مثله كذا في الامة بغير العادة **قال** وجواب الجواب في  
 في قوله الجواب **قال** في ذلك في تقديره وتلك الجواب في ما دنا  
 يا ابراهيم في مصدق الزوايا كان ما كان مما ينطق به الحار والواو  
 بحيط به الوصف في شأناهما واعتناطهما ووجهها  
 انهما وشكرهما على انهم بعلمهما وفتح البلاء العظيم بعد  
 حلوله في الكتب في نصا عنه منوطا للمعنى وليس في الغواب  
 والاعراض ووجه ان الله الذي ليس له مطلوب **قال**  
 فان شرح لا يفتد طلب شرح مراد وصدور بعد تفسيره  
 لغير ذلك الشيء وايضا ظاهر ظاهر الكلام بشعرا في قوله  
 طرف مستقر وقصده لحدوث الشرح شيئا الى صدر  
 والمصادر في نظم التنزيل نقل الكلام بالفعل الشرح لا يصر

**قال**

**آه**

**قال**

**قال**

**قال**







[illegible]

اعمالنا محل الفناء على احوالنا بالمعنى الواحد على  
ما ذكره القوم ما يدل على الكلام المذكور في المطالب  
بالمعنى الواحد انما قال على ما ذكره القوم ان رتبة الوجود  
في رتبة العبارة غير رتبة الدلالة على ما ذكره او لم يكن  
كلها في مباحث الجواز للمفرد لا في رتبة ومع ذلك  
وقد ساءل القوم فيما ذكره او لم يورد به من ان كل ما يتوقف  
عليه لم يتوقف وفيما ذكره القوم نسبة على رتبة البیان بل في العلم  
لتأخر علم المعاني في الاستعمال والربوبية ذلك ان رتبة البیان  
الدلالة في الموضوع والمقابلة مع سائر العلوم بعد رتبة  
مطابقة لمقتضى الحال فان هذه هي الاصل في المقصود  
ولكن في رفع وتنظيمها فالاول رتبة المطالب في العلم ووضع  
الدلالة ثانياً ولن يتم هذا الامر الا اذا كنا علم البیان  
نفسه اذ لا يدبر الملك والقواعد او اذ انهم لا ينفون  
علم المعاني بما معنى اخذ من علم المعاني لكن لما كان علم المعاني  
يخرج من افادة الركيبين فواحد هو علم البیان كسبها ملك  
الافادة من رتبة من رتبة المركب والمفرد والشعيرة في العلم  
فلذلك لا يخرج من علم المعاني **قال** وبالفكر المذكور للمعاني الواحد  
يخرج ملكه لا في رتبة العبارة فان لم يكن مع واحد  
بالفكر المذكور لان مدلول الكلام المطالب بالمعنى الواحد

العز أنا ومحمد بن عبد الله

151







على خلاف ما بدأ به من ان المراد بربط اللفظ باللفظ  
 فباطل ايضا لانهم لم يربطوا اللفظ باللفظ بل باللفظ  
 كونه معهودا ومرتبطا باللفظ صفة لهم كونه معهودا  
 لتعريفهم السامع من اللفظ او انهم لم يربطوا اللفظ  
 باللفظ بحيث يفهم منه المعنى صحيح اللهم الا ان ياتي اللفظ  
 وانهم فوالدلالة يذكروا انهم لم يربطوا ذلك المقصد وانه  
 مقادير الصريح باللفظ مما هو صفة اللفظ انهم لم يربطوا  
 واعتقدوا في ذلك على ما هو في الدلالة صفة اللفظ واللفظ  
 فلا بد ان يقصد بما ذكره في تعريفه ما هو صفة لهم في الدلالة  
 واللفظ على كونه بحيث يفهم منه المعنى واللفظ لا يشبه  
 فاللفظ هو الذي هو في اللفظ هو صفة اللفظ بحيث يفهم  
 من المعنى في الكلام واللفظ هو الذي هو في اللفظ  
 من المعنى في الحقيقة وفي اللفظ باللفظ المعنى في اللفظ  
 صفة له سواء قيد بكونه في اللفظ او لا نعم انهم لم يربطوا  
 كونه بحيث يفهم المعنى منه وانه صفة اللفظ حقيقة على ما هو  
 الشيء على ما هو صفة له في اللفظ لانه صفة له في اللفظ  
 يربط على ما هو صفة له وهو كونه بحيث يفهم منه المعنى  
 ما لا حاجة الى هذا القيد لان الدلالة اللفظ كما كانت ضعيفة  
 بارادة اللفظ في ارادة جارية على قانون الوضع في الكلام

منه محذور

كانت

المر

انهم لم يربطوا اللفظ بالارادة في اللفظ الطوس في اللفظ  
 مقول في اللفظ واطلق العبارة على اللفظ لان اللفظ  
 صريح بان المراد بالدلالة المطابقة للفظ على تحقيق الدلالة  
 الضمنية والاشارة به حيث لا يفسد من وجهها الى الوجه او اللام كما  
 اذا اطلق اللفظ على الكلام والمعلوم فان الجواب هو ان اللفظ  
 مفهوم قطعاً فلا يوقف فهمها على ارادة اللفظ في ارادة  
 او المعلوم والمعلوم في الكتاب هو معنى العبارة المطلقة  
 فكأن اللفظ لفظ اللفظ الذي يفسد في الدلالة  
 الثالث لانها لما كانت للوضع مدخل فيها فلا بد ان يوقف  
 على الارادة الجارية على قانون الوضع والفرق بانه المطابقة  
 وضعه صفة والآخرة حيث ذكره اللفظ في اللفظ  
 وجوب فتح اللفظ المطابقة بذلك دونها الحكم محض الحق  
 ما ذكره ذلك المحقق لان الدلالة المطابقة لما كانت في اللفظ  
 لا لعلها في الحقيقة لانه في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 التوقف على الارادة المذكورة بعد اعتبار الارادة فيها  
 اللفظ باعتبار في الباقي لم يحصل لها في اللفظ في اللفظ  
 والمطابقة في الكلام انما هو معهودا في اللفظ كان الجواب قطعاً وكذا  
 الحاصل والمعلوم قد دخل في الوضع في الدلالة على اللفظ  
 التوقف في الدلالة على ارادة جارية على قانونه وان كان ذلك المعنى

مشاولة

اللفظ

اللفظ

فتوضيحه

اللفظ في اللفظ



هو الموضوع له كمال الارادة متعلقة بغيره كاجزاء اوله والآخر  
 كمال الارادة متعلقة بالكل والمعلوم فاذا فسر اللفظ كان الجزاء  
 والظاهر مفهوماً باللفظ واذا عرفت نقول ان كل كلام على  
 بالمطابقة كما هو الحق انك لم نقله هنا فائدة اصل اللفظ  
 المشترك على الجواز اذ اطلق على الكل كان دلالة على الجواز  
 مع انه يصدق عليها انما دلالة اللفظ على تمام ما وضع له  
 فينتفيض باحدة المطابقة واذا اطلق على الجواز كان دلالة على  
 مطابقة ويصدق عليها انما دلالة اللفظ على جزمه ما وضع له وكذا  
 الحال في المعلوم واللازم على ما يقع بهما في دلالة المطابقة  
 متوقفة على الارادة كما هو الظاهر والعبارة ويدل على ايضا قوله  
 فيما بعد انما التضمن والالتزام كان له يقع ودفع اشخاص حتى  
 المطابقة بالتضمن والالتزام ما يقع لا يتم في اللفظ اذ اطلق على  
 الكل كان دلالة الجواز بالتضمن دلالة جزمه على الجواز اصلاً الا ان  
 مراد او كذا دلالة على الالتزام حين اطلاقه على المعلوم وانما  
 اشخاص جزم التضمن والالتزام بالمطابقة حال اطلاق اللفظ  
 على الجواز والالتزام بابق على حاله لان تلك الدلالة هي التي هي مطابقة  
 على نعم لا تضمننا ولا التزامنا بل هما الدلالة المطابقة على  
 الكل او المعلوم وقد اشقت لانتفاء الارادة فينتفيض ايضا  
 ولا يجوز دفع التضمن في اللفظ بل لا بد من اللفظ الواحد كما

جزء

وان هذا ان  
 الدلالة مطابقة  
 على الارادة

لا يخفى على من تعلم وانما علم ان صرف الكلام موضوعه بيان  
 في العموم ذكره في اللفظ اذ اطلق على الكل كان دلالة على  
 الجواز تضمننا للمطابقة واذا اطلق على الجواز كان دلالة عليه  
 مطابقة لا تضمننا واذا اطلق على المعلوم كان دلالة على الالتزام  
 التزامنا للمطابقة واذا اطلق على الالتزام كان دلالة عليه مطابقة  
 لا التزامنا واعترض عليه بعضهم بانهم اذا اطلق على الكل كان دلالة  
 على الجواز تضمننا للمطابقة بل دلالة على الجواز والتضمن  
 مطابقة ولا تنحالة في ذلك لا خلاف في الجزم وكذا الحال في الالتزام  
 ولا يتم ايضا ان اطلق على الجواز كان دلالة عليه مطابقة فقط بل  
 يدل على مطابقة وتضمننا كما اذا اطلقت على الالتزام دلالة على  
 والتزامنا اعترض على نفسه بان دلالة على المعنى المطابقة متوقفة  
 على الارادة واجاب عنه بان نقلهما في الكلام صحيح لا غير عليه  
 عند فطره سلمة فلا حرج في ذلك ونسب الى السكس الى السطر  
 فهم الجزم في ضم الكل والالتزام فهم الالتزام في ضم المعلوم انما  
 حق وما قوله واذا اقصى اللفظ الحق فباطل لان اللفظ موضوع  
 للكل اذ ان كل موضوع الجزم والاطلاق عليه كان محالاً وبهم  
 من الجزم في ضم الكل والمعلوم سماه اللفظ يستعمل في الموضع  
 ويضم جزمه في ضم الجزم في ضم الجزم في ضم الجزم في ضم الجزم  
 هو الجزم فالجزم مع موصوف في ضم الكل كونه مراداً له صفة وجزم

احد منهما

وكذا

فلا حرج في ذلك  
 في ضم الجزم في ضم الجزم



فهم الجوز في ضم الحاء واردة في ضمنه لغير بعيد والاول دلالة  
 الضمير دون الثاني واد اطلق اللفظ على الجوز اثنى الثاني  
 اعراضا من اللفظ في ضم الحاء والاولا في معاجلة العشرة  
 في مثل هذا الجوز لا تعلق لها بالعلم بل بالارادة وما ذكره ضرورة  
 الدلالة على الجوز او اللانضم مطابقة للضمنا او الشرا ما يتبع  
 على مقتضى خبرها اللفظ موضوع بآراء المدعي المحاضر  
 وضعنا نوعيا والثانية لى اللفظ اذ ادل على معناه المطابق  
 او لم يد على ذلك الحالة واحدة الباقين وكلنا المقتضى  
 ممنوعان اما الاول فلان الوضع المعبر به عن اللفظ بلفظه  
 بازاء المعنى ليعين بآراءه مطلقا كما والمضاج ولا شك  
 ان نفس اللفظ بآراء معناه الجواز لا يفسد بل يقر به بحجبه  
 او نوعية فلا يكون الجواز موضوعا للمعناه الجواز لا وضعها  
 ولا نوعيا واما الثانية فلما احتمل في اجتماع الاقوال والضعف  
 في حينين من الفتيين **ع** ما ذكره في الغافل الى الغافل  
 توقف الدلالة مطلقا على الارادة **ل** لانظر انما مطابقة  
 ام تضم الخ قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا فيقتصر  
 بها على الضمير وكذا العلم في اللانضم **و** والظاهر ان مراده الخ  
 بغير مراد ابر الحاجب الظاهر لمراد الثاني مع العلم انه هو  
 ايضا فلا معنى لنقل كلامه في عيسى بالظاهر انهم الا او احصاه

على تصور عنارته على فصل المعصود **و** ظاهر انه كونه شرط  
 هذا اللزوم يخرج كثير من المعاني المحاذات والكليات التي اعلم ان  
 فسر الدلالة بكون اللفظ تحت مطلق فهم منه المقسط  
 التزام اللزوم الذي هو من اسناع انفسا كقول الخارج على عقل  
 المستعمل في جعل تلك المحاذات والكليات دالة على تلك المعاني  
 بل الدال عليها عند الجميع كونه منها ووجه انما الدالة او المتأثرة  
 ووجه فسر كونه الجميع اللفظ بحيث اطلق فهم منه المقسط  
 ذلك اللزوم وهو هو لنا لغير بعيد العيب والاصول والاول  
 المتأثر بالمعقول **ل** بل كونه دالة الالتزام ايضا بما ياتي  
 الوضوح والخفاء كما قد بحث لالزم لازم الشيء ولا كما لا  
 لكس دالة لفظ على مظهره اظهره دالة على لازم لازم  
 لان الذي هو يشغل اللفظ الى ملاحظة اللزوم ولولا اصل حظه  
 اللانضم ثانيا الى ملاحظة لازم اللانضم ثانيا في ترتيب هذه  
 الملاحظات ولولا ذات سفاوت الدلالات وايضا في  
 هذا الحكم بالدلالة الضمنية ولما فيها علم سبكره واستغنى  
 عما مر عليه **ف** ان قيل بغير كونه الاموال كالمثل فيكون فهم  
 جزء الجوز بقا على غير اثنين فيكون دالة لفظ الحاء عليه  
 اوضح من دالة على الجوز **ق** فكأنهم بنوا الدلالة على انفسهم



الجزء وملاحظة بعد فهم الكل الى قدر حوالا التضمين  
 للمطابقة المركبات وملاحظة الجزء على ما ذكره بالبرز من  
 فهم الكل فلا يصح في الصريح وهو حكمه ان الصريح في المطابقة  
 على معنى المقصود الاصل واللفظ لم يفهم منه لافهم جزءا  
 على معنى دلالة اللفظ على معنى سبب الغرض له وانما الاشياء  
 لما وضع له اليه بان الجزء في التضمين اصلا والجزء المطابق  
 العموم يقال اللفظ اذا كان موضوعا للكل من حيث هو كل  
 انما اعتبارا في اجزاء كما في الالفاظ المركبة فاذا اطلق  
 ذلك اللفظ فهم الكل اجزاء وكل واحد من تلك الاجزاء  
 من مخرج الالفاظ الغنم الالفاظ في دلالة التضمين المارة  
 للمطابقة المركبات وهو مقدم على فهم الكل والاختلاف  
 الذي بعده الضمير ليس اعتبار فهم الاجزاء في فهم اداء الكل  
 لما اعتبار فهم الجزء من حيث انه امر او لفظ الكل وهو دلالة  
 التضمين ولا يخفى في ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها بعد  
 فهم الكل انما هو على التمثيل فيعلق اول الاما لاجزاء ثم اجزاء  
 الاجزاء فهم الجزء مقدم على فهم الجزء لكنه فهم من حيث انه جزء  
 ممتازا عن فهم الجزء ولا شك في فهم كونه مراد باللفظ  
 يتوقف على ملاحظة المتوقف على ملاحظة الجزء فكل واحد

وضع

الجزء على الوجه والجزء الاختلاف في الدلالات التضمينية  
 وخلافها من حيث الملاحظة والاعتبار في هذه الفنون هو فهم المراد  
 لا الفهم مطلقا وكثيرا من الامثلة الكتابية التي احذر في قوله  
 كثير من امثلة الكتابية في السببية فلما لا تصور الا في المعاني الترتيبية  
 بخلاف الكتابية في الموصوف او الصفة فانها في المعاني الالزامية  
 بذاتية ما يتسلسل في الكلام في هذا المقام وهو بعد عمل  
 نظرا في نقله في بيان وجه النظر اما والافعال عدم الخوض  
 والتفاه في المطابقة لما يمكنه المناقشة فيه اذ العلم بالوضع بمعنى  
 الاعتقاد الجازم غير شرط وطول النظر وهو قابل للشدّة والضعف  
 اقول في تصور اختلاف المطابقة وضوحا وخفايا في اختلاف  
 شرطها قوة وضعها وان تقدم المراد بالاختلاف في الوضع  
 والخفايا يكون الكتابية ذلك نظر الى دلالة لا يجد نفعها الا  
 في التعريف بعد التفصيل بالمتبادر مطلق الاختلاف في الوضع  
 والتفاه سواء كان النظر الى نفس الالفاظ او باعتبار غير ذلك  
 يقال ان صورة المطابقة اختلاف في وضوحها وخفايا الاجزاء  
 في العلم بالوضع وذلك لان ضبط الحكم لا يطلع على مراد  
 علم الخاطب فلا يمكنه ان يراد المعنى الواحد بالالفاظ  
 المطابقة مراد بالمرتب للوضوح والتفاه نعم اذا كان اللفظ  
 متبادرا معان فكله رعاية اختلاف المطابقة في



بسم الله الرحمن الرحيم

انظر المعلوم وايضا وسلم ما ذكره دل على المطابقة وعدم التماثل  
منها لا يراد المذكور وذلك لا ينافي اعتبارها مع غيرها في ذلك  
اليراد ما يحكيه من مراد من الالفاظ وقالوا بالانسان  
فلا لا لوصوع والخفاء في الضمير واوضح لوجوه تصور  
جميع الاجزاء عند تصور الكل وكيفية الضمير بانها لا تطابق  
معنا التسمية في الحصول في اللفظ لا التماثل الزائد اقول  
قد ينشأ في المدلولات التسمية مختلفات متوفا وخفاء حيث  
انها مرادة باللفظ ومعصودة بالدلالة التسمية ومرادة  
بها ولا تنفع في ذلك الاجزاء معصودة عند تصور الكل قال الامة  
الجوهر اللفظ الموضوع للكل اقرب مما مرادة به الجوهر واوضح  
وحيث ان الدلالة على كل منها تسمى بالامور لا تختلف بالدلالة  
التسمية وضوحا وخفاء الا ان دل عليه التسمية بحلف الموضوع  
والخفاء وحيث انه مراد باللفظ كما في المعنى فهم المراد قال  
واما اننا قلنا في قبيل المعنى الواحد على ثوبية الكلام المطابق  
لما تقتضى الحال فلا يشعر باللفظ ولا بد منه ليصح الكلام  
وذلك لان الالفاظ المذكورة في التعريفات اما محل على  
ما يتبادر منها فكيف تصور كلها على الا اشعار بانها غير  
ومباشرة في تجرب محسوس او كذا في علمها ان رة الى ما فصلنا  
في تصانيفنا ذكره مد شرح في تعريف علم البيان الى انها



وانتجبه باقرب الالفاظ الى ان كانت الاستقالات  
والما ذكره السكاك في التبيين جعل مقدرته وبيان كونه  
مقصودا من المقاصد البانية لا كونه مباحثا للمفاهيم  
داخلية المقاصد ثم الحق في الشيء اصل راسه من اصولها  
الفرعية من التلخيص والاطراف البانية فالأخفى وله مراتب  
مختلفة في الموضوع والحفاظ مع دلالة مطابقة وجه فيتمثل  
الشيء في الابدان المذكور لا ياتي بالدلالات الوضعية المطابقة  
قادرة فاقول بعض الافاضل اذ اقلت وجه كالبدر لم ترد به لما هو  
مفهومه وضعها بل ردت ان في غاية الحسنة اللطافة ارادة  
في المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضع كانه الكناية ووجه  
الشيء من مقاصد علم البانية في اربعة التبيينات الحار المرسل والاستعارة  
والكناية والوجه الضبط يقال اذا اردت اللفظ خطأ في وضع  
فاما في اربعة اوجه ما وضع له اوله على ما يقدر فاما المرسل ارادة  
على التبيين ولا في التبيين التبيين الاستعارة كالكناية في الجاه  
المرسل الالهي التبيين كونه اصلا مقصودا مقصودا لمباحث  
الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التبرير في وجه  
الجهة الاخرى التبرير اخذت كناية عن الحار المرسل في اتم  
وتظهر في التفسير مثل الحق وانما قائل زبدي وعمر ووجه  
زبدي وعمر وفيه بحث لا في قول جواد زبدي وعمر ويدل على

المرسل الالهي التبيين كونه اصلا مقصودا مقصودا لمباحث  
الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التبرير في وجه  
الجهة الاخرى التبرير اخذت كناية عن الحار المرسل في اتم  
وتظهر في التفسير مثل الحق وانما قائل زبدي وعمر ووجه  
زبدي وعمر وفيه بحث لا في قول جواد زبدي وعمر ويدل على

شأن الكل واحد منها ويلزم من ذلك شك في كونه كلاما في كتابه  
فالمحكم في المقصود به المعنى لا من قول بل من الخطاب على ما ذكره  
امر لانه مع طائفة من الفقيه المذكور بناء على ما ذكره من معنى  
الدلالة فانه لا يتصور الا في مقصوده المحكم او في مقصوده  
اندر اوجه فيلزم بمحض ترك زبدي وعمر واجد في الحار المرسل كافي  
فكونه شبهة في ذلك وكذا قولك قابل زبدي وعمر معناه قبول القبل  
لزم متعلقا بوجه وعمر وعمر صنفنا ويلزم من ذلك شك في كونه  
الآخر في القبل فانه المقصود به اللزوم فلما اندراج فان قصد  
الشيء كالمقيد في كونه كلاما في كتابه الآخر في القبل وكذا في كونه  
زبدي وعمر فان قبول القبل المحكم صرح والتعلق في كونه كلاما  
لازم وقيل في كونه كلاما في كتابه وفاعل لك زبدي وعمر  
باللزام ويظهر من ذلك الفرق بين مفهومه تقابل زبدي وعمر  
ونشأ كانه قبل احدهما الآخر في زمان واحد فان لم يحصل  
الكل في كونه واحد الا في مفهومه مبدئيا في الفان قطعنا  
واعلم ان الدلالة على المشرك في مثل قولك زبدي وعمر  
وانما يجوز اللفظ او اما الصنف فندل على شمول الشك في كونه  
متعلقا بالآخر ويلزم منه المشرك كونه غير مقصود فلو كان  
مفهوم فاعل في كونه في مقصوده الا على الكلام المفهوم  
وقولنا ان زبدي وعمر واحد في كونه واحد في كونه واحد في كونه



من الضيق واعلم ايضا ان منشا الانراض عن الله المذكور  
الفرق بين ثبوت حكم الشيء بين من اراد احدهما لاخر  
والحق انها مفهومان متغايران متلازمان فليس لالتلفظ  
على احدهما معنى لانه على الآخر اذ لا يكون الا حرف مصدرا  
والله اعلم بقوله وكيف ان زاد فيه قلنا بالعطف فهو قد عرف  
ما قرناه انما لاجابة الى هذه الرواية لا خارج نحو قابل غير  
وجاء زيدا قوله كالطرفان المشبه والمنسبه كما سبنا  
الى التحليل والورد آه انسابه مات هذا الامر الى الغاية  
الظهور وانما انساب كلها آه اعتبارا لترادفها في الخبر المنسبه  
قوله لانه عدم الحيوة فاما شانه آه فقل عدم الحيوة عما انصفها  
وهو الاظهر وانما انصف النمار آه فانه الصياح شقاق  
النمار معروف واحد وجمع سواء وانما انصف النمار آه لانه  
ارض كثير فساد كقوله ايضا نمارع المندر ملك العرب السب  
شقاق النمار قال ابو عبيد كانت العرب يسمون الحرة بالنمار  
لانه كان احمرهم ونمار الفصح وادوية طريق الطليق يقال نمارك  
سيف ضوئها مشرق البرق فانه الصياح مشرق الارض عالمها  
ولنزيد يوف قال ابو عبيد نبال الشارق ومشرق ارض  
العرب نماره الزرقاني قال سيف مشرقه والبالق شارق  
لا الجمع لان السب اذا كان على هذا الكيف الوزر ليقال فاستمر

[illegible]

الذوارق وبنات رقيقه وبنات راف

بخلاف الذرة واللام العقلية فانها ليس بالذرة والوجود  
 بالالعقلية الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق الكثرة الذرة  
 ونيل الماهية عند المدرس كما في غيره حيث لا تكون الكثرة  
 بما ذكره من قول ان الساتر ولا يحذف عليك الى اراد مثله  
 التحقيق اما هذه المقامات فالأبعد نفعها للتعلم لربما  
 زاده حيرة في تفاصيله المعاد ودقائق عبارات حال  
 هذه العلوم لتقص فيها على الامور العرفية ولا يفرق فيها ولعل  
 ذلك افتخار منه باطلاعه على العلوم العقلية وما ذكره من ان الذرة  
 ولم بطرق العكس لشيء الستة وكل ما هو علم بالذرة  
 اعلم الحكماء ان كل واحد من النجوم من علته ولم يفرغ احد  
 على الآخر بل كل واحد على نفسه في الآلة ما ذكره المصنف في  
 هيئة احاطة تمامه وادارة الجسم كالذرة في الظاهر ليقال ان  
 لبنات الالاشكال الخمسة والمسطحات ويكون الدائرة ونحوها  
 مثال المسطح فالاشكال الخمسة بالجسم فموقعها بالمقدار  
 والاربع جعلت كالدائرة مستقيمة او شبهة بالاشكال  
 قطعاً ولو قيل للجسم او السطح كالذرة والدائرة او  
 كمثل نصف الكرة ونصف الدائرة الى الخ او نحو وافيد  
 وفجعل المقادير والحركات في الكسفات نظراً الى ان  
 بالكسفات الجسم اليمهات الحسبية لاصطلاح ارباب العقول

اولم علی



قال كالصفة بالمجسوس بالبرص منهم صوابا بها الكيفية  
 المحصورة بالكميات المتعاقبة الكيفيات المحصورة بالكميات  
 بالمجسوس بالبرص فانها محصورة بمطلقا لهم فيكون اولها  
 وبذلك اوتينا وبالعرض كذا الحال في الحركات واما القادر  
 فيكون محصورا بالذات خلافا لما قوله وكان اراد بالمقادير  
 في الطول والعمق فيكون لاحمال الكيفية في الامور  
 محصورة على ما قيل ولذلك تبدل الطول بالعمق والسرعة بالبطء  
 اختلاف النسب الى الكيفيات مستلزمة للاضافة حتى يصح  
 ما ذكره **قوله** وكما الاستقامة والاختناء والتخريب المقعور الدالة  
 تحت الشكل الاستقامة والاختناء تعرضا للخطوط قطعها وكر  
 التخريب القعور لا يتصور للخط شكل متنازع احاطة طرفه بخلاف  
 السطح والجسم فالاول لا يجعل به الامور متصلة بالمقادير  
 لانها في الكيفيات المختصة بالمقادير لا يخرج من اشكالها  
 في كونها في الكيفيات المختصة بالمقادير فلم اوردت عنها وضعت  
 الى الانواع بالكلية اذ لم يذكر في الكتب الكلامية والافلاكي  
**قوله** والاوليان منها فعلتان والاخران انفعاليتان  
 لما كان الفعل في الاوليين نظرا في الانفعال والآخرين  
 اظهروا الفعل سميت الاوليان فعلتين والاخران انفعاليتين  
 الفعل والانفعال في الكل بل عليه فاعل الاجسام العنصرية

قوله في الكيفيات المختصة بالمقادير لا يخرج من اشكالها  
 في كونها في الكيفيات المختصة بالمقادير فلم اوردت عنها  
 وضعت الى الانواع بالكلية اذ لم يذكر في الكتب الكلامية والافلاكي

الكشف لا يربح سورته في حدوث المزاج وتولد الكبريت  
 كالصفة آتية الرطوبة الجارية على سطوح الاحكام  
 بايقابها واولاها كصفة كبريتية في شكل مع الشقوق  
 وبها يتبدل الشيء متصلا ويحدث في شدة امتزاج الرطوبة الكبريتية  
 القليلة والنسبة ما يقابلها والمقصود في المثال هذه  
 المباحث في هذه المواضع تنبهم ما نقله في الحجة او في الايضاح  
**وقد يقال** ان اطلاق العلم على حصول صورة الشيء عند العقل  
 بل على صورة الحاصل منه عند وكذا اطلاقه على الاعتقاد الخارج  
 المطابق للثبات يستفيض مشهورا واطلاقه على ادراك الكل  
 او المركب في مقابلة اطلاق المعرفة على ادراك الجزئية او البسيطة  
 في الكتب واقع في الاستعمال واما الملكية المذكورة المشتملة بالصناعة  
 فانها من العلوم العملية المتعلقة بكيفية العلم والطب المنطوق  
 وتخصيص العلم بالانماذج تحقيق كنهه وقدر كنه العلم في مقابلة  
 الصناعة ثم اطلاقه على ملكة الادراك بحيث يتبين العلم  
 النظري والعلمي بعيدا عن سبيل معرف كونه واطلاق الصناعة  
 على الملكية المذكورة هي من حيث نوعها واطلاقها على مطلق الادراك  
 لا يابس به كما قيل في صناعة الكلام **جمع** غرزة وهم الطبيعة  
 وفترتها ملكة تصدر عنها صفات وانبثاته الطاهر  
 العزيزة والصفة الحولية للفكر التي خلفت على سواد صدر



عنها صفاً لا ينفق ولا ينفق في الاصطلاح الطبعي  
 على الصور التعريفية فالطباع النعم والطبعان يقال على مصدر  
 الضمة الثانية الاولى لكل شكل شئ والطبع قد يخص  
 الحركة والكسوة موقية فلا بد ان مرادها كذا  
 التشبيه بالمجموع المركب من اجزاء لم يلبثت الى  
 بقية آية الخلق كونه داخل في القوة المركبة  
 والمفعول حيث انه انما كبر ومجموع لا يكون الا مفعول  
 قد يجب ان يعلم ان المراد بتركيب التشبيه والتشبيه به  
 كلام محقق لا ريب فيه ويضخ منه في معاني المصادر كالقيل  
 والاحياء وغيرها معانها وكل ما هو خارج عن سائر  
 كما استعملوا الابداء والانتها معان مفعول في معاني الالف  
 والاسماء المصنعة بها والحوادث وحدها مفعولات فلا يمتنع  
 الاستعارة التبعية الواقعة فيها كقولهم تشبيه مركب الطرفين  
 وعكس كقولهم مما استعمله على ما هو متفق له الكلام  
 محل نظر لا ريب فيه الملتزم فيقول الواحد كالانسان مثلاً وقد  
 كما هو المذهب في النسخة في قوله تشبيه ولا يخفى ان قوله  
 زيد يصفو له من التشبيه المصطلح في قول الاستعارة بالكناية  
 حيث يشبه زيد في زمان انبسط الماء الصافي وانت انت  
 لوانه ويمكن ان يجعل استعارة تبعية ويكون المفعول تشبيه

لصفاء الماء ويلزم تشبيهه بالماء كناية في مقصود بخلاف  
 ما اذا جعل استعارة بالكناية في المقصود تشبيه الماء بالبحر  
 تشبيه صفاء الماء كان مفعولاً مقصوداً أو كلاً  
 في هذا الموضع حيث ان التبعية الى المكنى فيها كناية السكينة  
 واصطلاحاً كذا ذكره المزني والعود الذي يشبه  
 من الاربعه الاربع الواسع الخلق قال الجرجاني  
 اذا ارتاح المذوق والارتاح النشاط ظاهر في العادة  
 انما هو ان ينعش ذلك المفعول بها صفاء المجموع على الفصل  
 المكنى في الغرض مثلاً الاصابع وقول التشبيه متصلاً  
 مفعول له المار بالمتندر والارائه في معرض استطراد الفصل  
 اولوجه الآخر عطف على قوله امتناع ولهذا قال  
 ان نقل البذرة حصول التشبيه وعلى هذا لا يقتضي قوله يشبه  
 ما ذكره في العلامة كان تعليلاً لنقل امتناع بذرة حصول التشبيه  
 كما في قوله ليس شرطاً تعليلاً لنقل امتناع وقول التشبيه في  
 يتقدم عدم صحته ذكر التشبيه الذي لا يكون له في الحقيقة  
 في صورة الاستطراد في حاشية التعليق في قوله لا يقتضي ما ذكره  
 من امتناع تعريفه بالوجه هو ويجعل تعليلاً لعدم صحته  
 ذكره في صورة الاستطراد في حاشية السبب في الكلام

انما هو ان ينعش ذلك المفعول بها صفاء المجموع على الفصل  
 المكنى في الغرض مثلاً الاصابع وقول التشبيه متصلاً  
 مفعول له المار بالمتندر والارائه في معرض استطراد الفصل







لما ذكره على فخره به الطاعة وبعد احواله على ان تركه يستحق  
 لغير الكلام على طاهره من غير الفصل لاشياء كما ذكرناه  
 الا ان احصاء الزعم والموسم كونه بالمشبه يعرف بوجه الشبه  
 مصرح به في كلامه الفصل حيث جعلها مشتركين لبيان الماخاخ  
 ما كونه بالمشبه به مسلم الحكم معروفا بما يقصد وجه الشبه على انكار  
 له من الشبه به وجه الهدى ومثل القدر مطلق السواد والافلا  
 تروى طاهر السواد المخصوص للطيفه للدرج الى الطيفه  
 ولا شك في كونه الطيفه العرفيه وكذا في السوويه ما فيه  
 الكلام المفضل سابق الحال الى ما بعد احواله والحق القاطن في الحال الزايفه  
 القدر في الماينه فادكره في الحال هذا ما عرفت في الصانع عبارة المفضل  
 لم اره بها ووجه بيني وبينها في الاضطراب الاختلال اذ ان قصد  
 من ذكر لوجه جعل الفرة مشبهها والصحيح مشبهها به فانه قد اراد  
 شئ من ذلك لم يحل له ان يذكره بل حاربه كونه اقوى في العرفه  
 على ان يذكره اسم على الشبه بهما ولا يجوز ذكر الشبه به فصلا  
 على كونه احسن لغيره في ذكر خصيه وانما اقصى على ذكر الفرة في الصبح  
 لانه الاصل او احسن من ذكر الاصل الزايدة المبالغة وجعل  
 الشبه في قوله المشبه به قد ساق في جعل السكارة بالبدن من غير  
 السكارة وذلك ان ذكر وجه الشبه بالمشبه واحد على حكم الواحد المستط  
 العارفين بالبدن والزيادة ليعرفوا ان الشبه لغيره في الشبه

بخلافه في بعض اعضاء الشبه في ذلك الاشمل وشبهها بالبدن  
 فيها ذم في بعض السمتين في كل واحد منهما في الشبه بالخص  
 الزكبي وجه الشبه لانه في الشبه لغيره في الشبه بالمشبه  
 وقال ولو طاشته قوله كانه ما راعى في قوله وما تاجر الجرم  
 في قوله كانه الزعم وبقي في كل واحد منهما في الشبه به في الاثر  
 انكر في طيفه الشبه به في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه  
 والمذكور فيها الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه  
 الشبه لغيره في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه  
 الشبه به بالمشبه في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه  
 المقيد في مقيد كونه بالمشبه في ذلك الاشمل او في المقيد في ذلك  
 واجعله في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه  
 وذلك لان في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه  
 المتشابه او هو الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه  
 امر في السور كما في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه  
 الشبه متعدد في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه  
 وهو حاربه كانه في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه  
 على السكارة في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه  
 سطر في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه  
 الجار لغيره في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه في الشبه بالمشبه



ما فاما كما يصح به وما يؤيد ما ذكرناه المصنف في هذا الجارح المكون للفظ  
 المستعمل مما سمع معناه الاصل المستعمل في الشارح مما كان التمثيل  
 ما كنتم وحدثنا من غيره واحدا من هذا القدر على استعارة في المفرد  
 الطر كذا عدو في التمثيل يستعمل كذا في حصة واحدة كذا استعارة  
 في المفرد وحال وحاصل له احدى الصورتين المنتهيتين من غيره وبما كان  
 فانه لم يمتد الى الصدد في كلام المصنف ومطابقا لما عزم  
 من كلام التمثيل في كل الطر في كل موطن ايضا بعد  
 التفسير في حصة واحدة من غيره ولا يمتد للتمثيل في حصة واحدة من كل الطر  
 فانه قد عزم فيما بعد ان الشبه الممتد في حصة واحدة من كل الطر  
 مسلم كل الراجح في قوله ذلك في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة  
 الحال في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 المحل ايراد هذا القسم في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 ايضا اذ لو كان مع ما ذكره المصنف في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 والعمل في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 استعمل في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 لم يفرق عطاياه **قوله** حله في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 التراجع في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 وخال قد اخذ السامع داء الاذن لانه بعد في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 ابو الحسن في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر

التفرقة بين حصة واحدة  
 وبين حصة واحدة

فلهذا هذا الاصل في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 فربما ذكرنا ان الذي يصفه واصف الاصل في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 الى الاصل في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 انما في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 المنقولة على ما واخبرنا في هذا الذي يصفه واصف الاصل في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 فان لانه لم يفرق عليه في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 يعرف حقيقة ولا في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 والجوارح والاعمال بالطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 هذا صريح وانما يلزم انما في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 على حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 ليتناول المدد والكرامة في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 كلامها على حدة كما فعل في الجوارح في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 موضوعا الى حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 على معناه الجواز لا يتكلم وصفا وانما يعين المشقة كما يتم على  
 ونظايره وهو وضع قطع لا لانتها على ما بينها بانفسها  
 وضع نوعا من حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 للدلالة على حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
**قوله** على سائر النعمان المحققين في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر  
 على حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر في حصة واحدة من كل الطر



التعرف للرموز الرجل: هل قولنا بل قام زيد دل على استيفاء  
 الفرمية جارية قام زيد وكرجح الأثر لمعنى قولهم لمروط دل على كسر  
 في غيره من قولهم لمروط دل على معنى لمروط غيره واطن في تفصيل  
 هذا المعنى بالمثل الذي جعلناه له التعرف في مثل الفعل انما هو قوله  
 والبناء الشك في السؤال على تعريف الوصف وفتح لانه لا يراد  
 سورة مع قولهم لفظ غيره ليعناه مفهوم راسطة الغير ذلك  
 لا يحد في ذلك السؤال بل هو لفظ فعل مبدل في اللفظ على معناه  
 الا افراد مشروطة بذكر معناه ليرد في المعناه قائم لفظ الغير  
 فهو ظاهر البطالة لانه لا يسميهم قائم بالمعنى حقيقة وحق  
 بهو كمال وكذا ليرد في قائم بمعنى غيره فما ماصعبا في اطل  
 ايضا لما ذكرنا ولا يلزم ان يكون مثل السواد وغيره من الاعراض واما  
 لدلالة على معان قائم معناه الفاظ غير ما واليريد في قوله غير  
 لزم ان يكون لفظ الاسم قائم وما يشهد به الالفاظ الدالة على معان  
 فمعناه معناه في غير ما حروفها وكل ذلك فائدة كما نرى واما تحقيق خوف  
 على عدم يصح بل في ذلك السؤال فسوره انشاء الله تعالى استغفار  
 السعة **قوله** ذلك كلفه الدلالة في قوله بكونه العلم بالعينين  
 كما قلنا في الفهم في الكلام للغير نفعنا لانه المعترض في العلم بالعينين  
 معناه لا يكون في فهمه بل يحتاج الى ذكر المتعلق ايضا ولذلك لا يراد  
 بعض النعمان لانه سلبا ذلك كلفه قوله لانه على لانه في حاشية

ما علم ارادة معن الاصل واستعلم لزم من العلم منهم العلم  
 فيفسد تعريف الوصف على انه اراد بالعلم الاصل للموضوع له  
 وقد لزم الدور كما عرفت به في علمه بل في علمه بل في علمه بل في علمه  
 وسنذكر في الاصل المحصل من تعريف الوصف ثم سطره صحة  
 وفائدة وقوله في العلم الظاهر والباطن فخص في قوله في العلم  
 للدلالة على الدلالة بكونه فاصلا على تقدير المزاج لا الدلالة على  
 احدهما بالعينين فيكون لهما المسماة والعمر في مطلق تلك  
 الدلالة قطعا فهو بوسط الغير في اللفظ الموضوع قلنا  
 المقصود للدلالة على ان كان حاصله مزاجا غير كايما في غيره  
 وحاصل هو المزاج في العلم في تحقيق تلك الدلالة في ذلك المقصود  
 اقتضاها وان كان المانع من تمام المقصود والافراد في معرفة  
 في الدلالة على المزاج لا يحقق في معناه الدلالة لا بها في فهمه  
 المقصود بذلك في الفرق بينه وبين المزاج والمجاز في فهمه  
 المزاج بل هو على احد معنيين لهما ولم يميز لانه لا يميز  
 الجواز في الفرق في حصول من العلم في الموضوع في صيغة اخرى  
 وهو العلم الدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما  
 وكان الواضح وضوحه في الدلالة في علمه على ما وانما الدلالة  
 في علمه ذلك في ان اطلق مفهوم واحد في مجموع بينهما لانه اراد  
 باحد المعنيين في العلم الصادق على كل واحد منهما فلان في وضع



اللفظ الكلي احدهما بخصوصه يحصل منه وصف لهذا المفهوم  
المشترك كقولهم ذلك المنع كلفه لفظ مشترك بين  
ولم عند اطلاقه لم يزد المعاني المدعى المعلوم الكلي وورد  
واضح في كل واحد منها في مرتبة قاسم نعلم انهم في مرتبة  
لزم العواطف عند اطلاقه عند مرتبة الموصوفين ذلك المعنى  
واللفظ مسجل فيهما باطلاقه على اللواحق التي وردت في  
مطالعنا عند قولهم لفظ مشترك وادراكا متنافسين  
المدال المذكور عن الفرض عند الكلي لادراك احد المعنيين  
في نوعه الحكم بغير عند السامع على ما ورد في المراسل  
هنا بغيره اذ ان كل منهما في مرتبة قاسم انفسا  
الواضح في كل لفظ موضوعا له صوابا بل هما كروا في  
فان ذلك المشترك او اطلق فيهم من جهة المعاني واصبح في  
اراده احدهما في مرتبة واما الجارح انهم من عند اطلاقه المعنى  
فاحص في فهمه وادراكه في لفظه لهذا الكلام بما ذكره  
لا يكاد فيهم المراسل ولا فهم المعنى لفظا ولذلك في جميع  
يتم ما ذكرته في حق الفرق بين فريد الجارح والمشارك وان احدهما  
الآخر **قوله** كلفه اللب اد اطلق على الفرض في اللفظ الاريه  
يطلق الفرض في حاسب الحقيقة لفظا في حاسب اللفظ الاريه  
لصحة الاطلاق على ذلك في الملاحظ في خصوصية الفرض

اصلا وارة على ما يحتمل سبل الجارح لفظا في خصوصية الذات  
على انه ملائم في الاطلاق على خصوصية الذات وتكون ايضا ملائم  
على خصوصية الذات في حاسبه وقد يطلق على الفرض في لفظه  
عرفا وهذا الاعتبار لا يتبع اطلاقه على كل اندك في الحقيقة  
ولا على خصوصية لفظه الذي في الجارح المتفرع على تلك الحقيقة  
لا يطلق حقيقة بهذا الاعتبار الا على خصوصية الفرض لا على  
انما وضع له وعنايته في الدليل على الجارح والمناسبة ووضعه في  
الاطلاق لا يكون ملائم في حاسبه على الاطلاق **قوله** واما الجارح صطلح  
الذي يوضع في حاسبه ايضا اسم اللفظ في المراسل في كل  
لما وضع له لفظه في الجارح فيكون في التوافق والافهم في الجارح  
بما يتفرع على حاسبه في حاسب اللفظ في حاسبه فيكون الجارح  
تأويل الحقيقة في الافهم الا انه اللفظ في حاسبه  
نظير الفرض في حاسب اللفظ في حاسبه في حاسبه في حاسبه  
اللفظ في حاسبه في حاسب اللفظ في حاسبه في حاسبه في حاسبه  
يحل اليد في حاسبه في حاسب اللفظ في حاسبه في حاسبه في حاسبه  
وكا اليد في حاسبه في حاسب اللفظ في حاسبه في حاسبه في حاسبه  
بمنزلة حاسبه في حاسب اللفظ في حاسبه في حاسبه في حاسبه في حاسبه  
اليد بمنزلة حاسبه في حاسب اللفظ في حاسبه في حاسبه في حاسبه في حاسبه  
**قوله** والراية في المراسل اشارة الى حاسب اللفظ في حاسبه في حاسبه في حاسبه في حاسبه



المحمدة في الصحاح المرادة الموطوعة قال أبو عبيد الله  
 الجليلي **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم  
 المرادة والمراد **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم  
 المحمد للمعروف والمراود وقال ايضا الراوية البعير والمقبل او  
 الحمار الذي سعى عليه العامة ليس المراد راوية وهو جابر  
 على استعاره والاصل ما ذكرناه فظهر ان المراد به بالمراد  
 صحيح لان المراد طرفه الذي ينبغي به الدابة والمردود طرف  
 الطعام المذكور وليس حاصله راوية فلا يطلق الراوية على  
 المرود مما زاوله ستم راوية حامل المرادة ويطلق عليها **قوله**  
**قوله** بحالها اراة اعصر حمارا يقول المفسر ان يقال  
 اعصر حمارا كما تقول كسب اصول الفقه وجعل من الشريعة  
 باسم غايته في الكفاية **قوله** اعصر حمارا **قوله** اعصر حمارا  
 يقول المفسر **قوله** فاعصر حمارا **قوله** فاعصر حمارا **قوله** فاعصر حمارا  
 على النقص من النقص الى الحد الذي يسعها مفهوم النقص  
 اعني **قوله** يصدق هذا الحيوان المعتر **قوله** يصدق هذا الحيوان المعتر **قوله** يصدق هذا الحيوان المعتر  
**قوله** لا انما يسع النقص **قوله** لا انما يسع النقص **قوله** لا انما يسع النقص  
 والمراد النقص الشجاع والافلاطون ركبهم المعرفه **قوله** لا انما يسع النقص  
 في صفة كونه الحيوان المعتر **قوله** في صفة كونه الحيوان المعتر **قوله** في صفة كونه الحيوان المعتر  
 اصلا فلما نكح استعاره على حمارا **قوله** اصلا فلما نكح استعاره على حمارا **قوله** اصلا فلما نكح استعاره على حمارا

الحقيقة

يستعار للحمل الشجاع ضللا وكسحا لا يقال ومع النقص  
 المحمد للمعروف والمراد **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم  
 اسفل والمعروف في العارض المشهور تصاويه ومظاهر  
 كغالبه والناظر اشغال ومفهومه العارض في بعضه وضاه  
 مرجه معروفه وليكن الاشغال **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم  
 من حصار المعونة للمعام والقرينة او كان ذلك الجبر **قوله**  
 بالمعروفه **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم  
 لا يشك في هذا الاشغال **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم  
 كاستعاره وسر لاقم فليكن الحقيقة **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم  
 وبالحمل اذا كان بين الشبيين علامه **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم  
 على غير ما وضع له فلا جاز ان يكون مستقلا **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم  
 الراد لمعروفه **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم  
 واما التفصيل المذكور فلا يستفاد منه الا تفصيل العلقان  
 المؤدية الى اللوم المعبر **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم  
 الجزء على الحل استلزام الجزء للحل كالفرد والاركان **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم  
 للموجود به **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم  
 استلزام الانسان **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم  
 هو المظن **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم  
 انما يكون **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم **قوله** لا حيلة في نفائهم

والنقص







































































به الظاهر فلا يفسد به الكلام السكوت قال ورد به الكلام في موضعين  
 الموضوع اما اولهما فانه قوله سبحانه التخييل في رطق الحمار المعبر  
 بالاربع عشره ما كان يدور في الخيال من غير ان يكون له ذكر او اشارة الى حقيقة  
 حتم ولا عملا وانما هو في رطق الحمار اذا جعل يطق حصى من الاس  
 لم يختر على احد لول في قوله تعالى اسد الى اسد اسد والخيال في  
 نفسه ما لم يخال في رطق الحمار البسائر فصرح بذلك في قوله تعالى  
 البسائر وانه في ذلك الصورة المتخيلة الحمار الذي في ذلك البسائر  
 من سعة الكلام الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار اذا قلنا يطق  
 والكم غنما حصى في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار  
 اسد سعة بالكم عند السكوت سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 جعل اعراض الحمار رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 الحمار في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 فقط لو وقع مع المعنى الممكن من رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار  
 فانه السكوت بعد الغيبة في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار  
 والزم في مثل ذلك اللوازم ان يكون على سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 بالكم في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان

لغة ص

في

او قد كان ظاهرا لم يفسد به الكلام في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار  
 في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 الاصل في الكلام لقوله تعالى في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار  
 فالكلام الاصل في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 ووجه ما في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 اذا كان في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 الحمار في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان  
 في رطق الحمار في سعة ما كان في رطق الحمار في سعة ما كان

ورق



































